مرآة البحرين
Bahrain Mirror
الخميس 3 مايو 2012 العدد الأول
www.bahrainmirror.com
صحيفة الكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني - تصدر من خارج البحرين

الصحافة البحرينية: الكلام أو الموت

صحافيون بحرينيون وعالميون يفوزون بجوائز دولية عن تقاريرهم عن البحرين

في الأول من مايو/أيار الجاري، فازت المذيعة الأمريكية في قناة CNN «أمبر لايون» بجائزة برنامج ليفينغستون الأمريكي عن تغطيتها للانتفاضة في البحرين.

وقبلها بأيام، تحديدا في 26 أبريل/نيسان 2012 منح نادي الصحافة الأمريكي الدولي OPC جائزة أفضل تقرير منشور على الإنترنت إلى الصحافي الأمريكي الشهير «نيك كريستوف» والمصور الصحافي «آدم بليك» وصحافيين آخرين يعملون جميعا في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، وذلك عن تقرير مدعم بالفيديو «وضع القارئ والمشاهد في شوارع الربيع العربي جنبا إلى جنب مع المتظاهرين في البحرين» وتحدث عن الدور الأمريكي في دعم نظامها الديكتاتوري.

كما فاز كل من من الصحافيين «ماي والش» و«حسن محفوظ» بجائزة بولك الدولية للصحافة في فبراير/شباط 2012 وذلك عن البرنامج الوثائقي الشهير «البحرين، صراخ في الظلام» والذي أنتجته قناة الجزيرة الإنجليزية العام الماضي. يذكر أن البرنامج فاز في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 بجائزة أفضل فيلم وثائقي من مؤسسة الصحافة الدولية في بريطانيا.

وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 كُرم رئيس تحرير صحيفة الوسط البحرينية «منصور الجمري» من قبل لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك بمنحه الجائزة الدولية لحرية للصحافة إلى جانب 3 صحافيين آخرين من بلدان مختلفة.

وفي 23 يونيو/حزيران 2011 تسلمت الصحافية البحرينية «ندى الوادي» في مدينة بوسطن الأميركية وسام جيمس لوسون للإنجاز اللاعنفي من المركز الدولي للنضال السلمي، وذلك لمساهمتها في تغطية الأحداث الأخيرة في البحرين بمصداقية وتميّز مهني لعدد من الصحف العالمية ومنها صحيفة يو إس إي تودي.

جمعية الصحفيين في بيان: 7 يتنافسون على مقاعد مجلس الإدارة

مرآة البحرين: أصدرت «جمعية الصحفيين البحرينية» التابعة إلى الحكومة بياناً أكدت فيه تقدم 7 للترشح في انتخابات مجلس الإدارة المزمعة بعد أيام في 5 مايو/ أيار الجاري. وأشارت إلى ترشح كل من: أسامة الماجد من صحيفة «البلاد»، فريد أحمد من صحيفة «الوطن»، زينب عبدالأمير من صحيفة «الأيام»، عائشة الصديقي من صحيفة «الأيام»، سماح علام من صحيفة «الوطن»، عبدالله المناعي من صحيفة «أخبار الخليج»، وإيهاب أحمد من صحيفة «الوطن». فيما لفتت إلى ترشح رئيس تحرير صحيفة «البلاد» مؤنس المردي إلى رئاسة الجمعية. هذا ويغلق باب التقدم للترشح في 2 مايو/ أيار 2012، قبل موعد الجمعية العمومية المقرر في 5 مايو 2012 بثلاثة أيام وذلك بحسب النظام الأساسي للجمعية.

وستقام الجمعية العمومية في قاعة غرفة تجارة وصناعة البحرين صباح يوم السبت الموافق 5 مايو/ أيار.

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية ستصادق على التقريرين الأدبي والمالي بعدها يتبدأ عملية الاقتراع لاختيار رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة. ولم تستطع الجمعية جذب أسماء لافتة للترشح. وكانت «مرآة البحرين» قد نشرت في وقت سابق «حبكة» هيئة شئون الإعلام التي تسعى إلى هندسة الانتخابات، بواسطة كتلتها المتحركة التي تعد الأكبر، وتأتمر بقرار مباشر من رئيس الهيئة فواز بن محمد، عبر المجيء بمؤنس المردي رئيساً، وفريد حسن نائباً له.

مراسلون بلا حدود: البحرين على رأس أخطر المناطق على الصحفيين في العالم

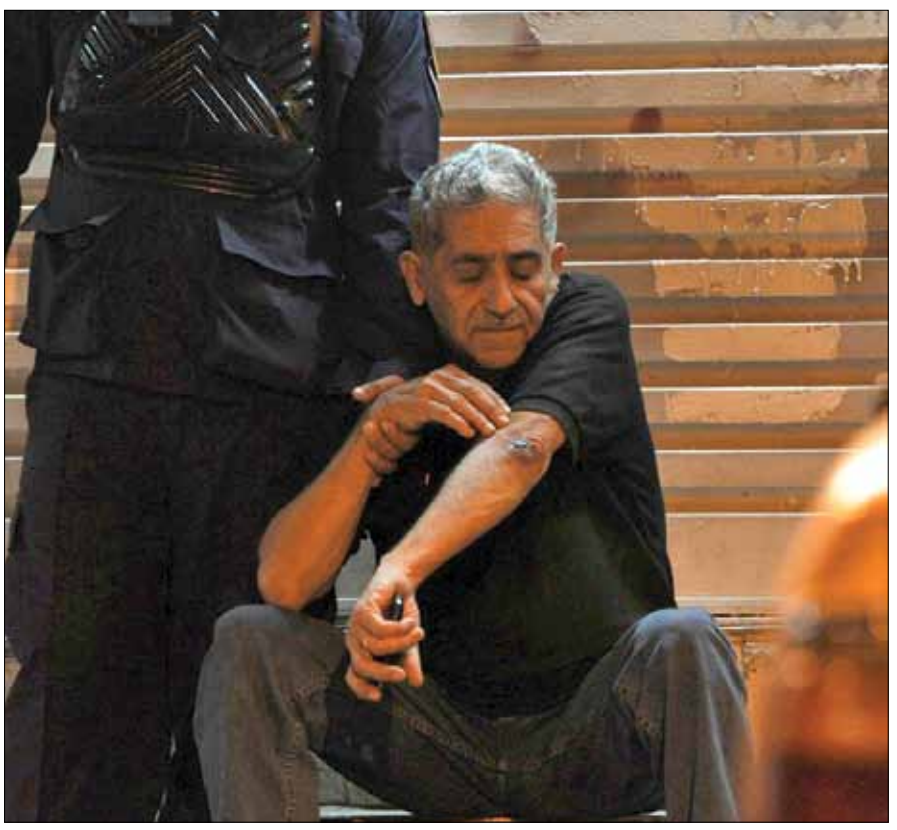

منذ 14 فبراير وحتى اليوم، شهدت البحرين وبحسب تقرير صادر عن لجنة حماية الصحفيين الدولية 19 حالة احتجاز لفترة قصيرة إلى عاملين في المجال الصحفي، و20 حالة طرد ومنع من دخول البلاد، و92 حالة اعتقال وتهديد ومضايقة، و3 قتلى، وسجينا واحدا حكم عليه بالسجن المؤبد هو الناشط والمدون عبد الجليل السنكيس. بينما صنفت منظمة مراسلون بلا حدود البحرين على رأس أخطر عشر دول على الصحافيين في العالم.

وجاء في التقرير الدوري للجنة حماية الصحافيين إن ظروف حرية الصحافة في البحرين وصلت إلى أسوأ مستوى لها منذ عام 1971، فقد شنت الحكومة حملة قمع وحشية متعددة الأوجه ضد وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة التي غطت حركة الاحتجاجات. وأخضعت قوات الأمن الصحفيين لاعتداءات وعمليات طرد واعتقالات ومحاكمات مسيسة وأحكاماً بالسجن وإساءة معاملة فتاكة في السجون. وقد تم استهداف المراسلين الصحفيين المحليين والدوليين على حد سواء، واستخدمت السلطات الذخائر الحية ضد المتظاهرين والمراسلين الصحفيين.

اعتقال الصحفيين في البحرين، عادة قديمة

تداولت شبكات التواصل الاجتماعي ملصقا يطالب بالإفراج عن إبراهيم بشمي رئيس هيئة تحرير صحيفة الوقت (التي أغلقت قبل سنتين) والشاعر علي عبد الله خليفة، وهو ملصق يعود إلى فترة السبعينات حين ألقي القبض عليهما من قبل السلطات لنشاطهما الصحفي.

منتدى حقوق الإنسان يرصد في تقرير خطاب الكراهية في تلفزيون البحرين

أعلن «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» إنه يعمل على تقرير حول خطاب الكراهية وسياسة المحاكمات العلنية التي قام بها تلفزيون البحرين أثناء تطبيق قانون السلامة الوطنية. وقال رئيس المنتدى يوسف ربيع أن «التقرير سيصدر في الشهر القادم، ويأتي في سياق الفعاليات المصاحبة لليوم العالمي للصحافة الذي يصادف في 3 مايو/ أيار».

وأوضح «التقرير يرصد اتجاهين في خطاب تلفزيون البحرين بوصفه المؤسسة الرسمية للسلطة وهو خطاب الكراهية تجاه جماعة إنسانية محددة، والمحاكمات التي عقدها التلفزيون على الهواء مباشرة لناشطين كانوا يمارسون حرية التعبير والتجمع السلمي في دوار اللؤلؤة العام الماضي».

وتابع «التقرير يحدد برنامجين تلفزيونيين هما (الراصد) و(حوار مفتوح) الذي كان يديره الإعلامي سعيد الحمد»، مضيفاً «التقرير يرصد أيضا إمكانية وجود علاقة بين هذين البرنامجين والأجهزة الأمنية التي لوحظ أثرها في المواد المنشورة تلفزيونيا».

وقال ربيع «إن الخطاب المستخدم في هذه البرامج يوصف بالتشهير والإساءة وهو مجرم قانونيا، وتمثل انتهاكا صارخاً لحقوق الإنسان». وأضاف بأن التقرير «سوف يعرض كشفا بالألفاظ والنعوت التي كان مقدموا هذين البرنامجين يطلقونها على المعارضين للحكومة».

وكان تقرير لجنة التقصي قد أشار إلى المحاكمات التي عقدت في التلفزيون واستهدفت أطباء وضحفيين ورياضيين وناشطين سياسيين حقوقيين، واصفاً إياها بأنها «مهينة وحاطة بالكرامة».

«19 بحرين» تطلق باكورة أنشطتها بحضور «الصحفيين المتضررين»

مرآة البحرين: دشنت مجموعة «19 بحرين» في يوم الصحافة العالمي باكورة أنشطتها في احتفال نوعي مزج بين الموسيقى والكلمة في حين حضره جمع غفير من الصحفيين المتضررين. وتلت الصحافية العضو بالجمعية عصمت الموسوي مرئيات المجموعة، قائلة « آن لنا العمل لن نسكت، ولن نندب حظنا سيكون لنا تجمعاتنا وفضاءاتنا وسنتواصل مع كل العالم، مع كل التنظيمات المعنيةبحريةالكلمة.وربماتكونلناصحيفةخاصةبنا».

وسلطت الموسوي في كلمة ألقتها بالمناسبة الضوء على أهم قيود الصحافة مستعيدة تجربتها الطويلة في العمل الصحفي «في أزمة عام 1956 بعد حل الهيئة أغلقت وقتها جميع الصحف وكممت الأفواه، هذا ديدن السلطة، لكن هذه المرة تصنف 6 صحف موالية للسلطة وفق تقرير بسيوني، عدا صحيفة الوسط لذلك ضُربت لأنها مستقلة وتنقل الحقيقة». وأضافت «توصيات بسيوني أدانت البرامج المحرضة على الكراهية، واغتيال الشخصيات عبر تشويه سمعتها»، متسائلة «أين هم المدانون؟ لا يزالون يكتبون ويشتمون في الصحف وفي محطات خاصة كقناتي وصال وصفا». وقالت «الصحافة ليست من أجل الصحفيين، إنها من أجل الديمقراطية وحقوق الشعب وأموالهم وثرواتهم، إنها من أجل كشف المستور وفضحه، وفضح انتهاكات حرية التعبير»، متسائلة «ماهي الأسلحة التي حملها الصحفيون والإعلاميون غير سلاح حرية الكلمة؟». وتابعت «إن قانون الصحافة الذي يحبس الصحفي ويغرمه كان من المفروض أن يرى النور قبل غيره، فهو أهم قانون في المشروع الإصلاحي ولكن منذ 9 أعوام لم يُقر إلى الآن»، موضحة «القضايا الكبرى مثل هروب العقيد عادل فليفل، تقرير البندر منعوا الصحافة من الكلام عنهما لأن المشكلة هي في تغوّل الجهاز التنفيذي في كل مفاصل الدولة، في التشريع والقضاء والمؤسسات المدنية، في الجمعيات والصحف».

ماذا يقرأ الناس في مرآة البحرين؟

افتتاحية

«لا يفيد لوم المرآة إذا كان وجهك معيباً»

نيقولاي غوغول

لن يفيد السلطة وصحفييها شيئًا أن يعيبوا مرآة البحرين، لن يتحسن شيء من قبح السلطة ولا قبح وجوه تابعيها، عليهم أن يصلحوا وجههم. مهمتنا كشف وجه الدكتاتورية المعيب: أخباره الكاذبة، فساده، استبداده، قمعه، بشاعة قتله، انتهاكه لحقوق الإنسان، انتقاصه من هيبة الدولة، تهالك خطابه، هذيانه، مرضه العصي على الإصلاح، إفساده للناس وذممها وبراءتها.

لماذا يقرأ الناس مرآة البحرين؟

لا يقرأنا الناس في ساحات الحرية ليتفرجوا على قبح الدكتاتورية، بل ليسهموا معنا في إظهار وجهها القبيح. وجدوا في مرآتنا حقيقة الدكتاتور معرّاة من مساحيق إعلامه الكاذب. يستطيع أن يلوم صحافته وتلفزيونه وإعلامه حين يُظهر هذا الإعلام شيئًا من قبحه، على حين غفلة، لأنه ليس فيها شيء من صدق المرآة. لكنه لا يستطيع أن يلوم مرآة البحرين، لأنها تُريه حقيقته كما هي، ولأنها لم تمارس مهمتها وفق مقاس إذنه، فلها أن تُسمِعَه من كأسها المر.

حينما قال فولتير «إنه لا يستطيع التفكير من دون إذن الملك» وحين قال عن الملك فريدريك الثاني «لم أستطع العيش بدونك، ولا معك» قال ذلك لأنه يعبر عن تململه لأنه كان يتسلم راتبه من بلاط صديقه الملك.

ستتكلم مرآة البحرين دون إذن الملك، وسترى دون حجابه، وستكشف للناس عيوبه، وستعيش دون مساعداته وخارج قوانينه المستبدة، ستخرج على خلاف الصحافة عن ضيف بلاطه للأبد، وستعيش في ساحات الحرية التي يشكّلها الناس في ميادينهم ويوسّعها المثقفون بأفكارهم.

يذهب الناس للمرايا ليروا حقيقة وجوههم، لأول مرة في تاريخ الصحافة البحرينية، تتأسّس صحافة خارج اعتبارات الدكتاتور، لا تُقيم اعتبارًا لسلطته، ولا تُوارِب في قول عيوبه. هذه ليست فضيلتنا، لكنها حقيقة طالما شكّكنا الدكتاتور في إمكانية حصولها، وكأنّ كل الأشياء لابد أن تسبح في فلكه لتعيش، وكأنّ الصحافة لا يمكن أن تعيش بدونه، في حين أنّها لا يمكن أن تعيش معه.

يمكن أن تكون هناك صحافة حرّة ومُعارِضة بالمعنى الحقيقي المسؤول، صحافة لا تتذرّع بجلالة الدكتاتور لتقول الحقيقة، صحافة مسؤولة عن كلمتها ورسالتها في حفظ وحدة المجتمع من الانقسام. لسنا بحاجة إلى أن نكذب ونقول إنّ العيب في مرآتنا. لا، العيب في وجه جلالته.

لدينا ثقة في أن مرآتنا تقول الحقيقة، وستكون يومًا حقيقة في وطنها الذي تحمله معها، وستكون هناك حيث وطنها، ومهمتها أن تُظهر عيب الدكتاتور.

إنّه يوم الصحافة العالمي 3 مايو، ويوم انطلاقة (المرآة) السنوي 13 مايو، نحتفل به، بكشف العيوب التي أحدثها الدكتاتور في صحافتنا البحرينية. لأول مرة ستلمسون مرآة البحرين (عدد خاص) في نسختها المطبوعة خارج الوطن، وإلى لقاءٍ قريب بكم في الوطن، لقاء مطبوع في الورق والقلب.

13 مايو، هو يوم انطلاقة مرآة البحرين، وأخترنا أن نجعل احتفالنا بالانطلاقة ممتداً بيوم الصحافة العالمي3مايو.

حكاية الصحافة البحرينية

من 1939 إلى ثورة 14 فبراير

الصحافة أسوة بالتعليم بدأت في هذا البلد بداية أهلية وليس من قبل الدولة، وعلى غير وفاق معها. ومنذ بدايتها في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي (جريدة البحرين 1939م) خضعت الصحافة البحرينية للحصار من قبل السلطة مدعوما بطبيعة الحال حينذاك بالسلطة الاستعمارية ممثلة في رمزها تشارلز بلغريف ورقابته الشديدة.

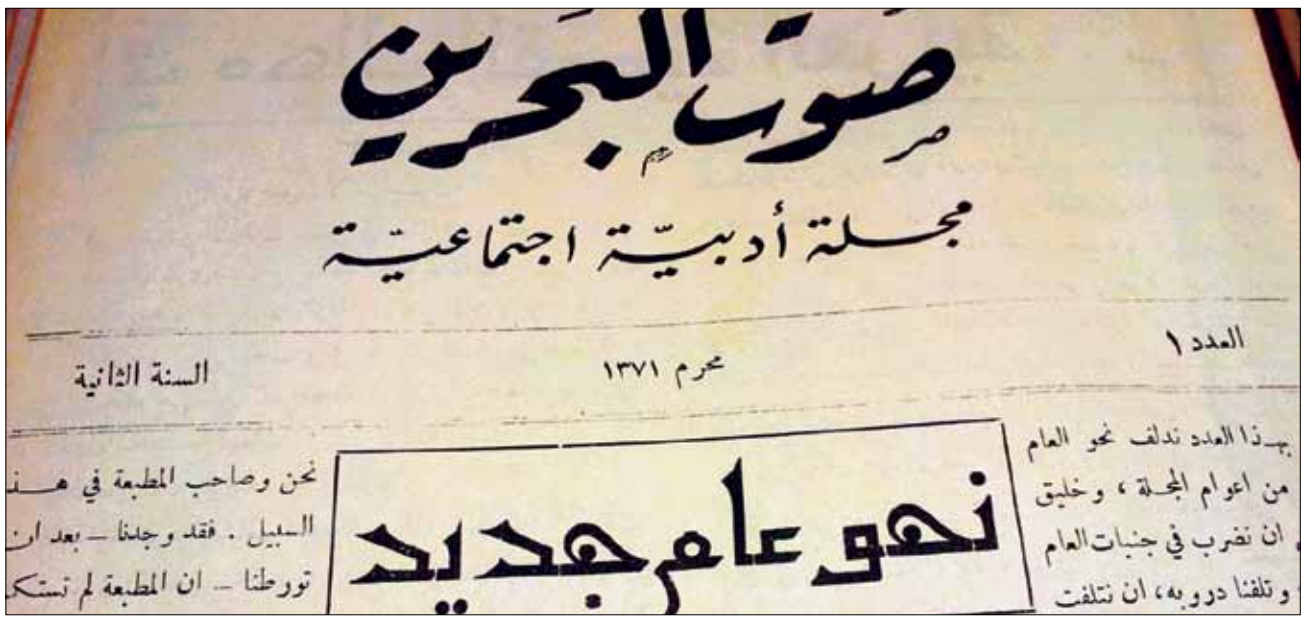
صوت البحرين
مجلة أدبية اجتماعية
العدد ١
محرم ١٣٧١
السنة الثانية
نحو عام جديد
بهذا العدد تدلف نحو العام
من اعوام المجلة ، وخليق
ان نضرب في جنبات العام
وتلفنا دوبه، ان نتلفت
نحن وصاحب المطبعة في هذ
السبيل . فقد وجدنا — بعد ان
تورطنا — ان المطبعة لم تستك

قد حوكم عبد الله الزائد رئيس تحريرها بعد صدورها بسنة لأنه نشر تحقيقا عن تدني الخدمات الطبية في مستشفى الحكومة حينذاك. ولم تمض خمسة أعوام على صدورها حتى أجبرت السلطات الزائد على إغلاق الجريدة لأنه لم يرتهن لسياستها فتوقفت نهائيا في سنة 1944 بذريعة شكلية هي أزمة الورق. في حين أن السبب الحقيقي كما يشير المؤرخ مبارك الخاطر، هو نشر الجريدة لمقال يطالب بضرورة الوحدة لإمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية حاليا) مما اعتبر متنافيا مع سياسة النظام والاستعمار على حد سواء، أو سياسة فرق تسد الامبريالية.

ويبدو أن العلاقة الصدامية بين الصحافة والنظام استمرت على هذا المنوال حتى بعد إغلاق جريدة البحرين، وصدور جرائد ومجلات أخرى ابتداء من منتصف الاربعينات وحتى منتصف الخمسينات، حيث ظهرت خلال هذه الفترة جرائد من قبيل: صوت البحرين 1949، وكانت منبرا سياسيا وثقافيا ضد السياسات الاستعمارية والحكومية، واستقطبت مجموعة من الأقلام والكتاب والمثقفين المتميزين والمناضلين، حتى أنه يمكن القول إن قادة الحركة الوطنية في الخمسينات كانت من مدرسة هذه الجريدة. إلا أنها أغلقت بشكل تعسفي من قبل السلطة في العام 1954 بسبب مواقفها الوطنية المساندة لقضايا الشعب، فحلت مكانها جرائد عدة، مثل، القافلة -1952 1954 وما لبثت أن اغلقتها السلطات أيضا بسبب مواقفها، فصدرت في أعقابها جريدة الوطن 1955 وهي الوجه الآخر للقافلة ولكنها أغلقت أيضا بقرار حكومي مع جريدتين أخريين هما الميزان والشعلة بعد ضرب هيئة الاتحاد الوطني في سنة 1956 ومحاكمة ونفي قيادتها.

البحرين ابتداء من منتصف الخمسينات حتى منتصف الستينات دخلت في مرحلة قمع واستبداد شديدين، وهي مرحلة أشبه بما يعرف بالمكارثية في الولايات المتحدة، فقد تمت ملاحقة الصحافة المحلية ومنع الصحافة العربية الثورية التي تسلط الاضواء على الوضع الاستبدادي والاستعماري في البحرين من الدخول الى البلاد.

تصدت الصحافة البحرينية منذ نشأتها للمخططات الاستعمارية من جهة، وللسياسة الاستبدادية المحلية من جهة أخرى. بمعنى أن الصحافة كانت تحارب على جبهتين، ضد جبهة الاستعمار، وضد جبهة النظام الحاكم المستبد، وهي كانت لصيقة بتطلعات هذا الشعب في الحرية والديمقراطية والاستقلال. لذلك كان لا بد أن تواجه بالمنع والإلغاء، كما يواجه الصحافيون والكتاب بالقمع ومصادرة حق التعبير. لا لشيء سوى ان الصحافة كانت منذ البدء ملتزمة الدفاع عن مصالح الشعب وعدالة قضاياه ضد مستعمريه في الخارج، ومستغليه في الداخل، كانت مرآة تعكس قضاياه وتطلعاته.

جريدة الأضواء

استمرت محنة الصحافة من جراء حملة المكارثية زهاء عشر سنوات عجاف حتى انتفاضة مارس 1965 التي مثلت فاتحة مرحلة جديدة من الصحافة البحرينية، حيث صدرت بعد الانتفاضة بستة شهور جريدة (الأضواء) لصاحبها محمود المردي. ومثلت الأضواء أحد المنابر الثقافية الهامة لكثير من الكتاب والأدباء والمثقفين، لكنها لم تكن كذلك على صعيد الشأن العام خاصة في الجانب السياسي. تلتها في الصدور مجلة (صدى الأسبوع) في سنة 1969 لصاحبها على سيار، وبفعل خطها الوطني فقد تعرضت للمنع والتعطيل بسبب ما تنشره من مقالات متنوعة تنتقد الوضع القائم، وقد عرف عن هذه المجلة تعاطفها مع الحركة القومية واليسارية والقضايا الوطنية.

أوقفت (صدى الاسبوع) في منتصف السبعينات من قبل الحكومة لأنها نشرت بيان كتلة الشعب في المجلس الوطني الذي يندد بمشروع قانون أمن الدولة الذي طرحته الحكومة على المجلس الوطني إلا أنه باء بالفشل، ولم ينل الثقة، كما حمّلت المجلة الحكومة حينذاك مسئولية الأزمة السياسية المستحكمة في البلاد، وعدم تعاون الحكومة مع المجلس الوطني.

جاءت مرحلة الاستقلال في 14 اغسطس 1971 وكانت حافلة بالآمال والتطلعات الكبيرة فيما يتعلق بالصحافة. ولكن هذه الآمال والتطلعات سرعان ما تبخرت وذهبت أدراج الرياح. فعدا عن الانفراجة القصيرة التي استمرت خلال فترة المجلس الوطني -1973 1975 والتي ازدهرت فيها الصحافة على الرغم من عدم وجود صحافة يومية، فإن هذه الصحافة قد وقعت في قبضة قانون أمن الدولة بعد حل المجلس الوطني، وباتت مخترقة سواء في ذلك صحافة ما قبل الاستقلال أو ما بعده في أحسن الأحوال، أو ممنوعة ومراقبة وملاحقة في أسوأ الأحوال.

مجلة المواقف

في العام 1973 صدرت مجلة المواقف الى جانب الأضواء وصدى الاسبوع، لكن الصحافة البحرينية لم تزدد نوعيا، ولم يطرأ عليها تغير نوعي اللهم إلا في الشأن الثقافي والأدبي. وبعدها وارتباطاً بحل المجلس الوطني وسريان قانون أمن الدولة جاء إصدار الجريدة اليومية الأولى (أخبار الخليج 1976) لتمثل هي أيضا إضافة كمية للصحافة، إضافة الى ما هو موجود، أكثر مما هي إضافة نوعية، ومنذ البداية أخذت أخبار الخليج خطا صحافيا رسميا محسوبا على أحد أجنحة السلطة.

ومنذ الانقضاض على تجربة المجلس الوطني في منتصف السبعينات من القرن الماضي، باتت الصحافة البحرينية تسير وفقا لهوى السلطة، ومخترقة من قبل السلطة بأشكال وألوان مختلفة، وقد كُبلت من قبل السلطات التي أحكمت سيطرتها تماما على الشأن الصحافي، هذا مع العلم أن هذه الصحافة هي أهلية/ خاصة وليست حكومية. لذلك فإن صحافة السبعينات مثلت وجهة النظر الحكومية في الغالب الأعم، ولم تكن مهتمة بالشأن الوطني أو معّبرة عن التطلعات الشعبية كما حصل في صحافة الأربعينات والخمسينات، حتى أن كثيرا من الكتاب والصحافيين من ذوي المواقف المعلنة والصريحة من النظام لم يستطيعوا ان يكتبوا في هذه الصحافة، وكان الرقيب لهم بالمرصاد، هذا فضلا عن تحفظات رؤساء التحرير على ما يكتبون.

ولأن الصحافة الحقيقية مهمة جدا في تعرية الفساد والمفسدين، استمر الوضع الصحافي المتردي في البحرين خلال عقدي السبعينات والثمانينات معتمدا على جريدة يومية فقط أخذت تشيخ إضافة إلى عدد من المجلات الأسبوعية المتهالكة والتي توقف بعضها، والموجودة والتي لا يعرفها أحد.

جريدة الأيام

حتى صدرت جريدة الايام مع بداية 1989 لتمثل تجربة جديدة وواعدة، حيث استقطبت العديد من الأقلام في الصحافة والأدب والثقافة والرأي لدرجة أن وزارة الداخلية ضاقت بها ذرعا في السنتين الأوليين من صدورها واعتبرتها منبرا خطرا بسبب كتابها وخلفياتهم الايديولوجية، معتبرة إياها أنها تميل لافكار اليسار، أو اللبرالية المتنورة.

وبالفعل كانت الأيام تجربة متميزة لحظة صدورها، خصوصا فيما يتعلق بالشأن العام، إلا أنه تم احتواؤها من قبل السلطة، ولأن القائمين عليها ليسوا بعيدين عن السلطة، بل من الموالين، فأصبحت مثل سابقاتها إحدى منابر السلطة والمدافعين عنها بقوة، هذا على الرغم من محاولة تطعيم طاقمها بكتاب وشخصيات صحافية ذات هوى يساري أو ليبرالي إلى ما هنالك، إلا أن ذلك لم يمنعها من تبني والدفاع عن الموقف الحكومي، وهو ما تجلى في موقفها من انتفاضة التسعينات سواء من حيث تغطيتها للأحداث أو من خلال مواقف كتابها وصحافييها في التطبيل لمواقف واجراءات النظام، وشجب واستنكار الحركة الاحتجاجية، لا بل والشماتة فيها وفي قياداتها.

ينطبق الشيء نفسه على أخبار الخليج، فهي ملكية أكثر من الملك كما يقال بمحرريها وكتابها. حتى أولئك الذين يدعون الإنتماء إلى اليسار من كتابها، أصبحوا بقدرتهم، لا بقدرة قادر، يدافعون عن السلفية، ويدافعون عن الرجعية والاستبداد وقمع الشعب البحريني، وجمدوا تقدميتهم وعلمانيتهم اللتين طالما تغنوا بها. التقدمية والعلمانية في ذمة التاريخ بالنسبة لهم، والمهم هو بقاء النظام والمغانم التي يغدقها عليهم.

«البحرينية للشفافية»:
لا يفيد الإصرار على انكار تردّي حرية الصحافة

مرآة البحرين: قالت «الجمعية البحرينية للشفافية» إن «انحدار مكانة البحرين فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية التعبير ليس غريبا»، مستدلة «بالمعايير الموضوعية التي تعتمدها المنظمات العربية الدولية المتخصصة». وأكدت الجمعية، في بيان لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة أن «الإصرار على انكار الوضع المتردي لحرية الصحافة والاعلام والتعبير، وترداد كلمات التفاخر والتباهي لن تفيد»،

داعية «المسؤولين إلى مواجهة هذا الواقع ومعالجته بجرأة وشجاعة، للخروج من هذا المأزق الذي نعيشه ويدفع فيه الشعب والدولة ثمناً باهضاً». وأضافت أن «العديدون سخروا أقلامهم وإمكاناتهم لتشويه صورة النضالات الشجاعة، وعمدوا إلى الشحن الطائفي والتحريض، والمشاركة في تلفيق الاتهامات والانتقام من كل الشرفاء وفي مقدمتهم الصحافيين»، مشيرة إلى أن «الصحافيين البحرينيين دفعوا ثمناً

مكافأة الخائب:
سعيد الحمد مستشاراً للإعلام الأمني

مرآة البحرين: أشارت أنباء إلى تعيين الصحفي بجريدة «الأيام» سعيد الحمد مستشاراً إعلامياً إلىوزارة الداخلية.

وقال مقربون منه إن «وزارة الداخلية اختارت الحمد لتقديم خدمات استشارية إلى الإعلام الأمني التابع إلى الوزارة في كيفية التعامل مع الحملات الإعلامية المؤثرة التي يقودها معارضون، وذلك كمكافأة له على الدور الذي اضطلع به في التعريض بالمحتجين المطالبين بالديمقراطية».

وعرف سعيد الحمد ببرنامجه «حوار مفتوح» الذي كان يطل عبره من شاشة تلفزيون البحرين في فترة السلامة الوطنية، وعدّ رمزاً لحملات العنصرية والكراهية والتشفّي. كما عُرف أيضاً بتعاونه مع أجهزة الأمن في عرض مونتاجات فيلمية تسجل اعترافات متهمين قيد الحبس، إضافة إلى مواد مفبركة بقصد تشويه الحراك المطلبي الذي اندلع منذ 14 فبريار/ شباط 2011.

جمعية وعد: شركات العلاقات العامة لم تغير
الواقع السيئ لصحافة البحرين

مرآة البحرين: طالبت جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» السلطات البحرينية بالتوقف عن إحداث التدهور في الصحافة والشروع فوراً في تنفيذ توصيات تقرير لجنة «تقصي الحقائق».

وذكرت «وعد»، في بيان لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، إن «تصنيف المنظمات الدولية للبحرين بأنها الأكثر تراجعاً في مجال حرية الصحافة يشكل ضربة قاصمة لكل المحاولات المستميتة في تبييض صورة البحرين المتدهورة في مجال الحريات العامة والصحافية»، مؤكدة أن عملية «توظيف وتأجير شركات العلاقات العامة على المستوى المحلي والدولي وصرف ملايين الدنانير عليها من لم تسفر عن تغيير الواقع السيئ الذي تعاني منه الصحافة والإعلام في البحرين». وطالبت «السلطات بإعادة عشرات الصحافيين الذين تم فصلهم بقرار سياسي إلى أعمالهم والتوقف عن التضييق على الصحافة، والسماح للمعارضة السياسية إعادة إصدار نشراتها الصحافية والتوقف عن حجب مئات المواقع الالكترونية

«فريدوم هاوس» تصنف البحرين ضمن أسوأ 4 دول
في الشرق الأوسط لحرية الصحافة

صنفت منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية لحرية الصحافة 2011، البحرين ضمن الدول غير الحرة، ووضعها في المرتبة 182 عالمياً، من أصل مسح شمل 197 دولة.

وخلص التقرير إلى أن البحرين وسوريا يعانيان من تراجع حاد فى حرية الصحافة فى ظل الحملات القمعية للحركات الاحتجاجية، فى حين تظل الأوضاع فى إيران شديدة التقيد مع وجود عشرات الصحفيين خلف القضبان بسبب منعهم من التعبير عن الرأي. وأكد التقرير أن الإعلام المستقل في جميع أنحاء العالم لا يزال يواجه تحديات أخرى، مضيفاً أن الأنظمة في بعض دول الشرق الأوسط مثل البحرين وسوريا تشن حملات قاسية على الإعلام الذي يكافح من أجل احتواء حركات الربيع العربي الاحتجاجية في تلك البلدان.

بعد عام من القمع:

البحرين تواصل حملتها ضد الصحافة

خالد إبراهيم
لجنة حماية الصحفيين

ترجمة :مرآة البحرين

خلال سنة منذ الاحتجاجات السلمية في البحرين في 14 شباط/فبراير 2011، استهدفت الحكومة السلك الصحفي بالاعتداء والاحتجاز والمضايقات والتعذيب لعرقلة تغطيته الإخبارية. وقد وثقت منظمتنا، مركز الخليج لحقوق الإنسان، الحملة الممنهجة التي تسلكها السلطات لإسكات التغطية الإعلامية للاضطرابات في بلادنا. وهنا بعض من كثير من الهجمات على الصحافة:

الصحف البحرينية إما موجهة أو مملوكة للدولة باستثناء صحيفة الوسط، التي يتعرض موظفوها لهجوم شديد بسبب استقلالية الصحيفة. وقد دفع كريم فخراوي، أحد مؤسسي الوسط، الثمن الأكبر. فقد توفي أثناء احتجازه لدى الشرطة في نيسان/أبريل 2011، بعد ثلاثة أيام فقط من وفاة المدون زكريا العشيري في الحجز. وقد منعت السلطات التحقيقات المستقلة التي تبين سبب الوفاة على الرغم من حقيقة أن كلا الصحافيين كانا بصحة جيدة قبل سجنهما.

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت محكمة في المنامة أربعة صحافيين من الوسط بتهمة نشر أخبار كاذبة في آذار/مارس 2011. فغرمت رئيس التحرير منصور الجمري، ومدير التحرير وليد نويهض، ومدير قسم الأخبار المحلية عقيل ميرزا، ومحرر أول علي الشريفي بغرامة مالية تقدر بـ 1 ألف دينار بحريني (2650 دولار أمريكي) لكل منهم. كما تم استهداف زوجة الجمري، الصحافية ريم خليفة، كذلك. ففي 14 تموز/يوليو، اعتدى مؤيدون للحكومة على السيدة خليفة في أحد فنادق المنامة. كنت هناك، وشهدت الهجوم عليها وكيف أنها واجهت مهاجميها بشجاعة. ولكن السلطة القضائية المسيسة تجاهلت شكواها بدلا من الاستماع إليها ضد مؤيدي الحكومة ممن قدموا ادعاءات التشهير والاعتداء.

وتواصل السلطات متابعة هذه التهم الباطلة ضد خليفة، التي كانت ضحية الاعتداء.

على ضباط الشرطة، بموجب القانون، واجب حماية المواطنين، ولكن حقوق الصحفي مازن مهدي قد انتهكت مرارا. فلقد انهالت عليه قوات الأمن بالضرب، والإذلال، وكبلت يداه وعصبت عيناه، وهو مساهم في (دويتشه) لوكالة الأنباء، بسبب تغطيته للمظاهرات. ولقد تم تنفيذ هذه الهجمات في مراكز الشرطة، وعلى مرأى ضباط آخرين.

أصيب مصور وكالة رويترز حمد محمد إقبال مرتين بينما كان يعد التقارير حول الاحتجاجات السلمية. ففي 8 أيلول/سبتمبر، أصيب في العنق جراء هجوم لقوات الأمن على حشد من المتظاهرين. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أصيب بالغاز المسيل للدموع أثناء تغطيته لمظاهرة. وتعرضت نزيهة سعيد، وهو مراسلة قناة فرنسا 24، للركل واللكم والصفع بعد القبض عليها في 22 أيار/مايو. واتهمت بالكذب في تغطيتها، ولم يطلق سراح السيدة نزيهة إلا بعد إجبارها على توقيع اعتراف لم يسمح لها بقراءته.

وقد وسعت السلطات البحرينية حملة القمع لتشمل مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعي (الإنترنت).فلقد تم استجواب نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، مرتين العام الماضي بتهمة استخدام تويتر لـ « تعمد نشر الدعاية المثيرة للعواطف ومعلومات كاذبة من شأنها زعزعة النظام العام، وإثارة الخوف بين الناس، وإلحاق الضرر بمصالح العامة، وتشويه سمعة السلطات «. وزينب الخواجة التي استخدمت تويترها الخاص لتشجيع المواطنين البحرينيين على المطالبة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية جعل أنشطتها هدفا لقوات الأمن: ففي 15 كانون الأول/ديسمبر، تم القبض عليها في مظاهرة في المنامة. وتم احتجازها لمدة خمسة أيام، بتهمة مهاجمة ضابطة شرطة، والمشاركة في مظاهرة غير قانونية، والتحريض على التخريب.

وقد واجه اثنان من المدونين معاملة شديدة القسوة. في حزيران/يونيو، حكمت المحكمة على صحفي الإنترنت عبد الجليل السنكيس بالسجن مدى الحياة في سلسلة من اتهامات معاداة الدولة التي تتعلق بعمله. السنكيس، الذي يعاني من مشاكل صحية عديدة، خاض إضرابا عن الطعام الشهر الماضي احتجاجا على المعاملة التي لقيها في السجن. وحكم المدون علي عبد الإمام، الذي اضطر إلى الاختباء، غيابيا بالسجن لمدة 15 عاما.

وفي جهودها الرامية إلى فرض تعتيم إعلامي دولي، عرقلت السلطات البحرينية وضايقت الصحفيين الأجانب أيضا. فلقد تعرض نيكولاس كريستوف وهو كاتب عمود في صحيفة نيويورك تايمز وزميله آدم ألك وهو صحفي فيديو، لقنابل الغاز، والمعاملة القاسية، واعتقلا أثناء تغطيتهما احتجاجا في كانون الأول/ ديسمبر . وهم من بين عدد من الصحفيين الدوليين الذين منعتهم السلطة من دخول البلاد.

يمكن استخلاص استنتاج واحد فقط: ليس هناك حماية للصحفيين في البحرين، وليس هناك حرية في كتابة التقارير حول الاضطرابات السياسية في البلاد للبحرينيين ولبقية العالم. ولكن الصحفيين يتخذون إجراءاتهم: ففي تموز/يوليو، أسس الصحفيون المبعدون رابطة البحرين للصحافة في لندن، والتي تعمل للدفاع عن حرية الصحافة في البحرين. ولديها الكثير لتفعله. وأخبرني المنسق عادل مرزوق أنه تم استهداف أكثر من 140 صحافيا بحرينيا بالتعذيب، أو الاعتقال، أو السجن، أو الفصل من العمل في العام الماضي.

وصلة النص الأصلي
https://www.cpj.org/blog/2012/02/a-year-of-repression-bahrain-continues-crackdown-o.php

«مرآة البحرين» تحاور غسان بن جدو:

ميدان البحرين في «الميادين»... بالحكمة و«التغطية» الحسنة!

مرآة البحرين (بيروت): محمد السواد

إن هذا لم يعد سرّاً: «ربيع البحرين» لم يحظ بنصيبه من الإعلام العربي. حتى عبر إعلام غير ناطق بالعربية عن هذا الواقع بالقول إنه مثل «صرخة في الظلام». لكن ماذا عن «الميادين»؟ القناة المرتقبة التي يديرها صحفي عربي مرموق نعرف الآن أن واحداً من أسباب استقالته من قناة عربية مرموقة أيضاً «الجزيرة» كان للصدفة: «ربيع البحرين». يقول غسان بن جدو «في النهاية، إن شيئاً ما سيفرض نفسه. إن هناك ملفاً ساخناً في البحرين». يضيف «سنتعاطى مع الواقع، سننقل ما يجري، ونترك التعليق إلى المعارضة والسلطة، سواءً بسواء. من سيغيب سيغيّب نفسه». «مرآة البحرين» التقت غسان بن جدو في بيروت، وحاورته بشأن قناة «الميادين» التي ينوي إطلاقها في يونيو/ حزيران المقبل، فيما يلي مقتطفات:

مرآة البحرين: إلى أين وصلت التحضيرات في قناة «الميادين»؟

غسان بن جدو: نقترب من الخطوات ما قبل الأخيرة. هذا مشروع يستغرق وقتاً طويلا. كل القنوات الإخبارية الجادة، تستغرق التحضيرات لها سنة أو سنة ونصف كحد أدنى، إلى أن تصبح جاهزة. نحن عملياً، لم يمض على عملنا أكثر من سبعة أشهر. ومع ذلك فنحن الآن في الخطوات الأخيرة. ستكون هناك انطلاقتان للقناة، انطلاقة أولى في مقرنا المؤقت. وانطلاقة ثانية في وقت لاحق لا أريد أن أحددها متى. لكن الانطلاقة الأولى ستكون بطاقة 70 في المئة تقريباً. نحن حريصون على الإنطلاق في هذا الوقت لأننا نعتبر أن اللحظة العربية الراهنة تحتاج لأن تكون هناك وسائل إعلام حاضرة. في حين نخشى أن يصيب زملاءنا بعض الاسترخاء والروتين. ثم أن قناعتي هي، أننا نستطيع أن نتطور ونتدرج، على الهواء مباشرة. أستطيع أن أخبرك بأن انطلاقتنا ستكون بعد شهرين، ليس لديّ توقيت قطعي، لكن خطتنا أن ننطلق في يونيو/ حزيران المقبل.

المرآة: كيف ستتعاملون مع الملف البحريني؟

بن جدو: سنتعاطى مع الملف البحريني بشكل واقعي. في النهاية، هناك ملف ساخن في البحرين، وهو بلد خليجي عربي يعز علينا جميعاً. لن نعتم على ما يحصل في البحرين كما يفعل غيرنا، لكن في الوقت نفسه، لن نلجأ إلى التضخيم والفبركة وتزوير أشياء لم تحصل. أعلنا منذ البداية سياستنا، نحن مع الحريات، مع الإصلاح، مع الديمقراطية، ونعتقد بأن ما يحصل في البحرين هو حراك شعبي إصلاحي. أي شيء سيحصل في البحرين سنغطيه وسنتحدث عنه، لكن في الوقت نفسه نحن حريصون على استقرار البحرين. لا نريد أن تنتهي الأمور إلى الفوضى والدمار الاجتماعي الداخلي في البحرين أو خارجها. لن نكون وسيلة إعلام تحريضية كما لن نكون وسيلة إعلام مجاملات. سنكون متوازنين، أنصار السلطة سيكونون حاضرين وأنصار المعارضة أيضاً.

المرآة: حديثك عن استقرار البحرين فضفاض. اليوم السلطة البحرينية تقول إن البلد مستقرة!

بن جدو: ما أقوله لا يقتصر على البحرين وحدها، إنني أتحدث عن رؤية أشمل للمنطقة العربية. نحن نعايش مرحلة الآن ميزتها هي الحراكات الشعبية. أخشى ما أخشاه أن نصل إلى مرحلة تصبح فيها الفوضى هي اللغة السائدة، يصبح فيها التدخل الخارجي هو الفيصل في حل المشاكل الداخلية، سواء لهذا الطرف أو ذاك. عندما أقول «استقرار»، أعني به أن هناك حراكاً شعبياً إصلاحياً قائماً في البحرين، ونحن سياستنا مع الإصلاحات، مع الحريات، لكن في الوقت نفسه، نحن لسنا حزباً سياسياً ولا مؤسسة دينية ولا سلطة. نحن وسيلة إعلام! نريد أن ننقل الواقع كما هو، لا نريد أن نكون أداة تحريضية، لا على الفتنة المذهبية ولا على الفتنة الطائفية ولا على تدمير البلد. لكن إذا حصل حراك وواجهته الدولة بالقمع وسقط فيه ضحايا، سنتحدث بلا حرج عن هذا الأمر. سياستنا في التعاطي مع الملف البحريني، هي أن تكون جميع الأطراف حاضرة في قناتنا، من يغيب فهو يغيّب نفسه باختصار شديد. سنحاول أن يكون لدينا مراسل في البحرين، سنسعى لأجل ذلك بشكل قانوني ورسمي.

هؤلاء يكابرون!

المرآة: هل تنطلق من مقاربة خاصة للأزمة البحرينية؟

بن جدو: قناعتي هي أن هناك حراكاً في البحرين، يستوجب المتابعة. من ينكر هذا الأمر، يكابر. صادفت بعض الإخوة والأصدقاء الخليجين ينكرون أن هناك أزمة في البحرين أصلاً، حتى تحتاج حلاً سياسياً جدياً. هؤلاء يكابرون ولا يفكرون بواقعية. إذا استمرت هذه النظرة، فإن البحرين ستبقى في دوامة. قد يكون لإيران تأثير على جزء من المعارضة البحرينية، وهذا ليس خافٍ ولا أستبعده، لكن أن ننسب الحراك البحريني إلى إيران فذلك فيه ظلمٌ كبير للمحتجين البحرينيين. وفيه أيضاً إعلاءٌ من شأن إيران! بحسب ما أفهم من الجانب الإيراني، فإيران لو أرادت أن تتدخل فعلياً لتدخلت بطريقة أخرى، فهي قادرة على التدخل. لكن في هذه اللحظة، إيران تريد أن تحافظ على مكاسبها والتخفيف من أضرارها، لا تريد الآن أن تحصل على مكاسب إضافية. هناك مكاسب إقليمية حصلت عليها، خصوصاً في العراق، وسياستها الآن هي المحافظة عليها. هناك ثغرات ماثلة تشوش على هذه المكتسبات، وهي تريد أن تخفف أضرارها، لا سيما فيما يتعلق بالملف السوري. لكنها لا تريد تحقيق مكاسب إضافية أخرى، لأن سعيها الآن إلى تحقيق أشياء إضافية يعني الدخول في صراع آخر. هذا ما أفهمه من السياسة الإيرانية، إيران لا تريد حاليا أن تدخل في صراع مع السعودية أو غيرها.

زيارة نجاد للجزر!

المرآة: لكن إيران صعدت في الفترة الأخيرة في الخليج بزيارة الرئيس الإيراني إلى جزيرة أبوموسى!

بن جدو: أعتقد أن زيارة أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى هو خطأ لا مبرر له وبلا معنى تقريباً. إيران قوية في الأساس، ولا أرى أي مبرر لهذا التصرف. لكن إن شئت، أقول ربما هو جزء من رسالة أراد بها نجاد إثبات حضوره أكثر من كونها قضية إستراتيجية. والدليل على ذلك، أن إيران تجاهلت تماماً التصعيد الخليجي إزاءها. التصعيد كان خليجياً أكثر منه إماراتياً. ومن الصعب الاعتقاد، أن إيران ستسكت أو تبقى صامتة قبال ذلك، لو أن الأمر كان ذا بعد إستراتيجي. إن العراك الدائر الآن في المنطقة استراتيجي دموي وليس سياسياً، أو يتجه لأن يكون كذلك. إيران تتعامل مع الملف السوري الآن كما لو كان

مسألة حياة أو موت استراتيجي. أي ليس مسألة حياة أو موت إيراني! ذلك أن تغير الوضع بالكامل في سوريا يعني مزيداً من الحصار على إيران ومزيداً من الحصار للمقاومة حليفة إيران الحقيقية والإستراتيجية. إيران دورها ليس بسيطاً في الملف السوري، على الأقل سياسياً وإعلامياً، ولست أدري ما إذا كان ميدانياً أيضاً، رغم أنني لا أعتقد ذلك. في هذا السياق، ينبغي أن تضع مسألتي اليمن والبحرين. وفي الكويت أيضاً، صار مستشعراً الآن بروز أصوات شيعية تصعيدية. وهي تعتبر أن تصعيدها رد فعل على ما تعتبره هجوماً من خصومها، السلف خصوصاً، والجاري منذ أشهر طويلة. أخلص من كل ذلك، إلى أن إيران لن تلتزم الصمت طويلاً على ما يحصل. وأعتقد أن الأشهر المقبلة ستفسر كثيراً من الأمور.

لامناص من تسوية مع الإيرانيين

المرآة: تركيز وسائل الإعلام الإيرانية على الخليج لافت، وهو محط قلق عند صانعي القرار في الخليج. طريقة تغطيتها للملف البحريني وإصرارها على تسمية الخليج ب"الفارسي" هذا كله غدا يثير المخاوف. فإلى أين؟

بن جدو: ما يتعلق بتسمية "الخليج الفارسي"، هذا ليس جديداً وهو صراع على التسمية يدور منذ وقت بعيد، ولايعنيني. لكن ما يتعلق بأداء وسائل الإعلام الإيرانية في الملف البحريني، فقد سبق أن أشرت بأن الحراك الموجود في البحرين له صدى وتعاطف داخل إيران. هذا لا نقاش فيه وأظن بأنه يحتاج تعاطفاً من قبل أنصار الحرية في العالم العربي كله، وليس من قبل الإيرانيين وحدهم. في النهاية، فهؤلاء يريدون إصلاحاً حسب فهمي، لا أعتقد أنهم يريدون قلب النظام ما عدا بعض المتطرفين الذين انتقدتهم. ظني بأن الأداء الإعلامي الإيراني بدأ يأخذ وتيرة تصعيدية أكثر بعد دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين. منذ هذه اللحظة أخذت إيران تتعاطى مع الملف البحريني ليس بوصفه شأناً داخلياً إنما إقليمي. لاتنس في المقابل، أن تعاطي الدول الخليجية وإعلامها مع الملف السوري استدعى من الإيرانيين رد فعلٍ أيضاً، ليس فقط دفاعاً عن سوريا ولكن تصعيديا وهجوميا. في النهاية، عليك أن تنظر: هل نستطيع أن نزيل إيران من الخريطة؟ لا نستطيع، إيران بلد مجاور إقليمي. ماذا نفعل له؟ ليس علينا نحن الخليج والعرب إلا أن نتعاطى مع إيران كدولة إقليمية أساسية ونتباحث معها حول حل سياسي. لكن أيضاً، على إيران أن تتعاطى مع الدول الخليجية ككيانات مستقلة قائمة بذاتها، أي غير تابعة لها ولا لغيرها. الأمر نفسه بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، عليها أيضاً أن تتعاطى مع الدول الخليجية باعتبارها كيانات مستقلة.

المرآة: لكن الواقع يقول إن السعودية تجر بقية دول الخليج دائماً إلى خصومها؟

بن جدو: قلت إنني أتمنى على إيران أن تتعاطى مع الدول الخليجية ككيانات مستقة، وعلى الدول الخليجية أن تفعل المثل. وهذا يشمل المملكة العربية السعودية أيضاً، أي أن تتعاطى مع هذه الدول، لكن من دون أن تتدخل فيها بشكل مباشر. الكويت اليوم تجترح سياسية تقوم على التطبيع الكبير مع العراق، وما حضور أمير الكويت (الشيخ صباح الأحمد الصباح) شخصياً إلى قمة بغداد الأخيرة إلا أحد شواهد ذلك. كما تبني علاقات جيدة وطبيعية مع إيران. وشخصياً لا أعتقد أن هذه السياسة يمكن أن ترضي بعض الدول الخليجية. الكويت حريصة جداً ليس فقط على استقلالها، لكن أيضاً على مصالحها. في النهاية، تدرك الكويت أنه إذا خاصمت العراق أحدث هذا مشكلة، وإذا لم تتعاون بشكل كبير مع إيران والسعودية أحدث هذا مشكلة أيضاً. هي، تماماً كما الامارات العربية المتحدة، لا تريد تصعيداً مع إيران بل التهدئة. وهي ليست راضية كثيراً عن التصعيد الخليجي والعربي بإزاء الملف السوري. وعمان تتجه أيضاً إلى هذا الموقف.

المرآة: تتجه إلى ماذا؟

بن جدو: عمان تريد تسوية سورية - إيرانية - أميركية في المنطقة. أؤكد لك أن وزير الخارجية العماني (يوسف بن علوي بن عبدالله) عندما زار إيران قبل أشهر طرح هذه القضية معهم. حتى وإن نفت إيران، وإن نفت عمان، لكن المعلومات مؤكدة بأنه كان يطرح تسوية ما، علاقة ما، حواراً ما، بين إيران وأميركا، لمعالجة المشكلة المتفجرة الآن في الخليج. إن عمان دولة عاقلة، تدرك أنه في حال استمر التصعيد على ما هو عليه الآن، سيحدث مشكلة إستراتيجية حقيقية، وسيؤدي إلى إراقة كثير من الدماء. أي لن يقتصر على مجرد صراع إعلامي وتصعيد من هنا وهناك، إنما دماء حقيقية.

المذهبية... خط أحمر

المرآة: لنعد إلى قناة "الميادين". كيف ستقارب الملف الطائفي المتفجر في المنطقة، خصوصاً في منطقة الخليج؟

بن جدو: أبشع ما هو موجود الآن في البلدان العربية، هو تقسيم الناس على أساس مذاهبهم. وهذا يعبر عن ثقافة السواد الكالح، وهي آخذة في الاستشراء والنخر في أجسامنا ووعينا. هناك أطراف حريصة على تغيير هذا الصراع والتنابز المذهبي، ولكن هناك أيضاً فضائيات ممولة من دول تعمل على إذكاء هذا الصراع. في "الميادين" فإن هذا الموضوع بالنسبة إلينا يمثل خطاً أحمر، لا يمكن أن نخوض فيه إطلاقاً لا من بعيد أو قريب. ستكون لدينا برامج ذات بعد فكري وإسلامي تسلط الضوء على فكر التنوير، والتعايش وكوننا أمة واحدة مع وجود اختلافات. لن نسمح للمتطرفين من الجانبين أن يتخذوا "الميادين" منبراً من أجل سب الآخر وشتمه، أو إثارة النعرات الطائفية والمذهبية. عندما أتحدث عن برامج فكرية إسلامية لا أعني بذلك أنها ستكون منابر عامة. نريد لها أن تكون فسحة حوار جدية تغوص في عمق الأشياء، لكن من دون أن تتحول إلى منبر للمتطرفين أو دعاة المذهبية. أعتقد أن هذا خط أحمر، سنشدد عليه دائماً في قناتنا، ليس فقط فيما يتعلق بالسنة والشيعة، إنما بين كل الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بالمسلمين والمسيحين. ربما نكون القناة الوحيدة في العالم العربي التي ستبث برنامجاً خاصاً عن المسيحين والثقافة المسيحية "أجراس في المشرق"، ذلك أنهم أبناء هذه الأمة. بمثل سنتعاطى مع هذا النوع من المسائل.

المرآة: هناك حساب باسمك انتشر في "تويتر" في الآونة الأخيرة، وأصبح لديه في غضون إسبوع واحد حوالي 8 آلاف متابع. وقد تطرق إلى هذا الموضوع.

بن جدو: ليس لدي حساب في "تويتر"، وأنفي بشكل قاطع أن يكون هذا الحساب عائداً لي. هناك عشرات الحسابات على "فايس بوك"، باسمي، لكن واحداً منها يعود لي، وحتى هذا لست أنا من يديره. إنني متفرغ بشكل كلي حالياً إلى القناة، وأريد أن أحمي مشروع "الميادين". لا أدري من يدير هذه الحسابات، ولكنها تواترت. حتى أن هناك من فتح حساباً باسمي على "الميادين" وأخذ يتلقى رسائل مرسلة إلى القناة. حين تتبعنا الحساب، اكتشفنا أنه يعود إلى جهة موجودة في إحدى دول الخليج العربية، في البحرين! هل هي جهة أم شخص لا ندري. أيضاً، قبل فترة تم تداول بكثرة مقال باسمي بعد نشره في صحيفة "العرب" القطرية، ينتقد قطر وبعض الشخصيات الخليجية. وهو مكتوب بطريقة جميلة جداً! لكن لم أكن من كتبه وليست لي علاقة به على الإطلاق. حتى أنني اضطررت لإصدار توضيح في ذات الليلة التي نشر فيها، وقمت بإرساله إلى الصحيفة، لكنهم رفضوا نشره. لاعلاقة لي بكل ذلك، ولا بأي من الكتابات التوتيرية، هذا ليس إسلوبي، وحتى موقعي الشخصي، سأقوم قريباً بإغلاقه. رصدنا محاولات جديّة لاختراقه وفبركة أشياء شبيهة بهذه المسائل، إلا أننا قمنا بصدها مباشرة. سأكتفي فقط بموقع "الميادين".

المرآة: كيف تعلق على ما يثار بشأن تحولك إلى المذهب شيعي، وهذا جرى التركيز عليه من طرف منتحل شخصيتك على "تويتر"؟

بن جدو: عندما أنفي أنني تحولت إلى المذهب الشيعي، هذا لا يعني تهويناً من شأن المذهب الشيعي أو الشيعة، لكن ذلك هو الواقع. أنا لا أعتقد أن هناك مصلحة أو ما يمكن أن يعني أي شيء، أن يتحول سني إلى شيعي، أو العكس. يريد البعض أن يجرني إلى مسائل أخرى، وأن نتلهّى بهذه الطريقة. للأسف، إنني مضطر للتكرار، بأنني مسلم سني منذ ولادتي، وأمي مسيحية، لم أتغير. ولدتُ هكذا، وبقيتُ هكذا، وسأدافع عن الشيعةِ، وفي حقهم أن يكونوا شيعة، وأن يتمتعوا بحقوقهم في أي بلد. تماماً، كما أدافع عن السني في أي مكان. إنها مشاكل مفتعلة. هناك كلام أيضا يدور عن "الميادين"، إنها ممولة من هذ الطرف أو ذاك، وأن لدينا أزمة، وخلافات، وعندما تربط كل هذه الحلقات تجد كما لو أن هناك "مايسترو"، وظيفته تشويهك ومحاصرتك. لكننا ماضون قدماً، هذا الأمر ليس جديداً.

سجّل أنا مع إعلام المسئولية

المرآة: سينشر هذا الحوار في 3 مايو/ أيار الموافق ليوم الصحافة العالمي. كإعلامي مرموق، جيد أن يعرف القراء جانباً عن طريقتك في العمل، كم ساعة في اليوم تعطيها إلى "الميادين"؟

بن جدو: اسأل الزملاء، إنني حاضر دائماً، حتى في فترات الليل. ليس لدي عطلة، بما في ذلك يوم الأحد، العطلة الأسبوعية. "الميادين" ليست مشروعاً شخصياً، بل مشروع مسؤولية. أعني بذلك، أننا في وضع عربي، أزعُم أنه يحتاج إلى "الميادين" وأمثالها. إلى الإعلام الحريص على التوازن، وعلى الدقة والموضوعية. لكن أيضاً على الشجاعة والجرأة والوضوح. أيضاً، هناك مسؤولية أمام رأي عام يحتاج إعلاماً كهذا، وينتظر أن نقدم له شيئاً مفيداً. إضافة إلى المسؤولية أمام زملائنا وزميلاتنا الموجودين معنا. نحن حريصون سويةً على أن ننجح هذا المشروع. أنا أعتبر "الميادين" مشروع جيل، وليس مشروع شهر، أو سنة. لذا ينبغي له أن ينجح. الجميع يبذل جهده من أجل هذه اللحظة، لكنني في الأقل، المسؤول الأول. أقول، هو مشروع المسؤولية بكل أبعادها، الأخلاقية والمهنية والحضارية والتاريخية والثقافية. عملي كله تقريباً الآن ينصبّ في "الميادين"، وهو يأتي على حساب عائلتي.

المرآة: في يوم الصحافة، ما كلمتك للجيل الجديد الفتي من الصحفيين، الذي يشكل بالمناسبة النسبة العميمة من الكادر العامل في "الميادين"؟

بن جدو: لا أريد أن أنصب نفسي ناصحاً لزملائي، أنا تحدثت عن "الميادين"، هو مشروع المسؤولية، هذا يكفي. هل تعلم كم كنت أستقذر في السابق مصطلح "الإعلام المسؤول" لكثر ما ردده وزراء الإعلام في بلادنا العربية! في حين لم يكونوا يقدمون لنا، في الواقع، إلا إعلاماً خشبياً تافهاً. كانوا يرفعون هذا الشعار الحق "الإعلام المسؤول" فيما يراد به الباطل. رغم ذلك فأنا مع "الإعلام المسؤول"، أنا غسان بن جدو، في هذا اليوم، يوم الصحافة العالمي، أدعو إلى الإعلام المسؤول، الإعلام الذي ينطلق من المهنيه ومن الموضوعية، والالتزام. كما من الشجاعة ومن الجرأة والصراحة. أتمنى أن يكون شعارنا لهذا العام هو "الإعلام المسؤول"، الذي يبتعد عن التحريض والفتنة. إنني أشعر أن جزءاً من الإعلام العربي للأسف أصبح شريكاً في سفك الدم، لم يعد شريكاً في الحريات و لا في الانتفاضات أو الثورات، بل في إراقة الدماء. هذا ما لن نكونه.

في البحرين..
الكلمة تساوي الاستهداف

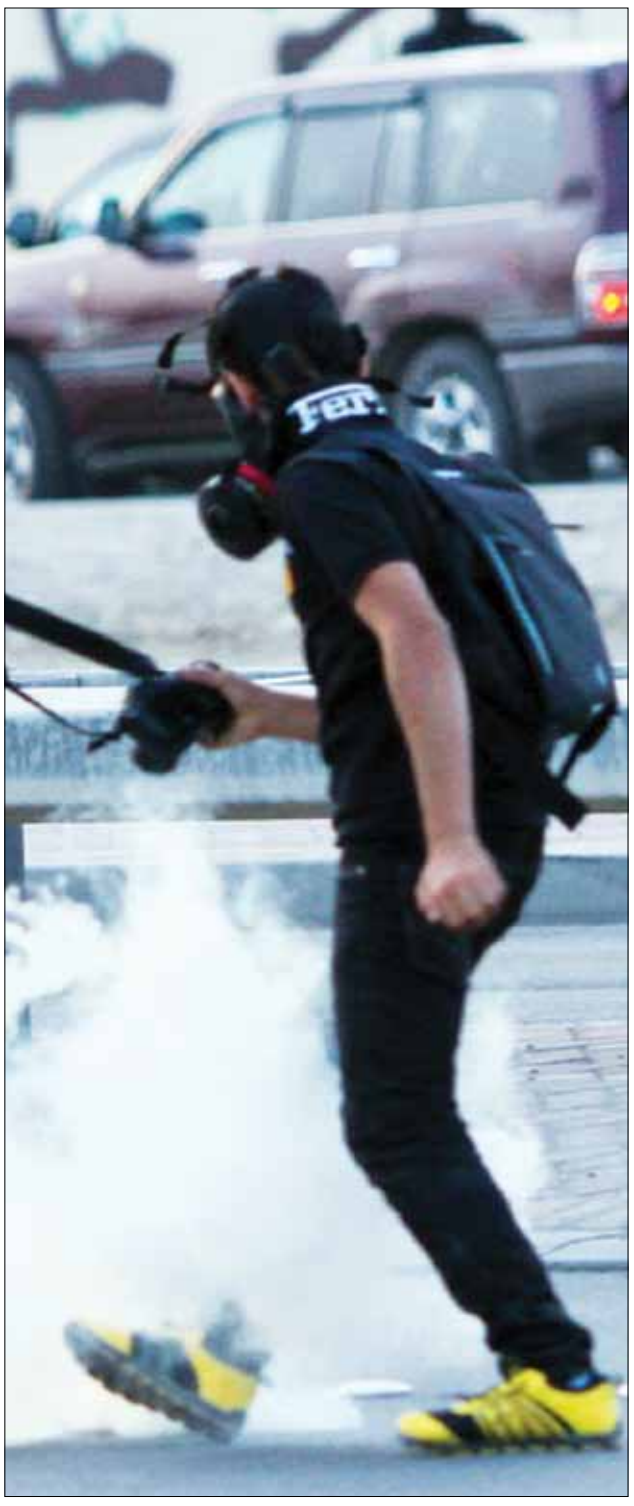

شرف غير شريف

الكلمة التي تُساوي الموتَ في البحرين تُساوي ما دُونَه من ألم، لا مكان لمن يقول خلافَ ما تُريده السُلطة. المكانُ الوحيد هو دائرة الاستهداف الأمني أو الوظيفي بما يتّسع من أدوات التنكيل والمحاربة.

أكثرُ من 123 صحافيًا وإعلاميًا تمَّ استهدافُهم في الجزيرة الصغيرة، وكانت إحدى أدوات الاستهداف هي الفصل من مواقع العمل الصحافي أو الإعلامي، وهي المواقع الأولى بمواد حرية التعبير التي نصَّ عليها الدستور المنحة.

حرية التعبير التي يكفلُها ذلك الدستور، لم تكفل حرية الصحافي في التعبير. إذن حريةَ من ستكفل؟ لقد تمَّ فصل وإيقاف نحو 90 صحافيًا وإعلاميًا، لاعتباراتٍ تتصل بعملهم أو مسؤوليتهم الوطنية في تغطية أحداث ثورة 14 فبراير المجيدة.

كانت مبررات الفصل التي ساقتْها الجهات الحكومية والخاصة بفصل الموظفين والعمال، هي ذاتُها التي ساقتها الصحف. أُقيل الصحافيون والمُحرّرون والمُنتجون لتغطيتهم الأحداث ومراسلةِ وسائل إعلامٍ أجنبية أو اهتمامِهم بالتدوين والتعبير عن أفكارِهم على حساباتِهم الشخصية في تويتر أو صفحاتِهم في الفيسبوك.

دفع كثير من هؤلاء أمنَهم الاجتماعي الذي تُمثلُه مهنتهم، ورفضوا أن يدفعوا شرفهم. لقد قامت الصحف البحرينية بفصل 35 صحافيًا ومحررًا، هذا دون العاملين في وظائف الإنتاج والإخراج.

35 صحافيا من صُحف: الأيام، والوطن، والبلاد. غلّف رؤساء التحرير جريرةَ فصلِ الصحافيين بكذبة أنَّهم تخلّفوا عن العمل، لكنَّ السبب الحقيقي، هو ممارستُهم مهنتَهم في تغطية الأحداث وحريتِهم في التعبير.

صحافيون بلا نقابة

رفض رؤساء التحرير عودة الصحافيين رفضًا قاطعًا. كشف أحدُ الصحافيين المفصولين من «الأيام» لـ «مرآة البحرين» أنَّ رئيس جمعية الصحافيين عيسى الشايجي - وهو رئيس تحرير صحيفة الأيام – قد أبلغه أن «ينسى الصحافيون فكرة عودتهم لمواقعهم، وإذا أرادوا فليأخذوا تعويضا ماليًا عن فصلهم».

الاتحاد العام لنقابات عُمّال البحرين يرى في ملف المفصولين الصحافيين«تعقيدًا كبيرًا»، لكون نقابة الصحافيين غير معنية بمصالحهم أساسًا، ويُهيمن على تشكيلتها رؤساء التحرير والتنفيذيون في الصحف المحلية.

وهذا ما تعكسه الردود الانفعالية لجمعية الصحافيين بشأن أي موقفٍ متعاطفٍ مع مفصولي الصحافة، في تأكيدٍ واضح على أنَّها تُمثل مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها، ولا تعكس أيَّ تمثيلٍ ولو جزئي لمصالح الجسم الصحافي.

وفي إشارة غير مباشرة، حثَّ رئيس الاتحاد الدولي للصحافيين في مقابلة صحافية، على أن «لا يتصرف من يُدير المؤسسات النقابية الصحافية كموظفين للحكومات». متابعًا «وينبغي الأخذ في الاعتبار هنا الحاجة إلى تطوير النقابات في هذه المنطقة باتجاه طريق الديمقراطية السريع وتحويلِها إلى منظمات يقودها أعضاؤها بأنفسهم».

اتحاد الصحافيين يُدين

لكن آخر ما هو متوقع أن تستجيب جمعية رؤساء التحرير وأصحاب المصالح إلى دعوات مساندة الصحافيين وإعادة مفصوليهم لمكاتبهم، خصوصًا وأنَّ قرار الجمعية يتحكّم به مُستشار الملك نبيل الحمر المعروف بتشدُّدِه الطائفي، الذي يبني عليه مواقفَه السياسية والمهنية. فقد أدان الاتحاد الدولي للصحفيين في بيانه الأول ما وصفه بـ«حملة» تستهدف الصحافيين الذين يعملون في الصحف التي تنتقد الحكومة البحرينية، وفصلَهم من أعمالهم.

وأشار في بيانٍ سابق إلى وجود «مُضايقات» لصحافيين في أعقاب الاحتجاجات المُناهضة للحكومة، مؤكّدًا وجود حالات تسريح كثيرة عن العمل في صفوف الصحافيين في عدد من الصحف، بعد أن تم توقيفُهم، في حين اضطُر آخرون للخروج من البلاد لتفادي الاعتقال.

وذكر الاتحاد أنَّ «هناك حملةً لإسكات المعارضة والصحافيين في البحرين». وأنَّ «هناك ما لا يقل عن 68 صحفيا يعملون في جريدتين يوميتين هُما الوسط والبلاد قد تم فصلُهم من عملِهم، أو اعتقالِهم». كما عبّر في بيانه الصادر «مايو» العام الماضي عن» قلقه العميق لحالة الصحافيين في البحرين الذين تأثّروا بالحملة الماضية، سواء كانوا قيد التوقيف، أو في انتظار المحكمة».

واختتم الاتحاد بالمطالبة بـ «إعادة جميع الصحفيين الذين فُصلوا دون حق إلى عملهم»، هذا إلى جانب دعوتِه إلى بناء مُناخ حرية الصحافة عبر تحرير جميع الصحفيين المعتقلين، وإلغاء كل مذكرات الاعتقال بحق الصحفيين، وغيرها من الدعوات.

بيان الشايجي والمردي

وبدلًا من التعاون مع الاتحاد الدولي بالعمل على إعادة المفصولين، ردت جمعية الصحافيين برئاسة الشايجي بنفي كل ما أورده بيان الاتحاد من حقائق. وأبدت «بالغ استغرابها من البيان الذي أكّد فيه الاتحاد «وجود حملةٍ لترهيب الصحافيين في البحرين».

وفرّقت جمعية الشايجي الصحافيين إلى «صحافي حقيقي يُحاول نقل الأخبار والمعلومات بكل دقّة وحِرَفية ومهنية»، وآخر «يستخدم المهنة كغطاءٍ لتنفيذ أجنداتٍ خاصّة لا علاقة لها بمهنة الصحافة النبيلة». وادّعى الشايجي «أنَّهُ لم يتم فصل أي صحافي بالطريقة التي ذكرها الاتحاد الدولي للصحافيين»، وقال «كلُّ ما في الموضوع هو ارتكاب البعض لمخالفات نصَّ عليها قانون العمل، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية الاعتيادية في حقهم».

أما رئيس تحرير صحيفة البلاد مؤنس المردي فقد تبِعَه بالقول «إن استغناء صحيفتِه عن خدمات بعض موظفيها جاء وفقًا للمادة 113 «البند الرابع» من قانون العمل التي تنصُّ على حق صاحب العمل بالاستغناء عن الموظف «إذا تغيّب عن العمل بدون سببٍ مشروع أكثرَ من عشرين يومًا مُتقطعة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيامٍ مُتوالية، على أن يَسبق الفصل إنذارٌ كتابي من صاحب العمل بعد غيابِه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعِه خمسة أيام في الحالة الثانية».

بادر الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين سلمان المحفوظ إلى دعوة جمعية الصحافيين إلى إرجاع المفصولين مع وجود رئيس الاتحاد الدولي للصحافيين في البحرين يناير الماضي لحضور حفل توقيع «ميثاق شرف صحافي» دعا له الشايجي.

ودعا المحفوظ الصحف إلى أن تكون في مُقدمة من يُعيد مفصوليها (...) ليقدموا رسالةً لجميع المؤسسات وأصحاب العمل عن طليعية الجسم الصحفي وريادته في اتباع خطوات الإصلاح. وأضاف «الجسم الصحفي اليوم وفي ظل توقيع ميثاق الشرف عليه أن يكون قدوةً ونموذجاً بأن تقوم الصحف بإرجاع من فُصلوا من العاملين فهذه هي اللحظة المناسبة لهذه المبادرة». وعوّل المحفوظ على»السلطة الرابعة والرقيب الشعبي على السلطات الثلاث أن تُبادر لإرجاع مفصوليها إرجاعًا متميزًا»، إلا أنَّ أُمنياته اصطدمت بحائط نبيل الحمر في جمعية الصحافيين .

خطاب 70 إعلاميًا

ومع كل ما أغفلهُ الشايجي من دعوات، فلن يُفلح أيضًا خطاب أكثر من 70 إعلاميًا وصحافيًا للجمعية بإعادتهم إلى مكاتبهم التي غادروها، وإن كان هذا الخطاب بمناسبة إعلان البحرين «عاصمة الصحافة العربية»، فهي في النهاية مجرد ألقابٍ فارغة تنفيها شواهدُ قبور الصحافيين والناشرين وشواهدُ قتلِ الحريات.

لقد صمَّ الشايجي وجمعيتُه آذانهم عن تقريرِ لجنة تقصّي الحقائق ودعواتِ الاتحاد الدولي للصحافيين وأُمنياتِ الاتحاد العام لنقابات عُمّال البحرين وخطابات الصحافيين المفصولين، لتبقى قضيتُهم وصمةَ عارٍ على جبين جمعية «بعض الصحافيين» .

أعقَبَ تصريح المحفوظ تجديد رئيس الاتحاد الدولي بوملحة لجمعية الصحافيين للتحرك لمتابعة القضايا التي أوردها تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة، وقال «إن على جمعية الصحفيين أن تكون ممثلًا للجسم الصحافي في البحرين وتُمثل جميع الصحافيين بغض النظر عن توجهاتهم وانتماءاتهم الدينية».

وأضاف خلال كلمته في تدشين ميثاق شرف الصحافيين 20 يناير الماضي «إنَّ الانتهاكات ضد صحافيين بحرينيين لم تكُن خفية، وعلى جمعية الصحفيين التحرُّك للدفاع عن أي صحافي».

وطالب بوملحة في كلمته أمام رؤساء تحرير الصحف بضرورة إسقاط التُهم ضدَّ الصحافيين المُتعلّقة قضاياهم بطبيعة عملِهم وتعبيرِهم عن رأيهم، وبتسوية أوضاع الصحافيين الذين فُصلوا من أعمالهم بإرجاعهم.

بوملحة كان واعيًا لما يُريده الحمر وتلامذتُه في جمعية الصحافيين من وراء تدشين ميثاق شرفهم، لذلك خاطبهم «فكرة تدشين ميثاق شرف من حيث المبدأ جيدة ولكنَّ الأهم من كلِّ ذلك التطبيقُ الفعلي لحماية الصحافيين وضمانِ حقوقِهم والدفاعِ عنهم».

نزيهة سعيد بميكرفونها وابتسامة المحاربة:

مازالت تلاحق جلاديها

لا زالت تكبتُ ذلك الألم في داخلها وتستُره بابتسامة محارب في الميدان، لا زالت نزيهة تحمل ميكرفونها وترفعه في وجه الجميع، من يحبونها، ومن يكرهونها، من يتفقون معها، ومن يختلفون. أعداؤها، وأصدقاؤها، كلهم ضيوف لديها برحابة صدر، تتسع لميدان مليء بالمعارك، يبتسم فيها من يبتسم آخرًا.

المعركة القضائية التي بدأت في الثاني من يناير (كانون الثاني) من هذا العام (2012) لا تزال ترزح ملفاتُها في النيابة العامّة، بعد أن حوّلتها خطأً إلى المحكمة الجنائية الكبرى دون التحقيق فيها، وذلك بعد أن وجّهت الإدارة العامة لديوان وزارة الداخلية تُهمة جُنحة الاعتداء على سلامة جسم الغير، والسب، ومخالفة الإتيان بأعمال تتنافى مع الكرامة العسكرية، ومخالفة عدم معاملة المواطنين معاملة حسنة، للملازم سارة محمد الموسى، التي قامت بتعذيب الصحافية نزيهة سعيد في الثاني والعشرين من مايو (أيار) 2011، وحُوّلت للمحكمة العسكرية، وعلى إثرها تم تغريمُها 400 دينار، وتم إيقاف علاوتها السنوية لمدة عام.

هكذا يتعامل القضاء في البحرين العسكري والمدني مع شكاوى التعذيب، فقضية الصحافية نزيهة سعيد، هي القضية الأولى التي تُنظر أمام المحكمة من بين القضايا التي رُفعت فيها شكوى في التعرّض للتعذيب، الذي تمتهنه قوات الأمن، والمخابرات، والجيش البحريني منذ سنوات، ومارسته بأبشع أشكاله منذ مارس (آذار) 2011

نزيهة التي بدأت مشوارها الصحافي في صحيفة الأيام، ثم التحقت بالراديو العريق الذي خرَّج عشرات من الإعلاميين المتميزين العرب «راديو مونتي كارلو» - وتحوّل اسمُه في الوقت الحاضر إلى «مونتي كارلو الدولية»- لتكون جديرةً باختيارها مُراسلة لتلفزيون فرنسا 24 بعد أن تمَّ تدشين نسخته العربية منذ حوالي الثلاث سنوات.

خلال تغطيتِها للاحتجاجات في البحرين، التي انطلقت في فبراير (شباط) من العام 2011، شهدت بعينيها مقتل الشهيد عيسى عبد الحسن، الذي وجّه الشرطي سلاحَه إلى رأسِه، وفجّره أمامَها بقلبٍ بارد، وعاد إلى صُفوف الشرطة التي كانت متمركزةً عند مدخل دوار اللؤلؤة، الذي ادّعت وزارة الداخلية أنها طهّرته في السابع عشر من فبراير من العام ذاته.

لم تمُر هذه الشهادة التي تحدثت عنها نزيهة إلى وسائل الإعلام مرور الكرام على عقليات منتسبي وزارة الداخلية المليئة بالانتقام والحقد والكراهية، فما أن بدأت حملة الاعتقالات والتعذيب والقتل في الخامس عشر من مارس من العام ذاته، حتى أصبح الصحفيون جميعًا وليس نزيهة فقط تحت الحصار وفي انتظار الموعد المُقبل للاعتقال.

سبقها زملاؤها علي جواد، فيصل هيات، منى النشابة، ندى الوادي، وعبد الله علاوي، وآخرون، وكانت هي وزميلُها مازن مهدي، والصحفي حسين الدرازي، على موعد مع الانتقام في الثاني والعشرين من مايو من العام ذاته.

تسلّم الثلاثة مكالمات هاتفية تدعوهم للحضور إلى مركز شرطة الرفاع في المحافظة الجنوبية للتحقيق، ورغم أنَّها كانت تتوقع هذا الاتصال، إلا أن التوقعات اقتصرت على الاستجواب وطرح التساؤلات، خصوصًا وأنّها لم تشارك في مسيرة الصحافيين التي راح ضحيتها غالبية الذين شاركوا فيها.

توجهت إلى المركز المشؤوم بعد أن أخبرت زميلين قريبين لها، والمسؤولين في القنوات التي تراسُلها. أعلمتهم أنَّها مُتوجهةٌ لمركز الشرطة، وتعتقد أنَّ التحقيق له علاقة بعملِها كصحافية. لم تخب ظنونُها، أو خابت، فكانت التُهم الموجهة لها متنوعة، بين الارتباط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وبقنواتها الفضائية، بالإضافة لقناة المنار اللبنانية، وكونها جزءاً من تنظيم إرهابي معني بالإطاحة بالحُكم، وهي تنتمي للشبكة الإعلامية فيه، بالإضافة لمشاركتها في التظاهرات ومطالبتها بإسقاط النظام والتطاول على العائلة الحاكمة.

فنّدت نزيهة كل تلك الإدعاءات، وهي تسمع أصوات ضرب فتيات في الغرفة المجاورة، كنّ ممرضات أوتي بهن من مجمع السلمانية الطبي، كي يُعاقبن على أدائهن عملهن في مداواة جرحى الاحتجاجات. وأكّدت أنَّها تعمل لصالح قنواتٍ فرنسية، ولأنَّها نقلت الوقائع من خلال مشاهداتها المباشرة على أرض الواقع، إلا أن كل تلك الاتهامات لم تكن السبب الرئيسي وراء استدعائها لمركز الشرطة.

فما أن بدأت حفلة الزار – كما تُسميها نزيهة – التي تلقّت خلالَها الضرب على كافة أنحاء جسدها، وبطرق مُهينة، وحاطّة بالكرامة الإنسانية، حتى راحت الصرخات تتعالى:

• كيف تقولين أنَّ هناك من قُتل من قِبَل رجال الشرطة؟

• لقد رأيتهم بعيني» – «لم يَقتُل رجالُ الشرطة أحدًا بالرصاص».

وهي ترزح تحت «الهوز» الذي كان يلعب على ظهرها ورأسها وقدميها.

• كنتُ هناك في مكان الحادثة في السابع عشر من فبراير وشهدتُ، مقتل عيسى عبد الحسن، وفي الثامن عشر من فبراير، وشهدتُ مقتل عبدالرضا بوحميد.

• وإن يكُن، وهل كل ما ترينه تقولينه؟

• هذا عملي، أنا مراسلة وهذا ما أقوم به.

• وهل عملُك أن تُشوّهي سمعة البحرين؟

قالت في داخلها: «أنا من يشوّه سمعة البحرين، أم أولئك الذين رفعوا أسلحتهم في وجه بني جلدتهم، الذين رفعوا صوتهم من أجل الحرية»، صمتت وتوالى الضرب.

لم تكن سارة الموسى هي الوحيدة التي تُعذِب، بل شاركَ في «حفلة الزار» الكثير من الشرطيات الموجودات في المركز ذاته وفي الوقت ذاته، إحداهن وضعت حذاء نزيهة في فمها، وأخرى طلبت منها أن تمشي كالحمار، وجلست فوق ظهرها فسقطت، فهي ذاتُ جسدٍ نحيل، والشرطية كبيرة وضخمة. أما الشتم والاستهزاء فلم يقصر فيه لا شرطة الذكور ولا الإناث، لا أولئك الذين يرتدون لباسَهم الرسمي العسكري، ولا الذين يرتدون ملابس مدنية.

لم تستوعب نزيهة كلَّ ما حدث في هذه الساعات الطويلة التي مرت وكأنّها أشهر. كانت لا تتصوّر صُنوف التعذيب التي تُمارَس من قبل السلطة في البحرين، رغم أنَّها كبُرت في أجواءٍ طال الحديث فيها عن الشهداء والمُعذَّبين.

سارة الموسى التي كانت تتفنّن في تعذيب الموقوفات في المركز، نزيهة ومن كان معها، قرّبت المعذبة قنينة بها سائل من فم نزيهة وصرخت فيها بأن تشربه، وفي الوقت ذاتِه جاء صوت من شرطية أخرى يقول إنَّ هذا بول، ونزيهة المعصوبة العينيين منذ لحظات التعذيب الأول وحتى الساعت الـ13 التالية لم تكن تعلم ما بالقارورة فدفعتها بيدها. غضبت سارة، فسكبت ما بها على وجه نزيهة وملابسها، وسحبتها من شعرها في الأرض إلى دورة المياه، لتضع وجهها في المرحاض وتأمرها أن تشرب منه.

كالكابوس مرّت تلك الساعات في مركز الرفاع، قبل أن يطلبها رئيس المركز ويسمح لها بالذهاب إلى منزلها، لم تكن تعلم لحظتها ما هي حيثيات هذا العفو المفاجئ، بعد كل هذا التنكيل والضرب والإهانات، ولكن وفي صباح اليوم التالي تكشَّف المستور.

الفجر جرَّ معه مجموعةً من المكالمات من السفارة الفرنسية في البحرين، ومن مسؤوليها في القناة في باريس، تلاها جميعُها اتصال رئيس الإعلام الأمني بوزارة الداخلية يستوضح ما حدث، ويطلب منها الحضور لفتح تحقيق فيما تعرّضت له في مركز الشرطة. رغم خوفها، وعدم قدرتها الجسدية على الحركة بسهولة، أصر المُقدَّم محمد بن دينة على الذهاب إلى القلعة (وزارة الداخلية) لتسجيل محضر في الواقعة التي «أمر وزيرُ الداخلية بالتحقيق فيها» حسب بن دينة، وعند وصولها هناك، تم أخذ أقوالها وتعرّضت للفحص الطبي في عيادة القلعة.

في اليوم الثاني، تم استدعاؤها من قبل الضابط نفسه إلى النيابة العسكرية، في المكان ذاته للإدلاء بأقوالها مجدّدًا، واستمرَّ التحقيق 5 ساعات، قالت فيه نزيهة كلَّ ما تتذكره من مساء البارحة من أحداث، وعُرِضت عليها المتهمات وتعرَّفت إليهن، وقالت إنَّ هناك المزيد ممن ضربنها، فوعدوها بأنه سيتم استدعاؤها في وقتٍ لاحق للتعرف عليهن، ولكن ذلك لم يحدث حتى اليوم.

سافرت لفرنسا في الليلة ذاتها لتلقي العلاج، وبقيت هناك ردحًا من الزمن، خلال وجودها هناك، أصدرت وزارة الداخلية البحرينية تصريحًا بفتحها تحقيقًا في تعرُّض مراسلة إحدى القنوات الأجنبية لسوء معاملة في إحدى مراكز الشرطة، تلاه تصريحٌ صحفي من جمعية الصحفيين البحرينية تُشيد فيه بفتح وزارة الداخلية للتحقيق.

خلال وجودها في باريس، طلب مقابلتها السفير البحريني، ورئيس جمعية الصحفيين، ذهبت لمقابلتهم في جلسة غير رسمية، تساءلا خلال اللقائين عن تفاصيل الحادثة وما وقع، بشكلٍ خجول، دون تعليق على وحشية التعذيب الذي تعرّضت له.

عادت نزيهة إلى البحرين، ولم تعرف شيئًا عن التحقيق الذي فُتح في الرابع والعشرين من مايو 2011، فقرّرت رفع قضية في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وتمَّ تحديد الثاني والعشرين من فبراير جلسةً أولى، والرابع من مارس جلسةً ثانية، خلالها قرّر القاضي أنَّ مجريات القضية هي عبارة عن جناية وليست جُنحة، وبهذا يُعيدها إلى النيابة العامة. النيابةُ العامة قرّرت تحويلها للمحكمة الجنائية الكبرى في 28 مارس، فأجلّها القاضي للحُكم في 18 أبريل، إلا أنَّه عاد وغير رأيه طالبا إعادتَها للنيابة العامة للتحقيق.

القضية التي أخذت صدىً عالميًا وتفاعل معها الاتحاد الدولي للصحفيين، و منظمة مراسلون بلا حدود، و IFEX، وغيرها، لم تلقَ من جمعية الصحفيين البحرينية إلا البيان الذي شكرت فيه وزارة الداخلية على فتحها التحقيق، كما أنَّها تجاهلت جلسات المحكمة التي تُحاكَم فيها مُعذِّبة نزيهة سارة الموسى، التي حوّلتها النيابة للمحاكمة بعد أن تم تجاهُل بقية المُتهمات في القضية، والأهم من ذلك من أعطى هؤلاء الأمر بالتعذيب .

راهنت على «إحيائية» جديدة لمشروع كان ينهار

«الوقت» في يوم إقفالها: إن أحداً لم يتصل... ولا أي أحد!

قدمت صحيفة «الوقت» نفسها، وهلة صدورها (2006)، لقرائها، بما لن تكونه، وفقاً إلى الديباجة التالية:«لسنا صحيفة حزب سياسي. لسنا صحيفة شركات. لسنا صحيفة تكتل مصالح. لسنا صحيفة حكومية. ليست لدينا ادعاءات. نحن مشروع صحافي. لكننا لا ننسى أننا مشروع اقتصادي». لحسن الحظ، أن الديباجة، التي مُهرت على صفحتها الأولى، وأرفقت ببوستر طولي حوى زهرة الأوركيد، لم تتضمن استعارة رائجة آنذاك، وهي من نوع «الاستعارات التي تقتل»، على ما يعبر جورج لايكوف.

نعني بها «المشروع الإصلاحي»، رغم أن مجمل سلوكها اللاحق، فيما عبرت عنها سياسيتها التحريرية التي تولى رسمها رئيس هيئتها التحريرية إبراهيم بشمي بحذق «اللاعب على البيضة والحجر»، قدمها، ضمناً، على أنها واحدة من لواحق هذا المشروع.

وفي أحيان، وفقاً لاجتهاد «محسوب» لرئيس التحرير المسئول خولة مطر، إذّاك، بدا أن هناك «تكتكة» تقوم على التجريب في اللعب على «الحجر وحده». وكان من شواهد ذلك، ما لحظه مسئولون في صحف منافسة، وراحوا يداورون عليه كما يدوّرون «وشاية»، أن صور «القيادة» السياسية، امتنعت عن الظهور في الأعداد الأولى، بما في ذلك العدد الأول، وهي مناسبة ذات طابع خاص.

في حين جرى «لزْق» تهنئة «القيادة» في الصفحات الداخلية، مع «العادي» من الأخبار الرسمية. وإذا كانت هذه «التكتكة» قامت في الأساس على المحاولة في البناء على مبدأ مهني، يعطي للأهمية كثير أولوية على واجب «طقس النفاق»، فقد نُظر إليها، بأنها «قلة أدب» لاتراعي تقاليد «السنع» أو ما جرى تأديب عليه الصحافة!

نقول، لم تتضمن الافتتاحية الأولى لصحيفة «الوقت» أي إشارة من قريب أو بعيد ل«المشروع الإصلاحي». وفي حين تُستبعد القصدية من وراء ذلك، أو «موقفاً» أريدت له دلالة، عن سبق وترصد، إلا أنه في الحقيقة لم يكن خلوّاً من دلالة.

محاولة "إحيائية" لمشروع كان يموت

في الواقع، لقد تواقت صدور "الوقت" بالذات (2006)، مع الموت الفعلي، والنهائي، لمشروع الملك. من جهة، فقد كفّ هذا المشروع عن الدوران والوعد بالجديد، تاركاً الملك متمتعاً بمركزية وسطوة طاغية. استثناء إنشائيات "الإصلاح"، واستعاراته "التي تقتل"، والتي ظلت تهدر بسبب وبدونه، وتحولت إلى لوازم فجة تملأ كامل الخطاب الإعلامي، بما في ذلك الخطاب الصادر عن النخب الاجتماعية.

ومن جهة ثانية، فقد اتّضح وقتذاك، صعود جناح جديد في الحكم، هو جناح "الخوالد" الذي يقوده وزير الديوان خالد بن أحمد، ووجد ترجمته الفعلية بعد وقت قصير من انطلاق "الوقت"، في "خلية البندر". وقد أتيح للرأي العام استشعار سطوته لأول مرة، ورؤيته عياناً.

والشيئان انعكسا بدورهما على الصحافة اليومية، قيداً على الحريات في مرة، حيث منع بأمر قضائي التداول في الأزمة الناشئة. وفي مرة ثانية، ما شهدته أروقة المحاكم من جرجرة للصحفيين، كان قد تعذر رؤيتها في السنوات الأولى لمشروع الملك.

وقد أرادت "الوقت"، باديء بدء، الاستثمار في هذا الحدث بالبناء على بعض من وعودها للقراء في تقديم صحافة "مهنية"، فراحت تستجلي وجهات نظر أطراف المعركة الناشبة في التحقيق الذي نشرته والموسوم: "بلد على كف تقرير". ابتعدت عن التعبير عن موقف، واكتفت بجعل أطرافها تتحدث، غافلة تقدير حجم القوة الجديدة الآخذة في التشكل، ونفوذها المستشري في كافة مفاصل الدولة. وهي بالمناسبة، قوة، لاتفهم، بحكم السطوة المستطيرة التي كانت لها، كثيراً في تقاليد "الرأي والرأي الآخر".

فكانت أحد أبرز ملامح انعكاس هذا "النفوذ" أقسى عقوبة يمكن أن تواجهها صحيفة ناشئة، وهي حجب "الإعلان" عنها من جميع الهيئات والمؤسسات التابعة إلى رأس "خلية البندر" أحمد بن عطية الله. فيما تمدد الأمر لاحقاً إلى جميع الهيئات والأجهزة التابعة إلى رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، وابنه علي بن خليفة. وقد استمر حجب "الإعلان"، منذ اليوم الأول لصدورها إلى اليوم الذي طار فيه نبأ توقفها نهائياً (2010).

جرأة فتح الملفات أغفلت جرأة أخرى نامية

كانت أولى الملفات التي فتحتها "الوقت" على صفحاتها، هو ملف انتفاضة التسعينات: "التسعينات.. العقد المر". وعلى حين عُدّ طرح الملف، جريئاً بالنسبة إلى جريدة ناشئة. إلا أن هذه "الجرأة" أخفقت في قراءة "جرأة" أخرى نامية في شارع التسعينات نفسه، وكانت الحاضنة لما سيكون لاحقاً "ثورة اللؤلؤ".

وقد تمثل ذلك، في إعادة تموضع بعض من قيادات الحركة التسعينية كعبدالوهاب حسين وحسن مشيمع، وهم من بين من تولوا تسويق مشروع الملك في بداياته، في مواقع جديدة، وعودة الاشتباكات الدورية، بوحي من إلهام التسعينات، في القرى مع رجال الأمن. ثم كان أن انتهى كل ذلك إلى زلزال 14 فبراير/شباط. لكن لسوء الحظ بعد سنة من اختفاء "الوقت"، حيث لن يكون بوسعها كتابة روايته، على غرار ما فعلت مع انتفاضة "التسعينات"!

وقد عكس هذا "الإخفاق" في نأي "الوقت" عن تثمير مقاربة رصينة، "من فوق"، إزاء هذه الظاهرة، قادرة على استشراف نهاياتها أو المدى الذي يمكن أن تبلغه. فإلى وقت توقفها، ظلت افتتاحيات رئيس هيئة التحرير نادرة. في حين أفسح المجال، "من تحت"، لظهور مواقف تقترب من المسألة بوعي تفهمي إزاء الظاهرة.

حاولت "الوقت" في البداية، نقل وجهات نظر الفاعلين الرمزيين فيها، عبر تمرير حوارات معهم (حتى العام 2009 كانت تصريحات زعيم حركة "حق" حسن مشيمع تظهر في "الوقت"، وبدرجة أقل عبدالوهاب حسين). كما فتحت نسبياً المجال إلى كتّاب "مخصوصين" تمكنوا بخلفيتهم الأكاديمية من وضع اليد على أسبابها (كتابات عبدالهادي خلف المستثناة تقريباً من مقص الرقيب).

ذلك طبعاً، إلى جوار من أفسحت لهم التعبير عن وجهة نظر السلطة، ممن لديه القابلية، أو حتى المصلحة، في تفهم تدبيراتها إلى أقصى مدى، فريد حسن (رئاسة الوزراء) أو تمام أبو صافي (الداخلية).

غضب العين الحمراء

إلا أن ضاغط القوة الجديدة، الصاعدة على وقع صراعات أجنحة الحكم، كانت له اليد الطولى. ومرة أخرى، إنها قوة، لاتفهم كثيراً في تقاليد "الرأي والرأي الآخر"، مما يدخل في حسابات المهنة، قدر فهمها لجوهر الطاعة أو الولاء، مما يدخل في حسابات الهيمنة.

وقد رأى رئيس هيئة التحرير بعضاً من سطوة "طول اليد"، مرة على شكل "غضب العين الحمراء"، حسب التعبير الذي ورد في افتتاحية اليوم الأخير 3 مايو/ أيار. مثال ذلك، النظرة المستعرة التي نُقل أنه استشعرها من رئيس الوزراء خليفة بن سلمان (وقد كان أحمد بن عطية الله رئيساً لشئونه آنئذ)، في أحد اللقاءات معه، من جراء نشر حوار من 3 أجزاء مع أمين عام جمعية "الوفاق" الوطني الشيخ علي سلمان، عبر فيه عن طموحات جديدة في خطاب المعارضة، مثل تداول السلطة.

ومرة على شكل ما يشبه "صحيفة اتهام"، مثل ذاك الملف الذي سلمه إياه وزير الديوان الملكي بخصوص أحد كتاب الرأي في "الوقت"، وهو عباس المرشد، الأخ غير الشقيق لأمين عام "الوفاق". وقد حوى كافة كتاباته التي ينشرها خارج صحيفة "الوقت".

بطبيعة الحال، فقد كانت استجابة "الوقت" إلى ما دعته "غضب العين الحمراء" تختلف بحسب قوة الظرف الخارجي. مقارنة بسنة صدورها نجد أنها اكتفت ب"بقصقصة" مقالات أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" السابق المرحوم عبدالرحمن النعيمي. لكن بعد سنتين، سنجد أنها، ازدادت قسوة مع أمين "وعد" اللاحق إبراهيم شريف. وهي المحاولة التي انتهت سريعاً إلى "قصّ" طلته، كلية، من الظهور في "الوقت".

وكان هذا مؤشراً، بين عديد المؤشرات الأخرى، إلى الحال الذي وصل إليه ضيق الأفق السياسي، في الخارج، وهو ما انعكس بدوره، على الأفق الصحافي بعمومه، وفي الداخل، في "الوقت". وبتلاحم "الضيقين" معاً، إضافة طبعاً إلى "ضائقة" مالية استفحلت مع الأزمة المالية، و"دزينة" أخطاء إدارية يعرفها كل عامل فيها، تكون قد اكتملت كامل "تراجيديا" الصحيفة التي وعدت قراءها منذ اليوم الأول بأن تكون "مشروعاً صحفيا" يلتزم ب"الاستقلالية".

وبحكم الطابع المأسوي الذي ينطبع في الأجواء ساعة حلول "التراجيديا"، ومثال ذلك اختيار يوم الصحافة العالمي توقيتاً لإعلان تصفية الصحيفة، سيجلس مؤسس "الوقت" إبراهيم بشمي في مكتبه، بعد يوم من إغلاقها، محاطاً بأكوام الأوراق ورزم المجلات والكتب، مندهشاً لأن أحداً من أولي القرار، أو زملاء "الكار" لم يتصل ليعبر عن تضامنه. إن أحداً لم يتصل.

...استثناء مكالمة هاتفية يتيمة من الشيخ علي سلمان!

بعد 14 فبراير ..

جمعية الصحفيين اسماً.. مكافحة الصحفيين فعلاً

لعل الحسنة الوحيدة والباقية في حساب جمعية الصحفيين البحرينية هي التزامها الصمت. فالجمعية التي باتت تعيش عزلة تاريخية من جسد لا يعترف بها، لم تتكلم منذ الرابع عشر من فبراير العام 2011 إلا كفراً.

جمعية الصحفيين، رئيس يحمل على عاتقه تبرير جرائم السلطة وسياسات القمع للحريات، وأعضاء مجلس إدارة في رحلة سفر – مدفوعة التكاليف من جيب السلطة – طوال العام، من عاصمة لأخرى، لترويج صورة نظام تصفه منظمة مراسلون بلا حدود بأنه المسؤول عن تحويل المنامة من عاصمة مفترضة للثقافة إلى عاصمة من العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات حول العالم!

وخلاف تورط عضوي مجلس إدارة الجمعية مؤنس المردي ومحمد الأحمد في التآمر على صحيفة الوسط على شاشة تلفزيون البحرين إبان فترة السلامة الوطنية في 15 مارس 2011، وصولاً لإغلاق الصحيفة وإقالة رئيس تحريرها وابعاد هيئها التحريرية ومحاكمتهم قضائياً على جرم خطط له وأداره رئيس هيئة شؤون الإعلام فواز بن محمد، لعب رئيس الجمعية عيسى الشايجي بنفسه دور المدافع والمنافح عن الدولة لتبرير اعتقالات الصحفيين، وتعذيبهم، وملاحقتهم، وتهجير العديد منهم.

دور اعتادت الجمعية – التي يهيمن عليها مستشار الملك نبيل الحمر على قرارها منذ تأسيسها العام 2000 وحتى اليوم – لعبه، لكنها ومنذ الرابع عشر من فبراير العام الماضي تخطت آخر ما تبقى من الخطوط الحمراء. إذ تحول أعضاء مجلس إدارتها من معنيين بالدفاع عن الصحافيين وحرية الكلمة إلى مرشدين سريين لجهاز الأمن الوطني للوشاية بالصحافيين والتحريض على اعتقالهم.

وعليه، لم تصبح الجمعية ومجلس إدارتها منبوذة من جانب الصحافيين في البحرين وحسب، بل ومن جانب الهيئات والمنظمات الدولية خصوصاً تلك الناشطة في مجال الدفاع عن الإعلام وحرية التعبير، وفي مقدمتها الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود، إذ تضامن الإتحاد من الصحفيين تجاه ما يتعرضون له من جرائم وانتهاكات وإقالات جماعية منظمة رغم العديد من التصريحات التي خرج بها رئيس الجمعية ليبرر للسلطة انتهاكاتها وجرائمها، أما منظمة مراسلون بلا حدود فلقد تبنت بكل ثبات موقف المدافع الدولي الأول عن الإعلاميين البحرينيين من كافة التخصصات، ولعبت – ولا تزال – الدور الأهم في الدفاع عن الصحفيين البحرينيين وحرية التعبير في البحرين.

وتعمدت الدولة التي استطاعت الاستحواذ على جمعية الصحفيين البحرينية منذ التأسيس، الاعتماد على نفوذ نبيل الحمر وصحيفة الأيام – التي يرأس رئيس تحريرها عيسى الشايجي الجمعية لأكثر من ست دورات انتخابية مزورة– في استمرار تجيير الجمعية لاعتماد وتبني مواقف الدولة وسياساتها الإعلامية.

أسقطت جمعية الصحفيين عضوية جميع الصحافيين المعتقلين والمعذبين من عضويتها، وملأت دفاتر عضويتها بأسماء موظفي هيئة شؤون الإعلام الحكومية ومطبعة مؤسسة الأيام للطباعة والنشر من الفنيين والعمال والموظفين في الإدارات المالية والإدارية، وذلك بهدف السيطرة على نتائج انتخاباتها الدورية، وبالأغلبية.

لم تستطع الجمعية منذ تأسيسها أن تتبنى أي قضية حقيقية لتبرهن على جديتها في الدفاع عن حقوق الإعلاميين وحرية التعبير في البحرين، بل هي اليوم وبكل وضوح، مؤسسة ملفقة، تديرها إدارات الصحف التي يعمل بها رؤساء تحرير مفروضون على الصحف بقرارات سياسية، ولذلك، لا يجد الصحافيون البحرينيون في الجمعية مؤسسة معنية بالدفاع عنهم، خصوصاً وأن مجلس إدارتها الحالي والذي سبقه، لم يكن أكثر من مجلس إدارة لرؤساء تحرير الصحف الحكومية المعينيين بأوامر عليا. وهو ما جعل الصحفيين أمام خيار واحد، التقدم بالشكاوى من الفصل والاعتقال والتعذيب إلى الجمعية ليبت فيها الوشاة بهم !

إبان فترة الاعتقالات التعسفية والتي طالت الكثير من الصحافيين، ومنهم: الصحافية نزيهة سعيد (فرانس 24)، الصحافي حيدر محمد (الوسط)، الصحافي فيصل هيات (البلاد)، الصحافي عبدالله علاوي (البلاد)، الصحافي علي جواد (البلاد)، والكثير من الصحافيين والصحافيات تعرضوا لاعتقالات تعسفية في المراكز الأمنية التابعة لوزارة الداخلية البحرينية وقوة دفاع البحرين والأمن الوطني (المخابرات).

لعبت جمعية الصحافيين البحرينية دوراً مباشراً في الدفاع عن الدولة وانتهاكاتها المستمرة، بل قامت الجمعية بإرسال وفد برئاسة نائب رئيس الجمعية ورئيس تحرير صحيفة البلاد مؤنس المردي لأوربا والدول العربية لتبرير انتهاكات السلطة، ولإيهام المؤسسات والنقابات الصحافية الإقليمية والدولية بأن استهداف الحريات الإعلامية في البحرين هو مجرد فقاعات إعلامية!

لم تفلح مساعي وفود جمعية الصحفيين البحرينية التي تكفل فواز بن محمد رئيس هيئة شؤون الإعلام (وزارة الإعلام) بنفقاتها ومكافآت أعضائها، في منع المنظمات الدولية والحقوقية النقابية منها أو المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان من أن تلتفت لما تشهده البحرين من انتهاكات منظمة للحرية التعبير واستهداف واضح للصحافيين، البحرينيين منهم وكذلك مراسلي كثير من وكالات الأنباء الدولية.

وعليه، فلقد أصدر الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين والكثير من المنظمات المعنية بحرية التعبير والدفاع عن حقوق الإنسان، مئات البيانات الصحافية المنددة بالسياسات الحكومية والاستهداف المباشر لحرية الصحافة والإعلام بالإضافة للانتهاكات المباسرة للإعلاميين، وهو ما نتج عنه مقتل الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري واعتقال وتعذيب وإقالة أكثر من 145 إعلامياً وصحافياً في البحرين، فيما لم تصدر جمعية الصحفيين البحرينية بياناً واحداً، وهو ما وضع الجمعية في موقف دولي محرج، أكد بما يقطع الشك، بتبعية الجمعية المباشرة للقرار الحكومي، أياً كان اتجاهه، أو نتائجه.

سعيد سيف المصور الذي عشق جزيرة الثورة:

لقد غيرتني (سترة) للأبد

سعيد سيف، الاسم الذي اختبأ خلفه الكثير من المناضلين على اختلاف عطائهم النضالي والثوري عبر عقود من الزمن، بدءاً بعبدالرحمن النعيمي الذي كان مجبراً على الاختباء خلف اسم مستعار لاستهداف النظام له. يختبئ اليوم عدد من الشباب في حسابات تويتر والفيس بوك بذات الاسم، مفضلين أن يكونوا قادرين على العطاء عوضاً عن الظهور.

وسط زوبعة الخلاف الطائفي التي تعصف بالبلد، يظهر لنا المصور سعيد سيف وهو الاسم المستعار الذي اختاره لنفسه لعجزه عن نشر صوره باسمه تماماً كما كان عبدالرحمن النعيمي عاجزاً في مرحلةٍ ما عن نشر مقالاته باسمه، سعيد سيف، الشاب العشريني، القادم من عائلة سنية محافظة، وجد نفسه منذ فبراير 2011 وسط تفاصيل الثورة، وبين أزقة سترة، في صرخات الثائرين، ودموع الفاقدين، عشق سترة، وتعلق بها، بأهلها وطرقاتها، سحرته بساطتها، كرمها، صمودها، وجنون العسكر في حضرتها، (مرآة البحرين) التقته، اقتربت لتعرف أكثر عن أولئك الذين لم يسقطوا في شباك الطائفية رغم وهجها المضيء آنذاك.

يقول: "كنت عصر الرابع عشر من فبراير، مع عدد من أصدقائي في أحد المطاعم، نتبادل أطراف الحديث حول ثورة بحرينية مزمعة، ضحكنا واعتقدنا حينها أن الأمر لا يعدو حماساً تأثر به بعض الشباب أسوةً بتونس ومصر فقرروا الدعوة لثورة بحرينية، لكن المساء حمل خبر استشهاد الشاب علي مشيمع، تواردت الأنباء بعدها عن الدعوة لمسيرات في كل المناطق، وكانت الأخبار تردنا عبر تويتر، لكوني في منطقة بعيدة عن الأحداث.

في اليوم التالي قررنا الانطلاق صباحاً للتشييع والمشاركة في المسيرة التي ستسبقه، تركت أصدقائي يومها وتقدمت للمقبرة، لم أكن مستعداً لتفويت تغسيل الشهيد، هناك التقيت المدون محمود اليوسف، والمحامي عبدالله هاشم، ولفتني رجل مسن، يبكي بحرقة، ويردد كلمات لها ذات اللحن، الغريب أني ما زلت أذكرها "الثوب مشقوق، والرأس مكشوف، حامل شهادة، يدور وظيفة، لو هي كسيفة" تلك الكلمات بقيت عالقة حتى اليوم، وجدتها حينها تحكي عن حال معظم البحرينيين، الذين خرجوا مطالبين بالعدالة الاجتماعية".

سعيد سيف، الشاهد الخارج من الطائفة، الى عمق الوطن، لم يكن مجرد مشارك في الحدث، بل شاهد حي على مطلب الإصلاح الذي رفعته الجموع قبل أن تفقد الأمل به ليكون مطلبها الإسقاط، بنظرة يملؤها الأسى على تغيير وجه التاريخ فيما حدث. أكمل شهادته: "كل المطالب في البداية كانت تدعو لاصلاح النظام، وقد وثقت ذلك بعدستي، كان الناس حينها ما زالوا يحملون الامل".

في إحدى جوانب الشارع التقط بعدسته وقبلها قلبه كل ما ظنّ أنه يؤرخ لتاريخ سيتم تشويهه في يومٍ قريب، أراد أن يحتفظ بالتاريخ كما هو، أن يشارك في الحفاظ على تاريخ إنسان هذا البلد، لتعرف أجيالنا القادمة حكاية الرصاص وهو يهدم صرح الإنسان في بلد يغوص في الدمار وألوان الفساد، في إحدى الزوايا وقف رجل بين الجموع الهائلة التي حضرت التشييع، أثارني منظره، كان يحمل بيده لافتة بيضاء، كُتب عليها (أطلقوا الحريات) ولم أكن أعرف حينها أنه جواد برويز أحد الرموز الذين اعتقلوا لاحقاً بسبب المطالبة بالديمقراطية.

كنت أقف بانتظار وصول الجنازة، أعترف أني ذهلت للعدد المشارك، وكنت حينها أفكر كيف ستحوي عدستي كل هؤلاء بصورة واحدة!!

توافد الناس نحو المقبرة، بعضهم تسلق الإشارة ليصور الجموع بهاتفه، لفت نظري منظر اهتممت بتوثيقه، كان عبارة عن لافتة بيضاء، علقت بلا عناية على إشارة مرور، كتب عليها "بعد التشييع الى دوار اللؤلؤة".

كما أعتقدت أن الثورة لن تكون، توقعت أيضاً أن الجموع لن تتوجه للدوار، عدت يومها للمنزل، حملت الصور لجهازي، ونمت بعدها، لأصحو على وقع الثورة. قبل المغرب وردني اتصال، من قريب لي، يسألني عن مكاني، فقلت نائم بالمنزل فصرخ بي "قوم تعال الدوار الناس هناك".

وصلت الدوار رغم أن الازدحام كان شديداً في كل الشوارع، رأيت الشباب مجموعات، بعضهم يغني أغاني وطنية عن الشهداء، ومن المنصة الصغيرة ألقيت بضع كلمات، سمعت إبراهيم شريف أمين عام جمعية وعد يقول: "نحن سنكون موجهين لكم فقط، وأكمل مازحاً خلاص احنه تعبنا يا جماعة" ثم صعد المنصة وألقى كلمة، أخذنا الوقت يومها، وكاد الليل أن ينتهي، وكنت أخير نفسي بين العودة للمنزل أم البقاء بالدوار. مر اليوم الثاني كسابقه، لكن فجر السابع عشر من فبراير، حمل معه محادثة غريبة، عند الفجر رن هاتفي، كان المتصل صديق، لم أفهم ما يقول، فقط أنفاسه التي كنت أعرفها، طلبت منه التقاط أنفاسه، ومعاودة الاتصال، لم أعرف حينها ما كان يحدث في تلك البقعة من وطني، لم أستطع النوم بعدها، فدخلت لتصفح الفيس بوك، عرفت عندها أن القوات قد ضربت الدوار، على عجالة أخذت سيارتي وتوجهت لهناك، لم يكن الوصول صعباً يومها، بل مستحيلا.

كيف تورطت بالامر..

لم يكن تصوير المسيرات حدثاً جديداً على المصور سعيد سيف، فلطالما رافقت عدسته مسيرات دعم فلسطين، واليوم العمالي، وغيرها، ولم يكن لديه اهتمام كبير بتغطيتها، يقول: "كان حدث 14 فبراير استثنائياً، المشهد عفوي وملهم، الصورة تتكلم حين التقطها، فكان التصوير حينها فناً وليس فقط توثيقاً من أجل التاريخ، التاريخ الذي ستقرأه أجيالنا القادمة كما أقرأ أنا اليوم التاريخ عبر صور هيئة الاتحاد الوطني 54، وانتفاضة مارس 65، قبل أن أسأل ماذا كان يقول الشملان، أتساءل من التقط الصورة حينها، لقد ترك مصورها إرثاً للتاريخ، وللأجيال القادمة جميعا".

في اليوم الذي اعتصم فيه عمال ألبا في الدوار كنت قد قررت أخذ راحة وعدم التوجه لهناك، لكني فتحت شباك نافذتي ووجدت الغيوم، قلت في نفسي هذا أفضل وقت من أجل صورة رائعة، رأيت يومها فرحة الناس والهتافات بعد عودتهم للدوار، أدرك اليوم أن العودة للدوار ليس مطلباً أساسياً في الحراك وشخصياً لا تهمني العودة له، لكني لا ألوم الناس

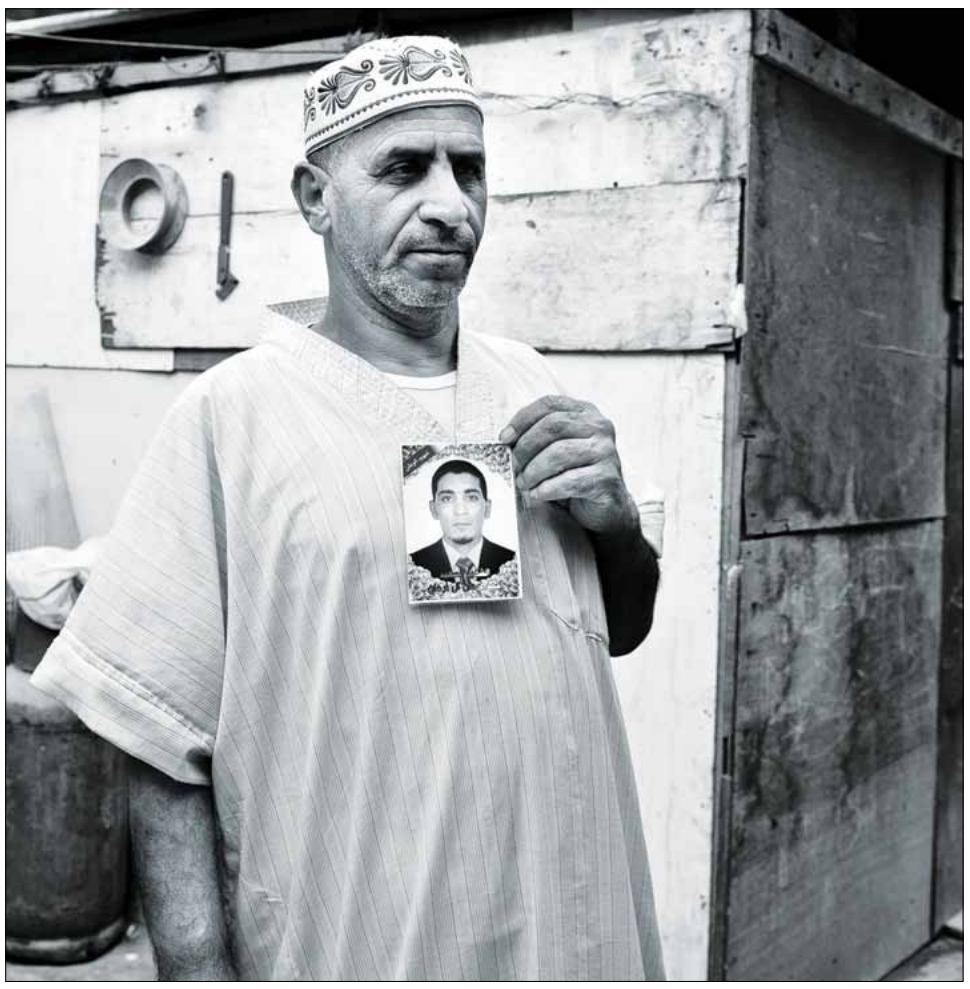

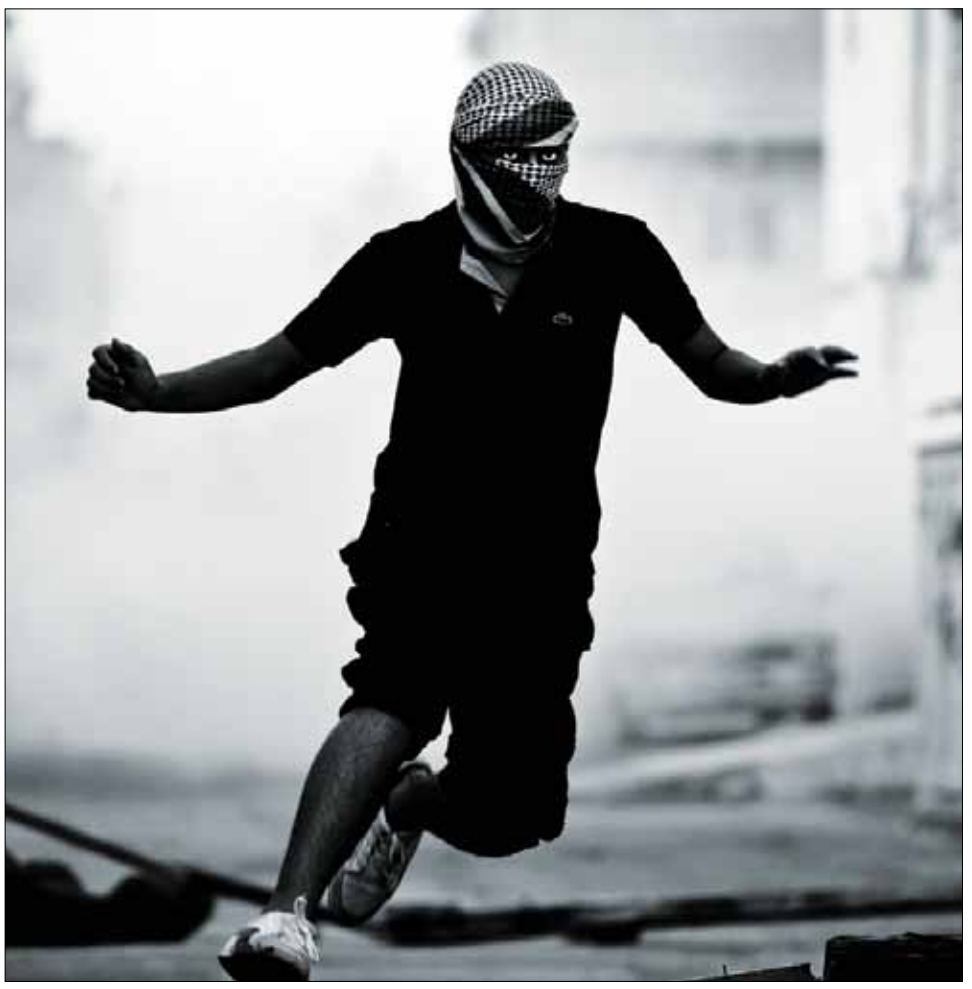

لإصرارهم على العودة، الآن وأنا أتصفح وجوههم التي سكنت صوري، فرحتهم بالتواجد هناك، أدرك حينها أن ذاك المكان كان البقعة الوحيدة التي تنفسوا فيها الحرية، وقد اشتاقوا لذاك الهواء.

أنتمي اليوم لسترة

لم أكن قد استنشقت مسيلات الدموع في حياتي، أحببت أن أجرب طارقاً باب الفضول لا أكثر، لم أعرف يومها أني أتورط بأمر أكبر من المسيل وأعظم من المسيرة، تورطت بثورة وطن، وأدركت معنى أن يصل الشعب لمطلب إسقاط النظام، لأني عرفت وجع الشعوب من ديكتاتورية الأنظمة المستبدة.

قصدت سترة، في يوم تشييع الشهيد السيد هاشم، لم يمضِ وقت طويل قبل أن تداهم قوات الشغب التشييع وتطلق المسيلات والقنابل الصوتية باتجاه المشيعين، كنت حينها أخير نفسي، بين المضي مع الجموع للأمام، أو التراجع والعودة للمنزل، ووجدتني دون اختيار أمضي معهم، ألتقط بعدستي الكثير، وثقت القمع من أجل التاريخ، ولأنها المرة الأولى التي أستنشق بها مسيل الدموع فلم أصمد طويلاً، وكدت أن أهوي لولا أن وجدت يداً تمتد لتسندني. كان أحد شباب سترة، لا أعرفه، لكنه أمسك بيدي، أنقذني من السقوط، وأخذني لمنزلٍ قريب، كنت خائفاً في البداية، لأنني (سني)، ولخشيتي من أن يظنوا بأني مخبر، لكني لم أجد منهم إلا كل ترحيب، كل حب، ورعاية، ما لبث أن دخل وقت الغروب، فصلينا المغرب جميعاً، وشربنا الشاي، حين تم تأمين الشوارع أخبرونا أن بإمكاننا الخروج.

ما لم التقطه بعدستي التقطته بعيني، وربما قلبي، كنت أجري بذعر، لا أعرف ما يكون مصيري بعد برهة، لكني تعثرت بطيبة أهل سترة، تلك الطيبة التي كسرتني، لم أعتقد يوماً أني قد أمر بكل ذلك، لكنه حدث، وتورطت وربما سأبقى كذلك للأبد مع اهل سترة، أصبحوا جزءا من بحرينيتي الأصيلة، جزءا من هذا الطيب الذي جبل عليه هذا الشعب، أصبحت منهم لا أكثر، أسرتني بساطتهم، كرمهم، عفويتهم، طيبهم واخلاقهم، واحبيتهم، لم اشعر يوماً أني انتمي لمكان، بالقدر الذي أشعر بانتمائي اليوم لسترة وأهلها، بعد ما حدث لا أستطيع أن أترك يوماً يمر دون أن أعرج على ديار سترة، وأهلها الرائعين.

ندمي الأول

كانت تلك تجربتي الأولى في تصوير المواجهات، سمحت يومها لخوفي وارتباكي أن يمنعاني من تصوير اللحظات الحاسمة، نادمٌ على ذلك حتى اليوم، لذا طلبت من صديقي الستراوي أن يرتب لي موعدا مع والد الشهيد أحمد فرحان، وتم ذاك اللقاء، الذي أصبح فيما بعد بداية لعلاقة صداقة رائعة جمعتني بأهله، بكل طيبهم وجمال قلوبهم.

حين التقيت بوالد الشهيد، وعرف أني سني، لم تكن الأرض تتسع لفرحه، تبادلنا الحديث عن أمورٍ شتى، وسألته عن الشهيد طويلاً، وأنا ألف بنظري في ذاك المكان الذي جمعنا، كان يستعصي علي أن أسميه منزلاً، أزورهم ولا يستطيع أن يقول لي "تفضل، استريح" هذا الشاب الذي يعيش ببيتٍ كهذا، كيف له ألا يثور؟ كم يستطيع أن يلبث قبل أن ينتفض مطالباً بالعدالة، يسكن الفخاخ بينما غيره يسكن القصور، ثم يتهم بتنفيذ أجندات خارجية!!

قبل أن أمضي، طلب مني والد الشهيد أن أكرر الزيارة، أخذ رقم هاتفي، وتفاجأت به بعد مدة يتصل ليسأل عني، وأصبحت دائم التردد على منزلهم منذ ذلك الوقت، بسبب ومن دون سبب.

سأنزل للشارع

بعد مدة قررت أن أنزل الشارع، أشارك الشباب في المسيرات غير المرخصة، كنت قد رتبت أموري للتعرض للمسيل، وحين بدأ القمع كان التراجع آخر ما أفكر به، وكانت تلك الصور هي أجمل ما التقطت.

في سترة دون غيرها، مجتمعٌ بأسره مسخرٌ من أجل ثورة، من فوق أسطح المنازل نساءٌ يراقبن المشهد، يوجهن الشباب المشاركين في التظاهرات، رفعت رأسي، أشارت لي امراة بأن أدخل بيتاً معيناً، عرفت حينها أن النساء في سترة يقمن بأكثر من المشاركة، بعضهن يقمن بجولات بالسيارة لإرشاد الشباب بأماكن تواجد القوات وحركتها، كل ما في سترة مهيأ ومسخر من أجل الثورة.

بعد عامٍ كامل، أعرف أن سترة لن تُمحى من داخلي، لقد تركت فيّ أثراً، لا تمحوه السنون وتراكم التجارب، غيرت سترة من قناعاتي، جعلتني أرى الأمور من زاويتها، من سترة، وأهلها المحاصرين بهمجية العسكر، وضجيج الأحقاد الطائفية، جعلتني سترة رغم نبذي للعنف والملتوف أن أبرر استخدام شاب ستراوي لهذا الأسلوب، أعرف الآن كيف يكون شعوره حين تنتهك حرمة بيته، يقتل أخوانه، يستهدف، تسرق أمواله، تستباح كل تفاصيله، أعرف اليوم أني لا أملك إلا أن أعذره، فهو لا يملك إلا خيارين، إما الدفاع عن نفسه، أو الموت استسلاماً.

في مواجهة البندقية... لكن بأمان

في إحدى المواجهات تم محاصرتنا من عدة جهات، فتراجع عدد كبير من المشاركين، وبقينا في المقدمة، أنا وعدد لا يتجاوز خمسة أشخاص، وكان العساكر في مواجهتنا بأسلحتهم المختلفة، تقدم نحوهم شابٌ يحمل زجاجة ملتوف، فالتقطت له عدة صور، وكان خلفي شخص يجرني للخلف ويقول (لازم تتراجع خوك) وعلى مقربة مني شابٌ آخر، أشار لي وهو يقول (المصور شباب لا يصيده شي)، رغم كوني في مواجهة السلاح، وعلى مقربة منه، لكنني كنت معهم أشعر بالإمان، اهتمامهم بسلامتي جعلني أنسى خطورة انفلات العسكر.

للشعب الكلمة

بعد عامٍ من الثورة، تغير في الكثير، توقفت عن تتبع الأخبار والصحف المحلية، واستعضت عنها بالتواجد في قلب الحدث، ربما أقبل أن يكذبني أحد، لكني لن أسمح له ابداً أن يكذب عدستي، بعد عامٍ من الثورة أعترف أني أصبحت أتعاطف مع مسيرات الإسقاط غير المرخصة، رغم أن مطالبي هي ما يتواجد بوثيقة المنامة، لكن جزءا مني يتعاطف مع ما يعانيه الشباب، وأدرك أن أي مطالب ستتحقق ستكون بسبب تضحيات هذا الشعب الذي يعاني، لن يكون للجمعيات السياسية فرصة الموقف إلا عبر تضحيات الشعب الذي يدفع ثمن حريتنا، بدمه وحريته، كنت أعتقد دائماً أن ما حدث من بشاعات لا يمكن أن يحدث هنا، ربما يحدث في فلسطين، لكن ليس في البحرين، كم كنت مخطئاً ومشوشاً لأظن أن أنظمتنا الديكتاتورية لا تشبه صديقتها إسرائيل ولا تتعلم منها.

سوسن الشاعر: فوبيا اسمها «نحن» و«هم».. وسيداتي آنساتي «الخونة»!

ليس سراً، أن الأبجدية الأولى في مهارات تقديم البرامج الحوارية، هو ابتعاد مقدّمها عن إظهار انتماءاته وانحيازاته، تجنب التصريح بها علانية على الأقل، خصوصاً في البرامج التي تحمل نفساً خلافياً، وأن يوجه أسئلة لا تظهر تحاملاً ضد طرف أو كرهاً أو تصريحاً موجهاً للإجابة، وأن يقدم معلوماته دون إطلاق حكم، وأن لا يصطف ضمن موقف، بل يحاول البقاء في المسافة بين موقفين نقيضين طالما هو يدير دفة حوار ما.

هذه الأبجدية، ليس فقط هتكها تلفزيون الأزمة البحرينية بالكامل، بل نفاها جملة وتفصيلاً. ابتكر الـ BTV منظومة مهنية خاصة به منذ 14 فبراير 2011، برامج حوارية يقوم فيها مقدّم البرنامج بإعلان نفسه بكل صراحة وبشكل فاقع ضمن طرف، ويُحضر محاوره من الطرف نفسه، ثم يتبادل معه أدوار النيل من الطرف الآخر (المحارَب والغائب)، يمعنان في تخوينه واتهام نياته والتحريض عليه والتشهير به وتزوير كل ما يصدر عنه من أقوال وتحركات. هذا هو شكل البرامج الحوارية التي أسس لها بتفرد منقطع النظير تلفزيون البحرين.

كل الأدوار معاً

سوسن الشاعر أحد الوجوه التي لازم ظهورها تلفزيون البحرين بشكل يومي منذ اشتعال الأحداث في فبراير العام الماضي، فبالإضافة إلى تقديم برنامجها الاسبوعي (كلمة أخيرة)، ستجدها مشاركة في البرنامج اليومي (الراصد)، البرنامج الذي خصص للقيام بأقذر مهمات إعلام المكارثية خلال فترة السلامة الوطنية، تناوب على تقديم (الراصد) مجموعة من مقدمي البرامج وكتاب الصحف. المضحك، أن سوسن الشاعر ستلعب دوراً مزدوجاً في هذا البرنامج، ستتولى تقديم بعض حلقاته بنفسها، فيما ستكون الضيفة في بعض حلقاته الأخرى، وهذه النادرة أيضاً هي ابتكار أصيل محفوظ حقه لتلفزيون الأزمة البحرينية.

الابتكار الآخر الخاص بسوسن الشاعر دون غيرها، هي أن إزدواجية لعب الدورين (المضيف والضيف) ستسقط على كل أدائها، فهي لن تغادر الدورين معاً حتى في الحلقة الواحدة. فعندما تلعب الشاعر دور مقدمة البرنامج، ستجد أنها من سيسأل، وهي من يوجه لحصر الإجابة، وهي من سيجعل السؤال تعقيباً مطولاً على صيغة إقرار بالإجابة، وهي من سيقدم الحكم، والضيف ستنحصر مهمته في ملء الفراغات التي تتركها له الشاعر.

نحن وهم..

مرآة البحرين ستقدم هنا نموذجاً لحلقة حوارية من حلقات برنامج (الراصد)، تكرار ممنهج لن يُخطئه متابع لبرامج تلفزيون البحرين، سنضعه تحت الضوء هنا لنُعريه مهنياً وأخلاقياً.

في تاريخ 25 مارس، استضافت الشاعر في برنامج الراصد عادل عبدالله، كان حينها عضواً في الأمانة العامة في جمعية جماعة الفاتح، إلى جانب كونه رئيساً اللجنة الإعلامية هناك، قبل أن يستقيل لاحقاً.

في هذا التاريخ، كان الجيش قد لبس عدة الحرب، وامتد على طول شوارع البحرين بمدرعاته ومصفحاته، الاعتقالات شملت عدداً من القيادات السياسية المعارضة، بالإضافة إلى أطباء ومعلمين، والقائمة التي تطول من قصص الاقتحامات الليلية. وكان التلفزيون في أكثر مراحل خيلائه ونشوته بتصور أنه قد تم القضاء على الحركة الشعبية بالكامل، وأنه قد تم لجمها وإخماد نفسها إلى الأبد. كان هذا هو السياق الذي جاء فيه هذا البرنامج.

لا تعبأ الشاعر بكونها مقدّمة برنامج يفترض بها أن لا تمثل طرفاً، لن تستخدم كلمتي "أنتم" و"هم" مثلاً في الحديث عن طرف أمام الآخر المختلف، بل ستضع نفسها ضمن ثنائية الـ"نحن" والـ"هم".

الـ "نحن" هنا ستمثل النظام والمكوِّن الموالي للنظام، وستقدم نفسها متحدثة باسم المكوّن السني. والـ "هم" ستمثل المكوّن الشيعي وبالخصوص قوى المعارضة على اختلاف سقوفها المطلبية. الـ "هم" هو الطرف الغائب عن البرنامج، وهو الطرف الخائن وصاحب الأهداف والأجندات.

سيناريو الانقلابيين..

تبدأ الشاعر كيلها ضد الـ"هم" الذين تم قمعهم بوحشية، تسأل ضيفها عبدالله المشترك معها في الـ"نحن"، تقول: صعدوا العنف ووصل إلى إنهم سدوا الشارع، ومدوا السجادات وقعدوا عليها، هل من يصعد لهذه الدرجة يقرأ صح؟ هل اعتقد مثلاً أن الدولة عاجزة عن استخدام قواتها الأمنية لردع العنف هذي؟".

كعادتها في إطلاق النعوت الفضفاضة، سيصير سد شارع ما ومد سجادة والجلوس عليها أمامه، هو (عنف) يستحق استحضار جيوش درع الجزيرة لردعه وفق سوسن الشاعر. سيكمل ضيفها عادل عبدالله بابتسامة صفراء وبخيلاء من تمكن من دحر عدو له وصار يحلل أسباب هزيمته: النرجسية، الخطاب الاستعلائي، الإشباع الوهمي إنهم قدروا على إسقاط النظام، تعاملوا وكأن هناك مرحلة قادمة بعد مرحلة مملكة البحرين، وهذا هو المطب الخطير الذي انزلقوا اليه، كذلك بعض الدول. الميزة التي يتميز بها (الإخوة المعارضون) إذا صح التعبير هي حرق المراحل، ولاحظت أن الذي قصم ظهرهم هو التحالف الثلاثي لإعلان الجمهورية. تضيف الشاعر: هل هي كشف الأوراق بسرعة؟ يكمل عبدالله: هو سيناريو الانقلابيين. تكمل الشاعر: حرق بسرعة وأظهر الورقة الأخيرة. يكمل عبدالله: أسقط ورقة التوت. تكمل الشاعر: في دولة موجودة، في مكون ثاني، إنت أهملتني وتعطيني وردة؟

هكذا يصير الحوار وفق هذا النموذج، تناوب على إكمال فراغات الأحكام المطلقة والمتهلهلة، على طرف غائب.

الاستقالة الخائنة..

تنتقل الشاعر بضيفها عبدالله إلى حدث استقالة عدد من أعضاء مجلس الشورى. قدموا استقالتهم احتجاجاً على القمع الأمني الوحشي لمنطقة سترة، الذي افتتح النظام به أول أيام السلامة الوطنية في 15 مارس.

تقول سوسن بما يفترض أن يكون سؤالاً موجهاً لعبدالله: "اللي استقالوا كان لهم وجهات نظر غير قابلة الحل الأمني، وين كانت أصواتهم قبل أن تستخدم الدولة الحل الأمني؟ اعضاء مجلس الشورى كنا نريد أن نسمع رأيهم في العنف؟ مو في عنف الدولة (!!)، عنف الدولة كان رد فعل (!!). البعض اعتبر الاستقالة خيانة، لما جاءت الدولة تفرض هيبتها من بعد طول انتظار، مافي دولة في العالم قبلت بما قبلت به البحرين، لما جت الدولة تعالج المعالجة الأمنية استقلتوا؟ اعتبروها خيانة. الناس تنفست بعد دخول درع الجزيرة. ما عمري

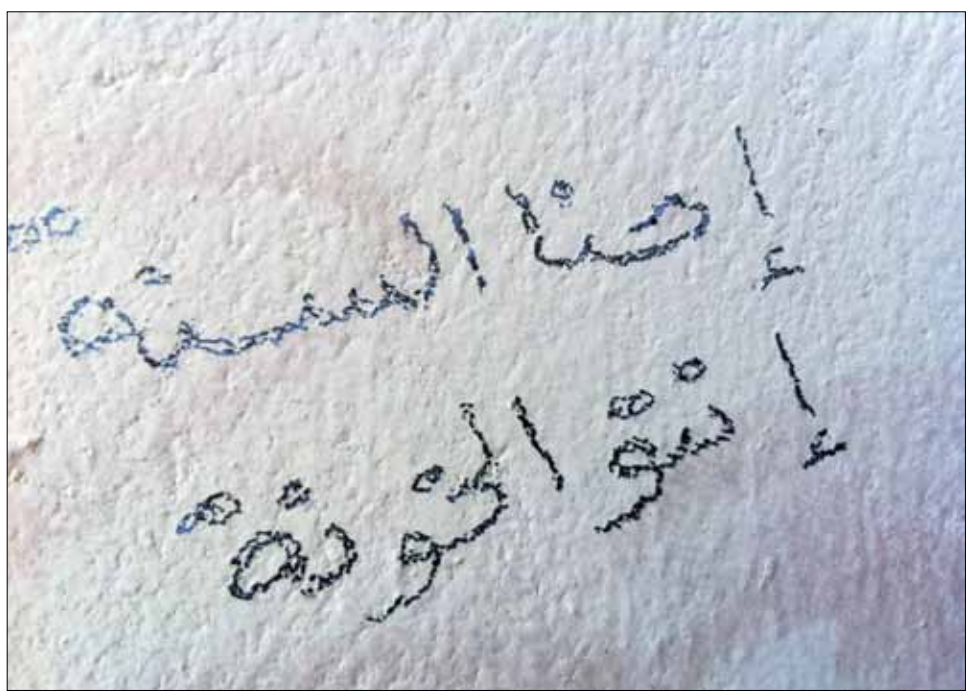

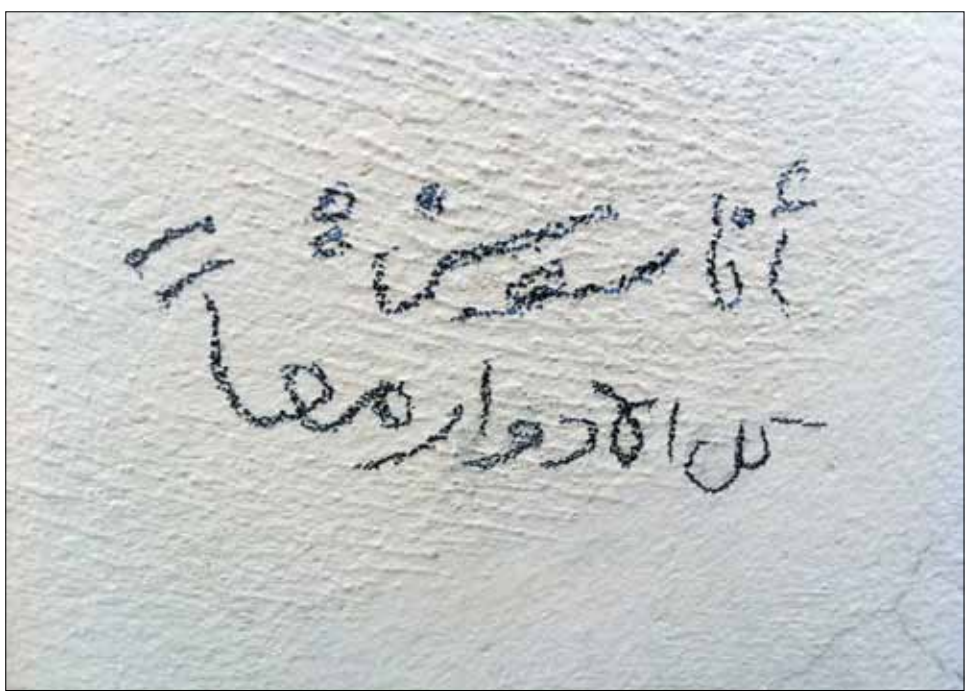

شفت سنة يتطاولون على القيادة، بعتونا خلاص، أرواحنا راحت، لما دخلت القوات الأمنية بالنسبة لمن هدد في حياته، لما آستقيل تعتبر خيانة. هل قبول العودة مرة أخرى، هل هو خيانة أخرى؟"

هكذا تتقدم الشاعر بالإجابة التي تريد أن تسمعها كاملة قبل أن تسأل، ليأت السؤال تحصيل حاصل يؤكد عليه الضيف.

ستُصدر الشاعر حكماً بالخيانة على من قدموا استقالتهم احتجاجاً على بطش القمع. هكذا تواصل إطلاق أحكامها الفضفاضة بطريقة مبتذلة: أنت خائن لأنك رفضت وحشية النظام في قمع الحركة الاحتجاجية. سيكون مطلوباً ممن قدموا استقالتهم احتجاجاً أن يعتبروا قمع الجيوش الجرارة رد فعل طبيعي لسد شارع احتجاجاً، وإن لم يقبلوا بذلك سيكونون خونة متواطئين على وطنهم. ستنتهي الشاعر من سرد إجابتها وإصدار الحكم بالخيانة، ثم ستسأل بعد أن تنتهي من كل هذا: هل هو خيانة؟

الفتوى الانقلابية..

يلتقط الخيط الضيف عبدالله ليكمل على ما بدأته الشاعر: الملفت لو كانت الاستقالة فردية ماشي، الاستقالة جماعية هذا الذي جعل علامة الاستفهام بادية تماماً لأن هذا ينزع الشرعية من الحكم، الإضراب الذي حدث هو شل المؤسسات، الاستقالات تؤدي إلى وضع علامة استفهام وهنا أتت مسألة الخيانة، الشارع السني ذكي جداً، التفسير أن هناك فتوى دينية، وهذا يجعلنا نقول أن هناك التحام على الفتوى على البحرين. سيناريو السقوط بالنسبة للدولة بادياً لهم، فكانت الاستقالة ضمن هذا السيناريو. ثم يضيف: المكون السني أصبح عنده ضربة قوية أصيب بها، البحرين متعودة على محاولات الانقلاب وانتزاع الحقوق والمظلومية. الذاكرة الجماعية حية لكن هذه التجربة قاسية. الاستقالة الجماعية من المسائل التي تحتاج إلى روية من الصعوبة قبولها كلها. (!!)

إذاً، الإضافة التي يقدمها عبدالله هنا (وهو من يتم تقديمه بوصفه خبيراً في قراءة المكون الشيعي)، أن استقالة أعضاء مجلس الشورى وغيرهم، هي استجابة لفتوى دينية شيعية، هذه الفتوى تهدف إلى نزع شرعية النظام ضمن مخطط الانقلاب(!!!)، لكن عبدالله لم يكشف لنا أين هو نص هذه الفتوى المزعومة التي بنى عليها تحليله الخبير، مادام تأثيرها نافذاً إلى الحد الذي يُخضع أعضاء مجلس الشورى المحسوبين أصلاً على النظام لا على المعارضة.

إرهاب المرجعية

سيكون على كل من (الشاعر) و(عبدالله) العودة لموضوع أثير لدى كلاهما، وضع المكون الشيعي في دائرة المرجعية الدينية التي لا يمكن له تجاوزها، ولا تسمح له بالتصرف إلا من خلال عباءتها، هذا ما تعمل الشاعر على تغذيته عبر عمودها وبرنامجها، كما يعمل عبدالله على تغذيته عبر تصريحاته وتحليلاته التي نشطت خلال تلك الفترة. أهمية هذا التأكيد هنا وفي هذا الوقت تأتي في سياق تأكيد التهمة التي ساقها النظام لضرب الحركة الاحتجاجية في البحرين، بادعاء تبعيتها لولاية الفقيه والمرجعية الدينية في إيران. وهو ما جاهد النظام طوال الأزمة على محاولة إقناع الرأي العالمي بانقلاب مدعوم خارجياً، وكان استخدامه لأدواته وأجهزته الإعلامية يصب في تأكيد هذا الجانب وتبرير دخول جيوش درع الجزيرة لمواجهة محتجين عزل.

يسترسل عبدالله في شرحه للحالة الشيعية، يقول بثقة الفاهم المحنّك القابض على مفصل الحالة وفصولها: "الحالة الشيعية كونت نوع من الجمهوريات والملكيات يرأسها المراجع الدينية، الفرد لا يحج ولا يعمل شيء إلا ويحتكم إلى مرجع، المرجع إذا قال له لا تخرج هل سيخرج؟ بالنسبة للايدلوجيا الشيعية، الوطن هو ليس مكان، هو حالة. الحالة العمومية أنه إذا أجبر على السكوت راح يسكت. الناس خافت تتكلم".

تعقب الشاعر: الإرهاب اللي قاعد يصير، الإرهاب بين الجماعة، بين بعضهم بعض، في خلافات تصير. يكمل عادل: تقصدين في جانب (الضفة الأخرى)؟ (الضفة الأخرى يقصد بها الشيعة هنا!!!)

تكمل سوسن بوجه يحمل علامات التعجب والامتعاض: إيه بينهم وبين بعض، في ترهيب كبير، آنا متعجبة، إحنا ما عندنا كبير في الطائفة السنية، ولا رجل دين ما عندنا التقديس. ما أدري ليش الطائفة الثانية بهالشكل هذي يعني ما عندها القدرة على الخروج من عباءة الحصار اللي موجود.

يكمل عادل: لا يمكن، لا يمكن، لا يمكن، لأي شخص يقول أنا انتسب للمذهب الشيعي أن يخرج عن المرجعية، ولا يمكن أن لا يلتزم التزام نصي وحرفي بالمرجعية.

ثوب (إحنا)..

هنا ستخلع الشاعر تماماً ثوب مقدمة البرنامج، لترتدي تماماً ثوب (إحنا) التي تمثل الطائفة السنية، مقابل (الطائفة الثانية)، و(الضفة الأخرى)، و(بينهم وبين بعض)، سوف ستفضح هذه التسميات الدور الذي تقوم به الشاعر وضيفها (الخبير) في شق الضفة على الضفة الأخرى وتأليب الطائفة على الطائفة الأخرى، والتعامل مع المكون الشيعي لا باعتباره مكوناً وطنياً، بل باعتباره (طائفة ثانية) فقط.

وسيكون مستنكراً أن تطالب هذه (الطائفة الثانية) بأي حق ديمقراطي أو أي ممارسة ديمقراطية تضمن للشعب أن يكون هو سيد نفسه، لا عبداً في يد القبيلة التي تقبض على كامل السلطة.

لن تستنكر كل من الشاعر وعبدالله تقديس (إحنا) لولي أمر القبيلة الحاكمة منذ 230 عاماً، ولا البقاء في عباءة حصارها وإرهابه إلى الأبد، لن يستدعي ذلك تحليل الخبير الاستراتيجي عبدالله، ولن تمتعض الشاعر من هذه العبودية، فقط لأن هذه القبيلة هي من طائفة الـ(نحن) التي تغدق على مواليها بالعطايا والمكرمات.

فيديو لقاء سوسن الشاعر مع عادل عبدالله في برنامج الراصد

http://www.youtube.com/watch?v=C4m4-cijRKY

عام ثورة البحرين في مرآتها

إيمان شمس الدين

تلمّستْ نُخبٌ بحرينية أهميّة وجود صوتٍ إعلامي ينقُل الحدث والصورة بعيون الآخرين، يُعلي صوت الداخل الثائر في آذان الخارج الصماء، علّها تسمع نداءاتٍ سلمية تطالب بالتغيير والتحول السلمي للديموقراطية، حالها حال تونس ومصر.

مرآةٌ لبَحرَينٍ صورتُهُ معكوسةٌ في ذهنية الجماهير، لتُعيد انعكاس الصورة الحقيقية في قلب تلكَ الجماهير الثائرة، علَّها تعي الحقيقة التي شوّهها تحالُف الأنظمة المستبدة ضدَّ شعوبها، وبدعمٍ أمريكي غربي، لأجل ذهبٍ أسود تكوّن من بقايا إنسان ليُقتل به الإنسان.

لم يكُن هنالكَ بُد من وجود نافذةٍ إعلاميةٍ تَنقُل الأحداث بمهنيَّة الإعلامي الجريح لقضيَّة وطن، ورغم جراحه لم ينسَ الموضوعية في نقله للحدث، رغم عدم موضوعية الخصم وطمسِه للحقيقة، فكانت موضوعيتُه السيفَ المُسلَّط على رقبة السُلطة، والجسرَ المُمتد بين الثُوّار وعالم المنظمات الحقوقية، لرصد الحقوق المنتهكة، والحقيقة المطموسة بغِمار الإعلام الكاذب.

لا نستطيع إنَّ المرآة نجحت فقط، بل سأدّعي أنَّها أصبحت الرقم الصعب الذي أحرجَ ومازال يُحرِج السُلطة ويكشفُ أقنعتَها، خاصةً أمام العالم الغربي، لا بجهاتِه الرسمية، وإنما بمؤسساته المدنية الحقوقية المهتمة بالإنسان كوجود، له حقوقٌ يجب أن تُصان. في المرآة لا تجد صوتًا لحزبٍ أو لتيَّارٍ أو لفِكر، بل الصوتُ العالي هو للبحرين الثائر بكل أطيافه، تجدُ العَمامة إلى جانب البدلة، وتجدُ فُسيفساء مُتلونة المشارب الفكرية تُعبر عنها المرآة بصوتٍ واحد، هو صوتُ البحرين الثائر.

في الكواليس لا تُوجد إلا أنفار معدودة تدير العملية برُمَّتها، جلُّ همّهم الثورة، وجلُّ وقتهم للمرآة، لأنهم أدركوا أنَّ المعركةَ الفاصلة مع السلطة إعلامية بامتياز، وأنَّ النافذة الإلكترونية أحدثت ثورةً معلوماتية، وكانت سلاحًا سلميًّا في الثورات العربية، حوَلت العالم إلى قريةٍ صغيرة ينتقل فيه الصوت والصورة مباشرةً دون أدنى تزوير، فقلّصت المعركة الإلكترونية مساحات الكذب، ووسّعت مساحات مشاهدة الحقيقة بالعين المجردة دون أدنى تشويه.

مقوّماتُها بسيطة جدًا، وكما يقول الإعلامي الشهير يسري فودة: إنَّ بإمكانك اليوم إدارة قناةٍ إعلاميّة بستة كمبيوترات من غرفة نومِك، فهكذا كان في مرآة البحرين، كمبيوترات صغيرة موزعة في قارات العالم، لكنّها تحمل قضية شعب لينقل الصورة للعالم أجمع.

أهميّة المرآة تكمُن في كونها نافذةً تُطل منها الثورة لتروي حكايتها للعالم بلغاتٍ متعدّدة، وبثقافات تمايزت في مشاربِها الفكرية، من خلال نُخَبٍ مُثقفّة مُتَّزنة الطرح والرؤية، تحترم في منظومتها العقلية والفكرية الآخر، وإن كان خصمًا، لأنَّها تنظر لحقِّه كإنسان في التعبير عن رأيه. صحافةٌ احترمت عقل القارئ ونقلت الصورة كما هي، وكان لافتتاحياتها معاركٌ في كيفيّة نقل الصورة بالجمع بين بلاغة البيان وعُمقِه، وموضوعيَة تَنقل فكر المرآة الإعلامي ونهجَها. ومن عُروجٍ إلى عُروج، بَلغت اليومَ المرآةُ عامَها الثاني، وهي تترقّى في السلم الإعلامي، وتستقطب إليها جمهورًا عريضًا، استطاعت أن يكون لها موقعٌ في قلوبهم، شكّلته مصداقيتُها، وتنوّعُها، وصياغتُها البلاغية في نقل المشهد بصورة تعبيرية مؤثّرة، ليحتوي الخبر مصادرًا وصورًا وفيديوهات تجعله خبرًا متكامل المصداقية في ذهنية القارئ، لتقطع شكَ المُرجفين بيقين الواثقين.

عام مضى والمرآةُ تنقل الجرحى والمصابين والشهداء والمعتقلين والمُقالين على حمّالة صورتها، لتعكس صورتَهم للعالم وتُضمِّد جراح صوتِهم المكتوم، فدخلت في مناطقَ محظورة، وفتحت ملفاتِهم جميعًا ودعّمتها بوثائق.

في المرآة تجد البحرين بأحداثها كلها، وتجد العالم كيف ينظر لثورة البحرين، بلغات مختلفة، فتترجم لغة الثورة للعالم وتترجم لغة العالم في قضية البحرين. منذ البدء كنتُ مع المرآة، وتشرّفتُ بذلك، وسنواصل معها مسيرتنا في نُصرة الثورة البحرينية، حتى تحقّق مطالبَها في التحوّل الديموقراطي. ولكن سؤالٌ يطرح نفسه : هل سيسمحون لهذا الصوت بالاستمرار؟ أم سيتآمرون على إسكاته كما تآمروا على إسكات بحرين المرآة؟

المصور عبدالله حسن:

من صور الثورة إلى صور المحنة

أواخر فبراير، رن هاتفه الجوال، مكالمة من رئيس قسم الشؤون السياسية، يطلب منه تغطية الأحداث في الدوار، لم يكن عبدالله حسن، رئيس قسم التصوير والأرشيف بجريدة الوطن يعلم أن تلك المكالمة كانت البداية لأحداث عدة ستغير مجرى حياته ربما للأبد هذه المرة.

أخبر محدثه بشرطين لقبول طلبه، الأول أن لا يتم تحريف ما سيكتبه من أحداث تقع في محيط الدوار، والآخر أن لا يتم الاستغناء عن خدماته إن ساءت الأمور، لم يكتفِ بذلك، أراد أن يطمئن أن الطلب رسمي فعلاً، وقائم على أوامر من رئيس التحرير، اتصل برئيس قسم الأخبار المحلية، أكد له أن الأمر صادر من رئيس التحرير شخصياً، وأن الغاية منه إحداث توازن في تغطية الجريدة، تلك الجريدة التي يذكر تقرير البندر سيء الصيت أنها إحدى ثماره. بدت التطمينات التي حصل عليها المصور عبدالله حسن كافية لقبوله الأمر.

كانت الأوضاع طيلة ذلك الوقت جيدة في الجريدة، ومن أجل الحفاظ على جو العمل تم تعميم رسالة من الإدارة تؤكد حرصها على تلافي حدوث أي اصطدامات بين الموالين والمعارضين داخل الجريدة، يقول: "كنت أقضي معظم الوقت في الدوار، أقوم بتصوير الأحداث، المشاركين، اللقطات العفوية، المسيرات المختلفة، إلى أن استلمت في 6 مارس مكالمة من المصور الآسيوي الذي يعمل بالقسم معي، كان ذلك قبل أسبوع من إجازتي، كان يبث مخاوفه من استغناء الجريدة عن خدماته، بسبب توظيف مصورين آسيويين اثنين في تلك الفترة، لم أكن على علم بالتوظيف الذي يتحدث عنه رغم كوني رئيس القسم، ظن الآسيوي حين اتصل بي أنهم سيستغنون عنه، ولكن بالعكس لقد كانوا فقط يستغنون عنا نحن!!"، لم يكن قد حدث شيء يدعو للاستغناء عنهم، لكنه أحب الاطمئنان أكثر للأمر، اتصل بسكرتير التحرير فنفى أمر التوظيف، لكن بمواجهته، اعترف بالتوظيف ولم يعترف بالاستغناء، أحس (عبدالله) حينها بريبةٍ في الأمر، ومن باب المسئولية اتصل بموظفيه البحرينيين، واطلعهم على الأمر، طالباً منهم التهيؤ للفصل، وهذا ما حدث لاحقاً.

محمد المخرق

عبدالله حسن، الذي لم يخرج إجازة سنوية منذ أربع سنوات، خرج في 13 مارس 2011 لأول مرة، وكانت تلك الأولى والأخيرة، أرادوها إجازة طويلة، لا يعود منها أبدا، كان قد اتفق مع مدير التحرير على تغطية الأحداث وإرسالها أثناء إجازته، لأنه سيكون بكل الأحوال متواجداً.

في صبيحة ذلك اليوم، تم الاعتداء على رئيس قسم التصوير بجريدة الوسط محمد المخرق من قبل قوات الأمن، توجه عبدالله مباشرة للمستشفى للاطمئنان عليه، قبل أن يتلقى اتصالاً يخبره بمواجهات تقع في هذه اللحظة بين قوات الأمن والمتظاهرين قرب المرفأ المالي، فانعطف بسيارته وتوجه للمرفأ، حمل كاميرته، وكان في الحدث، يقول: "حين وصلت كان القمع شديدا، لكني لم أتراجع، نظرت حولي، ولم أجد من يوثق بالصور، فاضطررت للتقدم للأمام، كنت أقف مع مصور الوكالة الفرنسية، فأخبرته أني سأتقدم لتصوير مركبة الأمن التي تقوم برش المتظاهرين بالماء، ذهبت يومها، ولم أعد له، لقد أصبت هناك بحادث"، أراد أن يلتقط صوراً لما كان يدور، لا يهم بأي الطرق سيتم ذلك.

في تلك اللحظة لم يضع عبدالله وهو يحمل كاميرته معلقةً برقبته، المخاطر نصب عينيه، كانت الصورة هي كل ما يهم، وجد أمامه سيارة بيك اب، ركب أعلاها، أصبح الآن في مكانٍ مرتفع، مرتفع بما يكفي ليلتقط صوراً أوضح، صوراً تبقى من أجل التاريخ، تقدم نحوهم جيب لقوات الأمن، فجأة حدث ارتطام بين المركبتين، يقول: "لا أعرف حقيقةً من تقدم ليصدم الآخر، كنت منهمكاً في التصوير، لم استشعر ما يحدث عن قرب، إلى أن سمعت صوت الارتطام، ارتطمت رجلي أيضاً بالسيارة، بفعل قوة الحادث سقطت بعدها، وشعرت مرة اخرى باصطدامٍ جديد، كنت حينها ملقى في مؤخرة السيارة، حضنت كاميرتي عندها بقوة، خشيت أن أفقدها، فأفقد ما كسرت من أجله رجلي، نزلت من السيارة وأنا أصرخ، حملني بعض الشباب، وأخذوني للمستشفى"، في المستشفى كانت عينا عبدالله تدمعان، حين أخبره الطبيب أنه بحاجة للراحلة لستة أشهر، سأله الطبيب: هل تبكي من الألم؟ قال بل أتوجع لأني لن أتمكن من التصوير بعد الآن.

في المستشفى، لم يكن ألم رجله ليمنعه عن السؤال عن المخرق، الشخص الذي خرج يومها يقصد الاطمئنان عليه، فغير وجهته ليعود وقد أصبح زميل سرير المستشفى، اتصل به، اطمأن على صحته، أخبره أنه ليس أحسن حالاً منه، فقد تعرض لكسرٍ في رجله، شرد ببصره لثوانٍ، كان ذلك قبل ان يبدأ الحديث عن رعب المستشفى، تلك الذكريات التي ستسكن روحه لسنواتٍ طويلة قادمة، قال: "كان وضع المستشفى مأساويا، الطاقم الطبي غير كاف، الجرحى بالمئات، الفوضى تعم المكان، الإصابات مرعبة، كنا متخوفين من دخول الجيش، لكن لم نكن واثقين مما سيحدث حتى حدث".

رعب 16مارس

كل ما مضى، لا يعدو شيئاً، أمام الرعب الذي حمله فجر السادس عشر من مارس، حين صحا عبدالله حسن من النوم على صوت بكاء الممرضات، فتح ستائر غرفته، لم يجد شيئاً، سأل إحدى الممرضات، فأجابت: لا شيء هناك، وأشاحت بوجهها باكية، انتابه عندها شعورٌ بالريبة، خاصة مع معرفته بأحداث الجامعة ومجزرة سترة، يقول: "كان الناس ينقلون لي أخبار المناطق، وما يحدث من هجوم على القرى، لم أكن أستوعب حينها معنى أن يشكل الأهالي نقاط حماية لمناطقهم من اعتداءات البلطجية، كنت أسرد لأهلي واصدقائي مخاوفي من هجوم الجيش، فيؤكدون أن وجودنا بالمستشفى أكثر أماناً لنا".

كانت أصوات الطائرات المتجهة للدوار، ودخان الحرائق المتصاعدة، تصله عبر نافذته من غرفته بالطابق الثاني، الهواتف المقطوعة، وشبكة الانترنت المحجوبة، جعلته في معزل عما يحدث، لكن بالتأكيد كان هناك، على بعد كيلومترات من المستشفى ما يحدث فعلاً، دخلت ممرضة آسيوية الغرفة، سألها عما يحدث بالخارج، قالت: "ما يحدث شيءٌ سيء، من الأفضل أن أغلق ستائر غرفتك وأن تحاول النوم فهو أفضل ما يمكنك فعله الآن"، حاولت النوم، لكن أصوات الطائرات لم تتوقف، وكذلك بكاء الممرضات، كان موجعاً وفجيعاً.

بتنهيدة عميقة أكمل: "مساء التاسع عشر من مارس، صحوت على أصوات غريبة، ضرب، تكسير، صراخ، كنت نتوقع الهجوم في أي لحظة، وكنت في كل ليلة أمسح كل ما يصلني بالتلفون تحسباً، أخذت أصوات التكسير تقترب شيئاً، فشيئا، أحسستهم بالجناح ذاته، أغلقت الأضواء، أطفأت التلفاز، وتظاهرت بالنوم مجدداً، فتحوا الباب، دخلوا غرفتي، كانوا سبعة بملابس الكوماندوز، يحملون الأسلحة جميعا، فتشوا الغرفة، سألوني: مابك؟ رفعت غطائي وقلت: رجلي مكسورة، قالوا: مم؟ فأجبت: كنت أصور للجريدة بالدوار وسقطت، عددوا علي أسماء مسيرات، قلت: لا، بل المرفأ المالي، سألوني: لأي القنوات تصور؟ العالم؟ المنار؟، مجدداً نفيت، قلت: بل جريدة الوطن وهذه بطاقتي الصحفية، طرحوا وقتها الكثير من الأسئلة، بعدها قالوا لي: اسمح لنا هذه إجراءات لسلامتكم، لأن هناك بالمستشفى مسلحين، الحقيقة أني لم أرَ السلاح إلا بأيديهم، غادروا غرفتي، بعد أن تركوا أحدهم يحرس المكان على حد قولهم واضعاً السلاح على رأسي!!

عكاز المصور

في تلك الليلة اعتقلوا عددا كبيرا من الأشخاص، تنفس عبدالله الصعداء، حمد الله كثيراً أنهم لم يعتقلوه، أخذ عكازه، مضى نحو الباب، فتحه على حذر، أطل برأسه، كانت الأجساد مكومةً فوق بعضها،

مقيدي الأيدي، تقابل وجوههم الأرض، يرتدون ملابس المستشفى، لم يكونوا أكثر من مرضى حين اعتقلوا بكل تلك الوحشية، في ذاك المساء الموحش، لم يكن ذلك هو كل ما حدث في تلك الليلة المشؤومة، من حضر من العساكر كانوا الفرقة الأولى فقط، تبعتهم فرقة أخرى، عساكر من الجيش والداخلية برفقة أطباء ملثمين، يقول: "أخذوا ملفي الطبي، قرأوه، وشخص عسكري يطرح علي الأسئلة، سألني لأي منظمة أتبع، ومن يزود قناة العالم والمنار بالصور، كلما سألوا عدت لذات الجواب، أني أعمل لجريدة الوطن وبناءً على طلبهم"، لم يعيدوا ملفه الطبي حين أخذوه، وتعالت الأصوات تصرخ، سمع من خلف الأبواب صوتاً يصرخ: "أحضروا المصور" ارتعد، خشي حينها أن يكون المقصود، لكن بعد قليل تبين له أن المقصود مصور الداخلية.

الرابعة فجراً، انتهى الكابوس المرعب، في الطابق الثاني من مستشفى السلمانية، انتهى كل شيء، نقلوا جميع المرضى الذين ألقوهم منذ المساء في الممر، يقول: "عرفت فيما بعد أنهم أخذوهم للطابق السادس، انتهى كل شيء من جناحنا، وبقي صوت بكاء الممرضات حاضراً، لا يبرح المكان".

عند السابعة من صبيحة اليوم التالي، بعد ليلةٍ مرعبة قضاها عبدالله حسن بين بكاء الممرضات، وخفقات قلبه، فتح باب الغرفة، خرج منها، كانت الأبواب محطمة، جميع محتويات الجناح مبعثرة، أراد أن يطمئن على بقية المرضى، قصد غرفهم، يقول: "كانوا محطمين نفسياً، وجدتهم جميعاً مثلي، لم يحتملوا تلك الليلة الموجعة، اتصلوا بأهلهم تماماً كما فعلتُ أنا، طلبوا منهم الحضور وأخذهم من المستشفى، أثناء تواجدي هناك، حضر طبيب بيده ملف لتعهدات الخروج على مسئولية المريض، جميعنا وقعنا على تلك الأوراق، فقط كي نتخلص من رعب تكرار الموقف، من بين من وقعوا أيضاً عائلة سنية، مكونة من زوج وزوجة، تعرضوا لحادث، وكانوا يتلقون العلاج، هم أيضاً أرعبهم ما حدث، وفضلوا الخروج، مثلنا تماماً، انتظرت أخواتي، جئن على عجل، أخذنني، وخرجت من المستشفى، دون أن أحمل أي أوراق تخص إصابتي".

عبدالله حسن، مصور صحافي، أصيب أثناء تأديته مهام عمله، رغم ذلك لم تنشر خبر إصابته أي صحيفة محلية، حتى تلك التي كان يعمل لصالحها، عدا جريدة الوسط، ومن تواصل معه من زملاء العمل لا يتعدون ثلاثة أو أربعة اشخاص، كان ذلك التصرف جارحاً بالنسبة له، قبل انتهاء إجازته السنوية، ذهب لمقر عمله، أراد أن يأخذ أغراضه، ومعلوماته، وصوره من الجهاز، تفاجأ بدرجه مكسوراً، لقد تم تفتيشه، لم يقوموا بالاستغناء عنه حين استغنوا عن باقي زملائه، لكنهم كانوا ينتظرون انتهاء إجازته، في الثاني عشر من إبريل تلقى اتصالاً آخر من الجريدة، كان ذاك الاتصال ينقل له هذه المرة قرار الاستغناء عن خدماته، يقول: "كانوا ينتظرون انتهاء إجازتي كي يخبروني بذلك، أرادوا ضمان إعادة معداتهم، وكي أساعدهم في استعادة معداتهم من باقي موظفي القسم، أخبرتهم يومها أننا نعيد لهم معداتهم لأننا نؤمن أنها تخصهم ولمصلحة موظفيّ أقوم شخصياً باسترجاعها منهم وإعادتها لكم".

من المستشفى للسجن

بتاريخ 12 مايو 2011، تلقى المصور عبدالله حسن اتصالاً من مديرية أمن المنطقة الجنوبية، يطلبون منه الحضور، طلب من أخيه توصيله، بعد أن اتصل ببعض زملائه المصورين الذين تم استدعائهم قبله، أخبروه أن الأمر لا يعدو مجرد طلب الصور التي بحوزته وبعض الضربات المتفرقة التي تسبق الإفراج في اليوم نفسه، لم يكن عبدالله قد تشافى من كسر رجله، دخل المركز، أخبرهم باسمه، قاموا في الحال بتعصيب عينيه، وتقييد يديه، وأدخلوه مع ثلاثة آخرين لغرفة باردة، يقول: "كانت باردة جداً، والخوف يزيدك برداً.

كان العساكر يدخلون على فترات مختلفة، وبشكل جماعات، يقومون بضربنا وإهانتنا"، في اليوم التالي، جاؤوا مجدداً، عصبوا عينيه وقيدوا يديه أيضاً، ثم ضربوه بقسوة، كانوا يفعلون ذلك وهم يرددون: "تريد أن تمحي الفساد؟"، يقول: "كنت طيلة ذلك الوقت أفكر ما قصة هذه الجملة؟ عرفت بعدها أن الصورة التي لديهم ضدي كنت أقف بها وخلفي شخص على بعد عشرة أمتار يحمل لافتة (لا للفساد)!!". يكمل بعد نفسٍ عميق: "في التسعينات، كان الضرب من أجل الاعتراف، أما في 2011 فإن الضرب من أجل التشفي والغل، لا أجوبة، لا أسئلة، لا مطالب لهم فيك" لم يكن ذلك الكلام مجازاً، فعبدالله حسن قد جرب الاعتقال في انتفاضة التسعينات، شهادته بما حدث قائمة على التجربة الملامسة للواقع، لا القائمة على الفرضيات.

أكمل بعد أن شرد ببصره قليلاً وكأنه يستذكر ما أراد له أن يعبر فقط، قال: "كانوا على مقربة مني يضربون الحكم الدولي جعفر الخباز، يقولون له: أتعتقد أننا سننسى تضييعك لغلبة الرفاع في مباراة الأهلي والمحرق بعد ادعائك الإصابة!!، كانوا يعذبونه من أجل مباراة! مباراة ليس إلا، وكان ذلك موجعاً حقاً، خاصة أنه لم يكن الشخص الذي احتسب الهدف في تلك المباراة لصالح المحرق، كان الخباز أكثر شخص يضرب بيننا، أما أنا فكان التعذيب النفسي والخوف أشد ألماً من التعذيب الجسدي، في اليوم التالي، أخذوني لمدير المركز، حققوا معي، أثناء تعذيبي أمرهم بالتوقف، سألني: أين الصور؟ ثم قال: سنأخذك للجريدة لتحضرها، أخذني بعدها مدنيان، كما أنا، بملابسي الرثة بفعل التعذيب، أخذت أرشيف الصور، وسط نظرات زملاء العمل، وغياب شفقتهم، ثم عدنا للمركز".

ظن المصور الذي لم يكن يؤدي سوى أوامر رئيس التحرير، أن الأمر قد انتهى لهذا الحد، لكن الأمر لم يكن كذلك، حين عاد للمركز جردوه من عكازه، ضربوه على رجله المكسورة، لم يرحموا إصابته، ولم تأخذهم به رحمة، ثم أدخلوه لإحدى الزنزانات، يقول: "حين دخلت رأيت أشباه أحياء، أشخاص عبروا رحلة الموت كباقي الشهداء، لكنهم قرروا العودة منها، تعلو وجوههم شفقة، لا لكوني مريض، ولكن لأن صباح الغد، سيأتي شخص يضربني أمامهم، هكذا يفعلون لكل السجناء المستجدين، وكان الأمر موجعا نفسياً للآخرين"

القاضي العسكري وأبو عباس

على مقربةٍ منه جلس أحدهم، كانوا يهيؤه لغدٍ لم يعرفه، أخبروه أنه بالغد سيأتي شخص اسمه "أبو عباس"، هذا الشخص يقوم بضرب أي معتقل جديد، عرف عبدالله فيما بعد ان اسمه الحقيقي ماهر، يقول: "جاء صباحاً، ضربني بشدة، اضطررت لرمي نفسي على الأرض، ووضع رجلي تحت السرير، تلقيت يومها الضرب على يدي وظهري، فقط كي أحمي رجلي المكسورة".

بعد تلك الصباحية المؤلمة، أخبره المعتقلون أنه تبقى عليه مرحلة أخيرة، وهي حضور القاضي العسكري، هذا الشخص إذا حضر يقوم بالإطلاع على آثار الضرب، إن لم تكن واضحة، يأمر العساكر بالمركز بضرب المعتقل مجدداً، رغم أن مهمته رفض أي اعتراف قائم على التعذيب خاصة بوجود آثار الضرب، نظر للأسفل وهو يبتسم، قال: "جاء دوري بعد ثلاثة أيام، حضر القاضي، وكانت آثار التعذيب واضحة على جسدي، لأن زملاء المعتقل نصحوني بعدم استخدام أية أدوية من شأنها التعجيل بمحو الآثار، لأن ذلك سيترتب عليه ضربي مجدداً، طلب أن يرى ظهري، قال: لم يُضرب كثيراً لكن لا بأس، سألني بعدها: بأي المسيرات شاركت؟ ولم كنت هناك؟ أجبته أني أعمل بالصحيفة، وكنت أغطي لهم الأحداث، فقال: دع الصحيفة تنفعك. ابتسمت لقوله، فطلب ضربي لأن ابتسامتي لم تعجبه".

قبل الإفراج عنه، قاموا بتهديده، أخبروه أنه إن قام بنشر أو تصوير أي تعذيب تعرض له أو آثار لما مر به أو وجدوا تلك الصور منشورة بمكانٍ ما سيتم إعادته للسجن وتعذيبه بأكثر مما لقي، أمضى عبدالله حسن أسبوع في المعتقل، مضت آثار تعذيب جسده، لكن روحه التي عانت في ذاك المكان، أصوات المعذبين، سياط الجلادين، أصوات النساء ليلاً وهن يعذبن الرجال، السيناريو المعاد كل يوم، استقبال سجين، تهيئته، مراقبة عذابه بعجزٍ كامل، مرور العساكر ليلاً وهم يرددون جهزوا انفسكم سنأتي لضربكم بعد قليل، وهروب ما بقي من نومٍ في الأعين الساهرة، كل ذلك الألم الموجع لأرواحهم لا يمكن نسيانه، لا يمكن تخطيه، لا يمكن غفرانه أيضاً من غير تحقيق العدالة.

حكاية العدد 3087

من صحيفة الوسط

ثلاثة أمور غيرت في مسار ثورة 14 فبراير وكانت جميعها في تاريخ واحد: 18 فبراير/ شباط 2011 أي قبل يوم واحد من العودة للاعتصام المركزي في دوار اللؤلؤة. الأول كان مقتل الشهيد عبد الرضا بوحميد برصاص الجيش وهو يواجه دباباتهم بصدر مفتوح، والثاني هو خطبة الجمعة الشهيرة للشيخ عيسى قاسم والتي أثارت وألهبت مشاعر الجماهير، أما الأمر الأخير فهو العدد3087 لصحيفة الوسط والذي صدر في اليوم ذاته.

ربما توقعت السلطات خطبة شديدة من قاسم، وتوقعت أن مناضلين من طراز الشهيد "بو حميد" قد يصلون إلى الدوار حتى لو قتلوا هناك، لكن حساباتها لم تكن دقيقة جدا حول ما يمكن أن تظهر به الوسط في اليوم التالي من مجزرة الخميس الدامي.

الكل كان يترقب عدد صحيفة الوسط في ذلك اليوم، لقد كان بمثابة امتحان عصيب وتاريخي، يا ترى ماذا ستقول الصحيفة التي بنت على مدار 9أعوام حضورا مزعجا للنظام وبدت كسلطة رابعة فعلا؟ كانت الأجواء مريبة في البلاد ولم يكن أحد بمقدوره التنبأ بمسار الأحداث في الساعات القادمة، تفاؤلا أو تشاؤما، كان الوقت ضيقا والأحداث متسارعة، وكانت هناك سلطة يبدو أنها تريد أن تنقض على كل شيء.

لو أن الوسط سكتت ذلك اليوم لربما لم يتغير كثيرا الوضع الجديد الذي فرض في 17 فبراير. سوف لن يكون هناك أي صوت من الداخل، يوضح ولو فقط تفاصيل ما حدث، وربما لن يكون هناك إقرار من السلطات بما حدث ولا أي تعاط مختلف معه، لن يكون هناك أي إزعاج على السلطة في الداخل، وسيكون مضحكا وغريبا وغير مؤثر في نفس الوقت أن تتحدث وسائل إعلام أجنبية، في حين لا يوجد صوت إعلامي واحد في الداخل يقول شيئا مشابها!

كانت تلك فرصة تاريخية لصحيفة الوسط بأن تثبت جدواها من حيث التأثير على الواقع السياسي وخصوصا في مفصل تاريخي مثل هذا، سيقرأ الوسط في هذا اليوم الديوان الملكي، ديوان رئيس الوزراء، ديوان ولي العهد، والمشير وقادته، كما سيقرأها الكثير من الناس الموجوعين والخائفين والذين لا زالت جذوة الثورة مشتعلة في نفوسهم وتحتاج إلى من يحفظها!

غلاف أسود

كإعلان للحداد، ظهر العدد 3087 في غلاف شبه أسود، حيث تصدره بالبنط العريض العنوان التاريخي "خميس البحرين الدامي" مدعما بصور الدبابات وهي تحاصر دوار اللؤلؤة الذي تم إخلاؤه من المتظاهرين بعد الهجوم عليهم وهم نيام في الساعة الثالثة صباحا من الخميس 17 فبراير/شباط 2011.

اشترك في تغطية الأحداث أكثر من 14 صحفي، وامتدت التفاصيل الموسعة إلى 10 صفحات، ووصفت الصحيفة ما حدث بأنه "فاجعة" على البحرين، بعد سقوط 4 قتلى ونحو 250 جريحا والعديد من المفقودين. ونقلت التغطية ردود الفعل العالمية على الحدث، وبيانات المنظمات والشخصيات الدولية، وكذلك نقلت الاحتجاجات التي نظمها الأطباء والمسعفون ضد وزير الصحة لمنعهم من إنقاذ الجرحى. كل تلك تفاصيل كانت الحكومة تسعى عاجزة إلى التعمية عليها وتكذيبها، لتتفاجأ بالصرخة من جوارها.

في داخل العدد نشرت الصور البشعة للشهداء وهم في المستشفى، وتصدرت التفاصيل عناوين حمراء، وبجانب صور المصابين الكثيرة كتبت الوسط "لم تعش البحرين من قبل يوماً كيوم أمس الخميس، لم يكن أسعد أيامها كما وعد البحرينيون من قبل به، فقد تحول يوم الخميس ليوم دامٍ سالت فيه دماء البحرينيين على أرصفة دوار اللؤلؤة ونواحيها".

ونقلت الصحيفة ما قاله شهود عن الضربة المفاجئة، والذين قالو إن قوات الأمن حاصرتهم وأحكمت السيطرة على المكان من كل الاتجاهات، ومن ثم لاحقتهم داخل المناطق المحاذية، ونقلت الوسط عن الشهود قولهم "هجموا علينا ونحن نائمون وداسوا بأرجلهم أجسادنا" كما أشارت إلى الاعتداءات التي حدثت للسيارات المارة على هامش الهجوم على الدوار.

كما نقلت الوسط تصريحا لرئيس دائرة الحوادث والطوارئ بمجمع السلمانية الطبي الدكتور جاسم المهزع، والذي أكد أنهم تعاملوا مع الوضع على أنه "كارثة". ونقلت الوسط أيضا صور الحشود التي تظاهرت أمام مبنى الطوارئ في السلمانية. وفي تعليقها على ما أوردته وزارة الداخلية عن تفاصيل الحدث، وصفت الوسط ذلك بأنه "سرد للرواية الرسمية"، وعرضت تصريحات وبيانات شديدة اللهجة لشخصيات ومؤسسات سياسية معارضة.

والتقت الوسط في هذا العدد بالطبيب صادق العكري الذي كان في المستشفى بعد تعرضه للضرب من قبل قوى الأمن، حيث صرح لها بأنه "رأى الموت أمام عينيه في "دوار اللؤلؤة". وفي هذا العدد أيضا، نقلت الوسط نبأ تعرض صحافي أميركي للضرب خلال الهجوم على الدوار، وكذلك احتجاز 4 صحافيين بريطانيين وأمريكيين في مطار البحرين.

وأخيرا وضعت الوسط تسلسلا للأحداث تحت عنوان "البحرين من مطلع فجر الخميس الدامي إلى غروبه ...لحظة بلحظة"

أداة مقارعة

قد يكون كل ما نشر في العدد 3087 ليس جديدا بالنسبة للقارئ البحريني، فقد اطلع الجميع على ذات الصور وعرفوا كل المعلومات والتفاصيل الواردة وقت وقوعها، لكن العدد مع ذلك نفد من الأسواق!

الوسط كانت أداة مقارعة للنظام، كانت له خصما وندا. يستطيع الناس أن يتناقلوا كل هذه المعلومات والصور عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو الهواتف النقالة أو حتى موقع الوسط أون لاين الذي كان يبث التطورات أولا بأول، ولكن عدد الصحيفة المطبوع كان له وزن مختلف، له وقع آخر على كل الأصعدة، الرسمية والشعبية والدولية.

لقد حاصرت الوسط النظام في زاوية حرجة جدا ليس أمام الرأي العام المحلي الذي كان بكله متعاطفا وقتها، بل أمام العالم أجمع، لم تكن المصدر ذا المصداقية العالية للأخبار فحسب، كانت أيضا صوت ضجيج المتظاهرين وهتافاتهم وتحديهم وإصرارهم على الحضور مجددا. هكذا لم يكن هناك أي مجال للإنكار والتنكر، وهكذا ظهر الحدث في صورة لحظة تاريخية موثقة، لها توصيفاتها ومسمياتها الأدبية.

بسبب هذا العدد من صحيفة الوسط، برز الحدث بحجمه الحقيقي وبكل تفاصيله، كان ذلك مهما ومؤثرا جدا في الانتقال إلى الطور اللاحق من الثورة، والذي بدأ بعد يوم واحد فقط، حين انسحبت الآليات العسكرية بقرار من ولي العهد، ليمتلأ دوار اللؤلؤة بعشرات الآلاف في ظرف ساعات.

الوسط... مسلسل الاستهداف

كانت ستغلق في يوم الصحافة الدولي، ومنصور الجمري كان مستعدا للأسوأ ليلة استهدافه

13 مارس/آذار 2011: الاعتداء على مصور الوسط

عناصر تابعة لقوات الأمن ورجال مدنيون يعتدون على المصور الصحفي محمد المخرق بالضرب، وهو مصور يعمل لصالح صحيفة الوسط. وكان المخرق يرتدي سترة تحمل اسم الصحيفة، وكان يغطي التظاهرات بالقرب من المرفأ المالي، عندما توجه نحوه حوالي عشرين رجلا وقاموا بضربه وحطموا الكاميرا التي كانت بحوزته وهاتفه المتنقل.

وأصيب المخرق بكدمات شديدة نقل على إثرها إلى المستشفى. وصرح فيما بعد أن ضابط شرطة شتمه قبل أن تحاصره مجموعة من عناصر الأمن مدنيين وعسكريين، حيث هموا بضربه وهم يقولون له "نحن نبحث عنك منذ زمن"

14 مارس: قائمة العار

جرى ترويج قائمة تدعى ب "قائمة العار البحرينية" عبر شبكة الإنترنت، وتتضمن 25 شخصا وصفتهم القائمة بأنهم "عملاء يهدفون إلى بيع وطنهم". وشملت القائمة أسماء تسعة صحفيين على الأقل ممن يعتبرون "نقادا"، بينهم منصور الجمري، رئيس تحرير صحيفة الوسط، وقاسم حسين، وهو كاتب في الصحيفة.

أحد الصحفيين ممن ظهرت أسماؤهم على القائمة صرح أنه لم يعد يشعر بالأمن، بعد تلقيه تهديدات عبر الهاتف يقول فيها المتصلون إنهم سيطعنونه في ظهره جزاء على ورود اسمه في القائمة.

15 مارس: مهاجمة وتخريب مطبعة الوسط

مسلحون يداهمون المطبعة التابعة لصحيفة الوسط في مدينة "الرفاع" ويقومون بترويع الموظفين وإلحاق أضرار بالغة بآلات الطباعة، ما أدى إلى إعاقة إصدار العدد الجديد من الصحيفة.

وقد هاجم عشرات من الرجال المسلحين بالسكاكين والهروات، في حوالي الساعة الواحدة صباحاً، مطبعة الوسط، ودخل المهاجمون مقر المطبعة عنوة، وهددوا الموظفين الذين كانوا يعدون لطباعة الصحيفة، ثم قاموا بتحطيم المطبعة مما أدى إلى تعطيلها.

وأصدرت لجنة حماية الصحفيين وقتها بيانا قالت فيه إن حكومة البحرين مسؤولة عن سلامة الصحفيين والأمن المادي للمرافق الصحفية، وطالبت السلطات بوجوب ملاحقة جميع المسؤولين عن الاعتداء على صحيفة الوسط.

وظل بعض المهاجمين متواجدين خارج مقر الصحيفة في وقت لاحق من ذلك اليوم، وذلك في سلوك واضح لتهديد الصحيفة. وكان منصور الجمري رئيس تحرير الصحيفة قد صرح بأن الوسط مستهدفة فيما يتصل بتغطيتها للتظاهرات السياسية.

16 مارس: محاصرة شارع البديع، ومقر صحيفة الوسط

قوات الأمن تهاجم المحتجين في دوار اللؤلؤة وتوقع العديد من القتلى والجرحى، ودبابات الجيش والحرس الوطني تجتاح الشوارع الرئيسية في البلاد وتحاصر القرى والمدن. وفي شارع البديع حيث مقر صحيفة الوسط، حاصرت الدبابات والمدرعات كل المداخل الرئيسية وشلت الحركة تماما بعد حملة قمع راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى.

وعم الرعب شوارع البحرين التي بدت كساحة حرب، وخصوصا شارع البديع. بينما صرح منصور الجمري، رئيس تحرير الوسط، لقناة الجزيرة قائلا إنه والصحيفة في موقف عصيب جدا، حيث لا يستطيع الصحفيون العمل على الأرض ولا حتى الوصول إلى مبنى الصحيفة، وعبر عن شكه في أن يكون قانون السلامة الوطنية الذي أعلنه الملك تمهيدا لمنع العمل الصحفي كذلك.

2 أبريل: وقف صدور صحيفة الوسط.

أمرت وزارة الإعلام بإغلاق صحيفة الوسط "كبرى الصحف البحرينية المستقلة" بتعبير لجنة حماية الصحفيين، ثم أجبرتها على إجراء تغيير في إدارة تحريرها، وذلك إثر محاكمة تلفزيونية للصحيفة في إحدى حلقات برنامج "الراصد" الشهير على تلفزيون البحرين.

ولم تظهر صحيفة الوسط على أكشاك الصحف يوم الأحد 3 نيسان/أبريل 2011 كما حجب موقعها الإلكتروني داخل البحرين، وقد اتهمت وزارة الإعلام الصحيفة "بالتلفيق والتزييف المتعمد للأخبار المتعلقة بالاضطرابات"، إلا أن رئيس هيئة شؤون الإعلام رفع الحظر عن الصحيفة بعد استقالة رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض ومدير الأخبار المحلية عقيل ميرزا.

وصرح الجمري وقتها بأن "الاستقالة كانت قراراً صعباً إلا أنها كانت الشيء الذي يلزم القيام به لحماية الصحيفة ومصدر عيش العاملين فيها" وأكد أن الصحيفة تعرضت لحملة قاسية من التخويف من قبل السلطات. وكان الجمري يحاول الاتصال بالبرنامج ليرد على الاتهامات إلا أنه لم يسمح له، في حين ادعى مذيع البرنامج أنهم دعوه للحلقة ورفض الحضور. وبحسب حوار منشور معه كان الجمري يخطط لمواجهة ما هو أسوأ تلك الليلة، وقد رتب مع أصدقائه أن يعتنوا بأبنائه إذا ما اختفى في مراكز الاحتجاز كما حصل لآخرين.

وفي اليوم التالي، عُرض أمامه واثنين من زملائه أن يختاروا بين أمرين: إما أن يستقيلوا وإما أن يتم إغلاق الصحيفة. فقرر الجمري ومدير تحرير الصحيفة ومحرر الأخبار المحلية أن يستقيلوا.

2 أبريل: حرق عدد الوسط الأخير

مجموعة تطلق على نفسها "شباب ساحة الشرفاء في البسيتين" تنشر فيديو لأشخاص يقومون بإحراق العدد الأخير من صحيفة الوسط بعد قرار إيقافها، حيث يتلفظ أحدهم بشتائم طائفية ضد القائمين على الصحيفة ويهاجمها بأبذأ الأوصاف، ثم يشعل فيها النار معبرا عن أمنيته بأن يكون هذا هو العدد الأخير دون عودة، وأن يكون مصير رئيس تحرير الصحيفة منصور الجمري "الحرق مثل صحيفته"، لترتفع بعدها صيحات "التكبير" احتفالا من الحاضرين.

6 أبريل: طرد صحافيين خارج البلاد

طردت السلطات البحرينية مدير التحرير الجديد في صحيفة الوسط الصحافي علي الشريفي، والكاتب في الصحيفة رحيم الكعبي، وهما عراقيان، وذلك دون أن تبين أية أسباب.

11 أبريل: محكمة الجمري ورفاقه

أعلنت النيابة العامة في البحرين بأنها ستوجه تهما جنائية ضد ثلاثة من كبار المحررين في صحيفة الوسط، حيث واجه رئيس التحرير منصور الجمري ومدير التحرير وليد نويهض ورئيس قسم الأخبار المحلية عقيل ميرزا تهمتي "نشر أخبار كاذبة والإضرار بالصالح العام للدولة" واعتبرت جهات متعددة ذلك حملةً مُسيسة للنيل من الوسط، فيما كشفت الصحيفة بأنها استُدرجت لكي تنشر أخبارا كاذبة لتُستخدم فيما بعد كذريعة للتلاعب بأكبر صحيفة مستقلة في البلاد.

وقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن الجمري إقراره بأن المواد الإخبارية التي تحقق فيها الحكومة قد "طُبعت بطريق الخطأ" ولكنه أفاد بأن الصحيفة لم تتعمد نشر معلومات مضللة. وقال إن تحقيقا داخليا أظهر بأن المواد الإخبارية الست الكاذبة، التي زعمت وقوع سوء سلوك حكومي، أتت من عناوين بريدية إلكترونية مختلفة، ولكنها صدرت من عنوان بروتوكول إنترنت واحد (IP Address). وتظهر التحقيقات التي أجراها الجمري أن الحكومة كانت مصدر التقارير الكاذبة التي تم اتهام صحيفته بنشرها، وتوصلت تحقيقات "لجنة حماية الصحفيين" إلى النتيجة ذاتها.

12 أبريل: مقتل عضو مجلس إدارة الوسط كريم فخراوي

قتل المستثمر والناشر البحريني كريم فخراوي، وذلك بعد أسبوع من اعتقاله. وكان فخراوي قد توجه إلى مركز شرطة في 5 أبريل/نيسان لتقديم شكوى بأن السلطات كانت تهم بهدم بيته، ليخرج بعد أسبوع قتيلا. وزوّرت السلطات سبب وفاته بتصريح رسمي قالت فيه إنه توفي جراء فشل كلوي، في حين أظهرت الصور جثته مغطاة بالكدمات والجروح، ثم أثبت تقرير بسيوني تعرضه للتعذيب الشديد حتى مقتله.

وفخراوي هو أحد مستثمرين عديدين في صحيفة الوسط، و ناشر كتب، ومالك أكبر مكتبة لبيع الكتب في البحرين، وعضو في جمعية الوفاق، جمعية المعارضة الرئيسية في البحرين. وقد كان منصور الجمري رئيس تحرير الصحيفة هو آخر من تحدث إلى كريم فخراوي وهو يهم بدخول مركز الشرطة، وذلك لإبلاغه عن جلسة مجلس الإدارة الطارئة في أعقاب البرنامج التلفزيوني ووقف صدور الصحيفة.

21 أبريل: توقيف الصحفية أماني المسقطي

الصحفية أماني المسقطي، وهي أيضا تعمل في صحيفة الوسط، تتعرض للاحتجاز في مطار البحرين الدولي لدى عودتها من مصر. ثم يتم لاحقا تحويلها إلى مركز شرطة في المنامة للتحقيق معها، ثم يفرج عنها بعد عدة ساعات من ذلك.

25 أبريل: اعتقال الصحفي حيدر محمد

30 رجلا من عناصر الشرطة بالملابس الرسمية والملابس المدنية يداهمون منزل الصحفي في صحيفة الوسط حيدر محمد النعيمي، ليخرجوه إلى الشارع ويعتدون عليه بالضرب، واقتيد النعيمي إلى مكان غير معلوم، وكان مصيره مجهولا، حتى أفرج عنه بعد عدة شهور.

2 مايو: إدارة الوسط تقرر إغلاق الصحيفة

مجلس إدارة الوسط يقرر التوقف عن إصدار الصحيفة التي تعتبر أبرز صحيفة يومية في البلاد، وذلك اعتبارا من 9 مايو/أيار، ثم يعدل عن قراره بضغوط من الديوان الملكي ورئيس هيئة شئون الإعلام.

7 يوليو: الصحفية مريم الشروقي تستدعى للتحقيق

استدعيت مريم الشروقي، والتي تعمل في وزارة التربية أيضا، للمثول للتحقيق في المدرسة من قبل مدير قسم التعليم الخاص، وقد جرى معها تحقيق لمدة ثلاث ساعات ونصف بشأن انتمائها المزعوم لإحدى الجمعيات وحول كتاباتها في صحيفة الوسط، وواجهت الشروقي تهديدات عدة فيما بعد فرض قانون السلامة الوطنية.

4 أغسطس: عودة منصور الجمري رئيسا للتحرير

مجلس إدارة شركة دار الوسط للنشر والتوزيع يجتمع برئاسة نائب الرئيس فيصل جواد ويقرر إعادة تعيين منصور الجمري رئيساً للتحرير، وذلك بأغلبية الأصوات. لتستنفر أجهزة السلطة الإعلامية وعلى رأسها وكالة أنباء البحرين التي استلت تصريحا من رئيس مجلس الإدارة فاروق المؤيد يرفض فيه القرار ويهاجمه.

وفي اليوم التالي رجع اسم الدكتور منصور الجمري رئيسا للتحرير واستأنف عموده الصحفي الذي نشر استثنائيا في الصفحة الأولى إلى جانب خبر عودته الذي تصدر عناوين الصحيفة. وفي 7 أغسطس/آب، اجتمعت عمومية الشركة لتقر رجوع الجمري رغم رفض عدة أعضاء في مجلس الإدارة، وبعدها بأيام ينتخب عادل المسقطي رئيسا لمجلس الإدارة خلفا للمستقيل فاروق المؤيد.

تابع تتمة التقرير

على موقع مرآة البحرين

«مرآة البحرين» تحاور رئيس رابطة الصحفيين عادل مرزوق:

نمثل شريحة أرادت السلطة سحقها.. وتقاريرنا أصبحت «ثقة» المنظمات الدولية

اعتبر رئيس رابطة الصحافة البحرينية عادل مرزوق أن البحرين تعيش أسوأ مرحلة في تاريخها الصحافي، واصفاً ما حدث ولا يزال يحدث للصحافيين والإعلاميين بـ "الكارثة"، والذين عدهم "شريحة مجتمعية أرادت الدولة أن تسحقها". وأكد مرزوق في حوار مع "مرآة البحرين" نجاح الرابطة في إحراج السلطة دولياً، وبالنسبة لجمعية الصحفيين البحرينية، أشار إلى أنها قطعت آخر خيوط الثقة بها في الجسد الإعلامي. وكشف مرزوق أن الرابطة بصدد اتخاذ الخطوات الأخيرة لتسجيلها رسمياً لدى السلطات الرسمية في المملكة المتحدة كمؤسسة غير ربحية. وفيما يلي نص الحوار:

مرآة البحرين: بداية، ما هي الآلية التي تتبعها الرابطة من أجل التواصل مع الصحافيين البحرينيين في الداخل والخارج؟

تأسيس الرابطة في الأساس كان نتيجة توافق بين الصحافيين في الخارج، أولئك الذين استطاعوا الخروج قبل اعتقالهم والتنكيل بهم من جانب السلطات الأمنية في البحرين.

كان لابد لنا كصحافيين وإعلاميين من التقارب والتنسيق المشترك، وعليه تأسست رابطة الصحافة البحرينية في 9 يوليو في العاصمة البريطانية لندن لتضم الصحافيين البحرينيين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا واستراليا والمانيا وبعض الدول العربية، وارتأينا أن لا تقتصر الرابطة على الصحافيين بل أن تشمل المصورين والمدونين الذين كانوا يعانون لذات السبب، وهو التعبير عن آرائهم بحرية.

عقدنا اجتماعات مطولة مع الاتحاد الدولي للصحافيين والمنظمات الدولية المعنية بحرية التعبير وقدمت لنا استشارات ومساعدات مهمة عدة، ونخص نقابة الصحافيين البريطانية NUJ التي احتضنت أول اجتماعاتنا مع الاتحاد الدولي.

أما بالنسبة لداخل البحرين، تعتمد الرابطة على آليات عدة للتواصل، لدينا اليوم اكثر من 80 عضوا مسجلا، ولدينا خط تواصل مستمر عبر أعضاء الرابطة، ولا نستطيع الكشف عن هوياتهم حفاظاً على سلامتهم الشخصية.

المرآة: كيف تقيم الرابطة الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون البحرينيون حتى اليوم؟

عملنا بجد لتوثيق الإنتهاكات والجرائم التي خلفها الحل الأمني في البحرين، وشهادتنا فيها تبعث على الحزن والأسى. تعيش البحرين بكل تأكيد أسوأ مرحلة في تاريخها الصحافي. وهي بحسب مراسلون بلا حدود فهي ضمن الدول العشر الأكثر قمعاً للحريات حول العالم. ما فعلته السلطة ممثلة في أجهزتها الأمنية بالإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونين منذ إعلان حالة السلامة الوطنية كان كارثة إنسانية بكل معنى الكلمة.

لقد تضمنت تقارير التوثيق لحالات الاعتقال والتعذيب والإقالات مشاهد وحقائق لم يشهدها تاريخ البحرين كله. تعليق المشانق الوهمية للصحافيين المعتقلين وسكب المواد القابلة للاشتعال على أجساد المعتقلين وملاحقتهم بالنار، كلها جرائم وانتهاكات لم تحدث للصحافيين في البحرين لا قبل الاستقلال، ولا بعده.

كان استهداف الصحافيين بعد 15 مارس 2011 منظماً، هناك تقرير رسمي خرج من جهة رسمية بأسماء الصحافيين الى جهاز الأمن الوطني وإدارات الصحف، بدأت الصحف في الإقالات وبدأ جهاز الأمن الوطني في الاعتقالات وجلسات التعذيب، وبالمناسبة، كل ما نشرناه من تفاصيل هو أقل بكثير مما حصل بالفعل، فبعض الزملاء لم يكشفوا الكثير من الجرائم والانتهاكات التي تعرضو لها، خصوصاً الزميلات اللاتي تم التحقيق معهن واحتجازهن.

المرآة: هل كانت لكم طرق للتدخل أو التواصل مع المعنيين من أجل تحريك ملف الانتهاكات أو الحد منه، سواء كانت في الداخل أو الخارج، وما أبرزها؟

بالطبع، عقدنا العديد من الاجتماعات مع الاتحاد الدولي للصحافيين والمنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن الصحافيين وحقوق الإنسان في لندن وواشنطن، وقدمنا لهذه المنظمات قوائم الصحافيين والإعلاميين وسجلات الانتهاكات، وقدم الاتحاد الدولي للصحافيين وهذه المنظمات مساعدات للحالات الإنسانية الطارئة داخل البحرين، وخارجها. لقد عملنا على فتح قنوات مع المنظمات الدولية الحقوقية في هذا الصدد، وتركنا لهذه المنظمات اتخاذ القرارات ونمط المساعدات التي تراها بحسب أنظمتها الداخلية.

كما مارسنا ضغوطاً شديدة على النقابات العمالية العربية والدولية لمخاطبة السلطات السياسية في البلاد والضغط عليها، ونجحنا في نقل قضيتنا والدفاع عن المعتقلين من الصحافيين والمدونين والمصورين، واليوم نحن ننسق مع جميع النقابات ولدينا العديد من التفاهمات. وتعتبرنا المنظمات الدولية المصدر الأكثر ثقة لنقل ما يحدث في البحرين. لقد حرصنا منذ البداية على العمل بمهنية في كل تقاريرنا وانشطتنا.

المرآة: كيف تقيمون أوضاع الصحافيين في الخارج، وهل من مساع حقيقية او جادة لعودتهم كما يشاع بين فينة واخرى؟

لا يمكن الحديث عن عودة الصحافيين في الخارج ما دام الصحافيون في الداخل تحت المقصلة، جاءنا بعض الوسطاء ولا أدري إن كانوا وفوداً رسمية بإيعاز من الدولة، أم لا. نحن واضحون تماماً، ما حدث ولا يزال يحدث للصحافيين والإعلاميين هو كارثة، ولسنا قضية أفراد ليتم إقناعنا بالعودة، نحن نمثل قضية شريحة مجتمعية أرادت الدولة أن تسحقها. نحن مؤمنون بأن الحريات الإعلامية والصحافية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأزمة السياسية في البلاد. وحرية التعبير التي تمت استباحتها هي قضية شعب بأكمله، وليست قضية رابطة الصحافة البحرينية أو من ينتمون لها.

المرآة: إلى أي درجة يمكن القول إن الرابطة قد حلت محل جمعية الصحافيين، التي اعتبرها الصحافيون قد تخلت عنهم خلال الأزمة؟

حاولنا بقدر استطاعتنا كرابطة أن نقوم بواجب الدفاع عن الصحافيين والإعلاميين في البحرين، حين أسسنا الرابطة كان الكثير من الصحافيين معتقلين وكانوا يتعرضون للتعذيب ولمحاكمات جائرة في محاكم عسكرية، وكان – ولا يزال – الدفاع عن زملائنا هو الهم الأول، ونجحنا في إحراج السلطة دولياً وهو ما أتى بإنعكاسات مهمة في الداخل، ونخص مركز البحرين لحقوق الإنسان بالشكر لأنه بالفعل عمل بمفرده ومعنا على الكثير من الملفات.

بالنسبة لجمعية الصحافيين البحرينية، أقول للأسف، لقد قطعت آخر خيوط الثقة بها في الجسد الإعلامي داخل البحرين وخارجها، بل لعب بعض أعضاء مجلس إدارتها دوراً كارثياً حين شاركوا في محاكم تلفزيون البحرين ليتسببوا لاحقاً في أزمة صحيفة الوسط والوشاية بزملائهم الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم والتنكيل بهم في السجون وتقديمهم لمحاكم عسكرية.

في الحقيقة، لا أجد وصفاً يليق بمن شارك في التحريض على زملائه أو تبرير جرائم السلطة وانتهاكاتها خصوصاً فيما يتعلق بجرائم التعذيب. ذات مرة كنت أشاهد أحد برامج تلفزيون البحرين التي استهدفت الصحافيين وأنا أبكي، سألتني زوجتي ما إذا كنت خائفاً؟ قلت لها: لا، أنا أبكي لأن من يهاجمنا هو زميل يعرفنا تمام المعرفة، وهو يعلم جيداً أن كل ما يقوله كذب، لم يكن متوقعاً ابداً أن يشارك زملاء لنا في حفلة مجنونة

من الكذب والتشهير والتحريض على الاعتقال والتعذيب، وأسأل هؤلاء بصدق: هل كان مسلياً لكم ما حدث لنزيهة سعيد او فيصل هيات أو علي جواد أو حيدر محمد أو ريم خليفة أو عباس بوصفوان أو لميس ضيف أو أي زميل من زملائكم؟

لا أريد تسويق الرابطة باعتبارها الكيان الشرعي للصحافيين في البحرين، الكيان الشرعي هو ذلك الكيان الذي سنشارك فيه جميعاً لنضع قانونه الأساسي، ونختار إدارته في انتخابات عادلة وشفافة لجميع الصحافيين، أقول جميع الصحافيين ولا أستثني أحداً.

المرآة: وهل توجد حلقات وصل بين الكيانين، خاصة في ظل ما تردد عن رغبة الجمعية في «لم الشمل» وإعادة صحافيي الخارج، وما مدى صحة ذلك أساساً؟

لا يوجد أي اتصال حالياً، هم حاولوا إدخال الاتحاد الدولي للصحافيين في الموضوع عبر ما أطلقوا عليه بالمبادرة. والاتحاد لم يبدِ اهتماماً بالموضوع لأنه لا يريد أن يتورط بضمان سلامة الصحافيين وإعادتهم، وموقف رئيس الاتحاد الدولي (جيم بوملحة) واضح للجميع.

ولابد ان أشير هنا إلى نقطة هامة، هل علينا أن نفهم من طرح الجمعية للمبادرة أنها كانت المسؤولة عن إقالة واعتقال وتعذيب أكثرمن 145 إعلامياً وصحافياً، وهي بالتالي تطرح مبادرة الصلح؟

نحن مؤمنون بأن الجمعية لعبت دوراً لم يكن لها أن تلعبه في الأزمة، وأن بعض أعضاء مجلس إدارتها شاركوا في الانتهاكات والجرائم عبر التحريض والمشاركة في المحاكم التلفزيونية. لكننا نؤمن أن من أدار كل هذا هي الدولة ممثلة بسلطاتها السياسية والأمنية.

نحن اليوم كرابطة وكصحافيين جزء من الأزمة السياسية في البلاد، متعلقون بكل التفاصيل خصوصاً توصيات لجنة بسيوني، وهي التوصيات التي لم تنفذ منها الدولة أي توصية. تريد هيئة شؤون الإعلام أن تقول إنها نفذت التوصيات عبر توقيع عقود تدريب مع بعض القنوات والإذاعات، وهذا استهزاء مرفوض.

الانتهاكات لم تكن بسبب ضعف مهني، بل بسبب سياسة تم فرضها على المعدين والمذيعين وكافة العاملين في التلفزيون الحكومي والصحف القريبة من السلطة. من أمر بإنتاج تلك البرامج، وأدارها، وقام بتوجيهها

هو المسؤول وهو من يحتاج لدورة تدريبية في الإنسانية قبل المهنية.

فلنعد لأرشيف الإعلام الرسمي حين كانت الشيخة مي وزيرة للإعلام، لقد وقعت عشرات العقود التدريبية للموظفين والعاملين مع كبريات القنوات الفضائية، ما الذي تغير؟!. لا شيء.

المرآة: ماذا عن النقابة، وكيف ترون تعدد الكيانات في ظل عدم فاعليتها، وإلام يؤشر ذلك؟

شخصياً أنا مع حرية تعدد النقابات في الإطار الدولي الذي أتاح حرية تعدد النقابات في المجتمعات المدنية، ولكن في البحرين لا أجد ذلك مجدياً، خوفا من الوقوع في المستنقع الطائفي. وبالنسبة للصحافيين، لا يمكنني أن أقبل أو أن أشارك في نقابات على تفصيل الطوائف. أنا لا أعترف بصحافي شيعي أو سني، ولا أقبل الانضمام لنقابة شيعية أو سنية. أنا اعترف بالصحافي البحريني، والنقابة البحرينية.

المرآة: هل تم إشهار الرابطة رسميا، ما المستجدات بخصوص ذلك؟

واجهتنا في البدء بعض الصعوبات في تسجيل الرابطة، ولكننا انتهينا منها فعلياً. ونحن الآن في الخطوات الأخيرة لتسجيلها رسمياً لدى السلطات الرسمية في المملكة المتحدة كمؤسسة غير ربحية.

المرآة: بعد التقرير النوعي «الكلمة تساوي الموت»، ما أبرز خطواتكم أو مشاريعكم القادمة في توثيق انتهاكات الصحافيين البحرينيين؟

التقرير قدمناه للمنظمات الدولية وعزز من ثقتها بنا. المفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي للصحافيين ومنظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحافيين (الولايات المتحدة) والعديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية التعبير وحقوق الإنسان أصبحت تعترف بنا باعتبارنا المصدر الرئيس لتوثيق حالة الإعلام والصحافة في البحرين.

تلقينا إشادات كبرى بالتقرير من كل هذه المنظمات، ونحن الآن ننظم الإضراب العام عن الطعام لجميع الصحافيين والإعلاميين في اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف 3 مايو 2012. وهي رسالة احتجاج دولية لكل من تعنيه حرية التعبير وفق ما توافقت عليه الإنسانية. إضافة إلى إصدارنا لتقرير (الجوع من أجل الحرية). وهو تقرير أولي سيتبعه التقرير السنوي الذي سيكون برعاية إحدى المنظمات الدولية المرموقة في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير.

كما سنبدأ في تفعيل أنشطة «مركز كريم فخراوي للدراسات الإعلامية» و«مركز زكريا العشيري للإعلام الجديد»، تكريماً لذكراهم، وتخليداً لتضحياتهم الوطنية النبيلة.

المرآة: من وجهة نظركم، ومتابعتكم، الإعلام البحريني عموماً... إلى أين؟

بحجم الانتهاكات والجرائم التي تعرض لها الجسد الإعلامي في البحرين نحن في أزمة، وهي بالتالي أزمة عميقة ومتشعبة. لكن في السياق ذاته، الصحافيون البحرينيون أثبتوا أنهم رقم صعب على السلطة التي حاولت اختطاف الصحافة والإعلام وتجييرهما لصالحها.

نحن كصحافيين لسنا معارضة أو موالاة، نحن مواطنون أعطانا المجتمع امتيازات خاصة وحصانة رمزية لنتأكد من أن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعمل لصالحه كما يتطلع ويأمل. هذا الدور الرقابي الهام هو اليوم دور معطل داخل البحرين، وهذا مؤشر خطير ولا يمكن أن يستمر.

أعتقد أن ما شهدته البحرين يقتضي قبول مؤسسة الحكم بأن استحقاقاً تاريخياً لابد من أن يتحقق على الأرض، وضمان حرية التعبير والحريات الصحافية والإعلامية هو جزء لا يتجزأ من الحل السياسي.

لا يبدو أن السلطة تسير في هذا الاتجاه، فالحل الأمني لا يزال قائماً، وتقرير بسيوني لم يحدث تغييراً حقيقياً في سياسات الدولة للأسف، وبالتالي فإن الطرف المتشدد في مؤسسة الحكم لا يزال سيد القرار.

الذي يجب أن ندركه كصحافيين وإعلاميين أننا نحمل أمانتين اثنتين، أمانة الوفاء لمهنتنا ورسالتنا المجتمعية ومبادئنا الوطنية أولاً، وأمانة نقل الحقيقة وطموحات هذا الشعب في حريته وكرامته ثانياً. وهذه أسمى رسالة نحملها، وأسمى ما يستحق أن نعمل فيه، ولأجله.

مرآة البحرين: ذاكرة الثورة

علي داوود

لن نعرف حجم المهمة التي اضطلعت بها مرآة البحرين وهي تحتفل بإكمال عامها الأول ما لم نضعها في قبال الصحف البحرينية اليومية التي مازالت تتظافر على إنتاج بدائل للحقائق المتوافرة على الأرض، حيث الحكومة التي سرقت مستقبل الناس بمثل ما سرقت ماضيهم وحاضرهم لا تزال تجهد لسرقة الحقيقة، وإعادة تدويرها، في محاولة للتغطية على كل الفضائح التي شاركت المرآة في جعلها تحت دائرة الضوء، فضائح أثمرت حقبة مشهودة من الكذب الرخيص، والتزوير العلني، وكل ما لا يليق بعاقل فضلاً عن إعلامي يؤمن بأخلاقيات المهنة.

وفي مشهد منذور للخراب، وفي ليل طويل مازلنا نعيشه مع الإعلام الرسمي ومروياته الكاذبة، كانت الناس بحاجة إلى مرآة عاكسة كمرآة البحرين تحكي لها عن أوجاعها، وعن سيرة الخيانات التي كتبها المثقفون والمتسلقون من أرباب المال والسياسة، وعن صبر الأمهات، وأحلام اليافعين في طرقات الثورة، وعن وعود الشهداء الذين وهبوا العابرين إلى التغيير فسحة من ضوء.

لن تبدو هذه الصحيفة الإلكترونية عصية على التصنيف، فقد ولدت مع انهيار آخر أمل بصحافة حرة في هذا البلد، وبعد مصادرة المواقف والآراء، وتوسيع دائرة التنكيل بالإعلاميين الذين جاهروا باعتراضهم على دموية النظام وآلته القمعية، وسعوا إلى تقديم شهاداتهم للتاريخ ضد ما تؤسس له السلطة من تشطير طائفي وتغليب لمنطق القبيلة وتعطيل للتشريعات والقوانين.. هي منحازة عن سابق إصرار لهذا الشارع المكابر على جراحاته، والذي يبدو غالبا خارج حيز السرد في القنوات الفضائية الشهيرة، وداخل أقفاص الإتهام المتكاثرة في صحف العرب العاربة.

لنتذكر كل الملفات التي نجحت مرآة البحرين في تحريرها، وزحزحة المرويات الرسمية عنها، كملف شوكة الأطباء، وملف الكراهية، وملف التعليم، وملفات الضحايا. فقد كانت الشاهد على أنها لا تقف عند حدود تعقب الأخبار وتوثيقها، بل هي تحرص على كتابة تاريخ هذه المرحلة، كتابة تقترب من ذاكرة الناس في الميدان وشهاداتهم لتفرد لها المساحة التي تستحق في دفاتر الثورة، ودفاتر الزمن الآتي.

وتبقى كتابة الحقيقة في أحداث البحرين مهمة غير منجزة، مهمة مفتوحة يشارك فيها الفاعلون على الأرض، والمدونون، والمصورون، وكل الذين تركوا أثراً على هذا الطريق الطويل باتجاه التغيير، وتبقى «مرآة البحرين» الدليل على أنها مهمة ممكنة التحقيق، بل وضرورية حتى لا ننتهي عمياناً في فضاء إعلامي تحكمه صفقات المال ومعادلات السياسة.

المرآة.. استثناء في إعلام المعارضة

عباس بوصفوان×

ليست «مرآة البحرين» استثناء من كونها نشاطا إبداعيا، ارتبط بحراك 14 فبراير، الذي هو بحق انتفاضة بحرينية إبداعية وغير مسبوقة. والإبداع لا يعني التمام والكمال، وأنه لا يحتمل النقد، بل لعل الإبداع هو ما يحرك النخبة والجمهور للانخراط فيه، والحديث عنه بهدف إغنائه، واعطاء وصفات لتطويره والنهوض به، وترديد عبارات: لو كان كذا لكان أفضل.

وإذا كانت «المرآة» بهذا المعنى إبداعا، كما هو إبداع الأطباء والمعلمين والحقوقيين والنقابيين والمدونين.. النساء والرجال والشباب.. والأطفال.. مما لا يحيل المرآة استثناء ضمن مفردات جلها إبداعية في مشهد الثورة المجيدة، فإن «المرآة» بحق هي خطوة رائدة للإعلام المعارض.كيف؟

لقد شكلت صحيفة «الوسط» على الدوام، ومازالت، نموذجا إيجابيا لإعلام يحاول وضع مسافة بينه وبين النظام، ويجتهد للتواصل مع الجمهور، ويبث معاناته وطموحه. وتفضل «الوسط» أن تعتبر نفسها صحيفة وطنية تتلاقى فيها كل الأصوات، وهي تفخر باستقلاليتها، ولا تستخدم ضمن تعريفها لنفسها مصطلح صحيفة معارضة، أو حزبية.

وقد أتاح لها ذلك مساحة معتبرة من الحديث باسم تيار يسعى للإصلاح، بما في ذلك جهات داخل منظومة الحكم، وأخذا بالاعتبار ضوابط اللعبة السياسية القائمة، في بلد مازال يعيش تحدي تقليص صلاحيات العائلة الخليفية الحاكمة.

بيد أن اعتدال «الوسط» ذاك لم يوفر عليها غضب سلطة فاجرة، تعتبر كل من ليس معها: ضدها. وإذ يغيب عن «المرآة» عبارة «من نحن»، التي تعرف عادة هوية الموقع الإلكتروني وأهدافه، فإن المتابع لابد وأن يلحظ أنها جهة إعلامية معارضة، داعمة لانتفاضة اللؤلؤة صراحة، ودون لبس، لدرجة أن قراء كثر يعتبرونها ناطقا، أو أحد أبرز الناطقين باسم تيار 14 فبراير العريض .

هذا التيار الذي يضم خليطا من الفاعلين السياسيين المختلفين في التوجهات والرؤى وأساليب العمل السياسي والميداني، بدأ بالتجمعات الشبابية الميدانية، مرورا بتحالف الجمهورية، وانتهاء بالجماعات السياسية المرخصة، وبينهما جماعات مهنية ونقابية وتجارية وحقوقية وإعلامية عريضة.

إذا، فإن المرآة بهذا المعنى ليست أداة إعلامية حزبية، إنها تعبير عن تيار جامع يدفع بالمطلب التغييري في البحرين. ويمكن أن أدعي أنها لتجربة رائدة، بأن تجد قناة إعلامية معارضة يلتقي فيها تيار يطالب بإسقاط النظام، ويرفع شعار يسقط حمد، وآخر يتبنى مقولات الملكية الدستورية، وخيارات تسووية.

ذلك أن النشرات الإعلامية للوفاق ووعد والتجمع القومي وحركة أحرار البحرين وغيرها.. عادة ما تغطي جل صفحاتها أفكار القائمين عليها، لكن في «المرآة» يحضر الجميع، دون استثناء. وإذا يقول البعض بأن الوفاق تحضر أكثر، فلأنها ـ حقيقة ـ حاضرة أكثر من غيرها في جل المحافل الإعلامية.

بيد أن ما يحضر أكثر في «المرآة» هم الفاعلون الحقيقيون على الأرض، الذين يواجهون الرصاص والدبابات والمسيلات الخانقة، وأولئك الذين في المصانع والوزارات والمحاكم والمعتقلات والمشافي والمقابر، حيث يحظى الشهيد والسجين والمفصول بما يليق بدوره في الثورة، فيما يرتبك المعذبون والمدافعين عنهم لأن أسماءهم تحضر صراحة، وليس بين السطور. أقول ذلك، لأن تواري القيادات السياسية لصالح أبطال الميدان للفتة عظيمة تستحق المرآة والقائمين عليها التصفيق الحار.

وصحيح أن المرآة صحيفة معارضة، بيد أنها تعتمد المعلومة أساسا لكتابة الخبر وما وراء، فيما نعرف أن الأقنية المعارضة تتجه تقليديا للتهويش والتهويل والمبالغة والتفليق، وهو أمر يكاد يختفي في تجربة تحتفي اليوم بالذكرى الأولى لانطلاقتها.

وفي الحقيقة، فإنه يكاد يجمع الكل بأن المعارضة انتصرت إعلاميا على السلطة. وصحيح أن لذلك بعدا جوهريا يتعلق بصعوبة الدفاع عن الدكتاتورية والقتل والتعذيب، لكن الصحيح أيضا أن لا يحسن صاحب الحق الدفاع عن قضيته، بيد أن المرآة طالما أحسنت قول الحق والدفاع عنه.

× صحافي بحريني.

الصّحافة العنيدة

نادر المتروك×

ليس صُعباً إثبات أنّ الصّحافة في البحرين مرّت بأسوأ مراحلها -على الإطلاق- خلال العام المنصرم. يمكن التأكيد أنّ انزلاق المشاريع الصّحافيّة، وبوتيرة متسارعة، باتجاه الرّؤية الرّسميّة، هو الصّورة العامة للصّحف اليوميّة الصّادرة في هذه البلاد غير الآمنة. كان يُفترض أن تؤدّي صحيفة «الوقت» دوراً مختلفاً. وهي فعلت الاجتهاد المختلف طوال فترة صدورها. مع انقطاعها المفاجئ، واجهت صحيفة «الوسط» وحيدةً محنةً من نوع آخر. السّؤال الذي يُرِوادُ المهتمّين بالصّحافة وحرّية الكلمة اليوم، هو: كم من الوقت، والجُهد، يحتاجه الوسط الصّحافي لاستعادة بعض مكانته المسحوقة؟

الصّورة التّلميعيّة التي انكبّ النّظام على تثبيتها في السّنوات التي سبقت ثورة 14فبراير؛ لم تبتعد عن موضوع الصّحافة، حيث أعطى أولويّة ما لإيجاد مشاريع صحافيّة جديدة، ولم يُبد ممانعة أوّليّة ضد الخروجات المنضبطة التي أبدتها بعض الصّحافة. كان واضحاً أنّ الإجراءات القمعيّة التي استقرّت عليها الصّورة النّمطيّة للنّظام طيلة العقود الفائتة، بانتظار إزاحة موسّعة، ولكن مقنّنة أيضاً. عمليّة تصحيحيّة تطال الإنتاج الإعلامي، ولكن من غير المساس بالعلامات النرجسيّة التي تميّز بها أقطاب الحكم. جاء مشروع «الوسط»، و«الوقت» لاحقاً، لتعزيز تلك العمليّة المعقّدة. إذن، ولأنّ الأمر يتعلّق بالتغطية العامة، والرّؤية الإجماليّة للأوضاع، فقد كان من الطّبيعي أن يشّرع النّظام في إعادة تشكيل النّمط الصّحافي الموروث.

في العُمق، لم تتحوّل الصّحافة في البحرين إلى مستويّات الحرّية الحقيقيّة. ينسحب ذلك على ألمع التجارب الصّحافية أيضاً. ظلّ الرّقيب جاثماً. ولم تتخلّص الصّحف من الممنوعات المسبقة. للدّقة، لم تكن الأرضيّة «الصحافيّة» مهيأة آنذاك للإقدام على ذلك التخطّي «القتالي». المفارقة، أنّ هذا اللّون من التخطّي، أقدمت عليه الصّحيفة الوحيدة المستمرّة، غير المحسوبة على «النّظام»، أي الوسط، وخلال الحقبة الأشدّ سواداً، واستطاعت أن تفعل – ولا تزال - ما يندرج تحت بند «الصّحافة العنيدة». تمّ ذلك بفضل شخصيّة قويّة، مليئة بروح القتال والمشاكسة، تمثّلها منصور الجمري. الأخير، سيكون واحداً من رموز الصّحافة الحديثة في البحرين، ليس فقط لأنه وفّر البيئة الصّحافية المناسبة لولادة جيل صحافي شاب، غير محسوب على مدرسة «وكالات الأنباء»، واجترار المواد الجاهزة الصادرة عن الأخيرة. من هذه الناحية، يمكن القول أن البحرين لم تحظ – طوال تاريخها – بصحافة حرّة حقيقيّة، ولكنها بالتأكيد حفلت بأسماء عديدة من الصّحافيين الأحرار.

خلال الشّهور الأولى للثّورة، وحين امتدّ البطش باكراً للصّحافة، كان من اللافت أنّ التهديد الذي تعرّضت له آخر الصّحف المستقلّة، الوسط، شديداً في دلالته، ومباشراً. حوكم الجمري، وتعرَّض للإهانة من قِبل الإعلام الحكومي، وشُنّت ضدّه هجمة منظّمة، انتهت بتوقيف الصّحيفة. كان يُراد إغلاقها نهائيّاً. لم يكن متوقّعاً أن يعلو الصّوت في ظلّ قانون الطوارئ الذي نفّذته الدّبابات المدعومة من النظام السّعودي. المفاجأة كانت في الاتجاه الآخر. أبدى الجمري صموداً مميّزاً، ورفض الانصياع للإرادة التدميريّة التي أرادت إقبار المشروع الذي بناه طوبة طوبة. استثمر رئيس تحرير «الوسط» مخزونه القديم، وحرّك علاقاته المؤثرة، واستطاع أن يتغلّب على خصومه الكبار. استرجع الجمري الصّحيفة مجدداً، وقد كانت على وشك أن يبتعلها التنين. هذه الاستعادة «الجريئة» لا تنفصل عن مرحلة «التدجين» المؤقتة التي كان يُخطّط لها إبان استلام عبيدلي العبيدلي رئاسة التحرير، وقبل أن يترك الأخيرُ كلّ شيء ويذهب خارج الجريدة. يُمثّل هذا المقطع «الدراماتيكي» إشارة مختصرة لطبيعة المحنة البشعة التي أحاطت بالصحافيين في البحرين. كانوا محاطين بأنواع شتّى من الإخراس وإزهاق حرية الكلمة، وحرّية الحياة.

من جانبٍ آخر، ولّدت ملاحقة الصحافيين، والتضييق عليهم - لأسباب تتعلّق بتأييدهم الثّورة، والتعاطف مع مطالبها الديمقراطيّة – تشجيعاً على كتابة الإزعاج، وكان لوسائل الاتصال الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) الفضل الأكبر في ذلك. تحوّل النّاس إلى إعلاميين، ومارسوا دوراً صحافياً فاقَ الأدوار الإعلاميّة (التّضليليّة) للسّلطة. كان حضور بعض الصحافيين المحترفين داخل الفضاء الافتراضي أثره في إضفاء جدّية ملحوظة في الكتابة الإلكترونيّة، إلا أنّ الجسارة التي يُتحيها هذا الفضاء شجّع على تجريب الممنوعات، وتجاوز الخطوط الحُمر، لاسيما في ظلّ «جسارة» الأجهزة الأمنيّة المختلفة في اقتراف الانتهاكات. سطّرت الكتابة عبر وسائل الاتصال الحديث «ملحمة» وفيرة في مجابهة التضليل الرّسمي، ولم تستطع السّلطة – رغم التكاليف الباهظة – مجاراة الإنتاج الإعلامي والصّحافي والدّعائي «الأهلي»، وفي هذا الصّدد كان مفهوماً اتهام المستشار الأمني جون بيتس للبحرينيين بإساءة استخدام هذه الوسائل، واستعمالها لتشويه حقيقة الأوضاع في الدّاخل!

التحسينات الإعلاميّة التي أوجدها الإنتاج «الشعبي» ليس متوقّعاً منها أن تُعيد للصّحافة مجدها القديم. سيبقى نهوض الصحافة مرهوناً بنهوض الوطن وبولادة مشروع الدّولة الحديثة التي تحترم الحرّيات. عدا ذلك، فالصّحافة ستظل حبيسة الطارئين عليها، وستستمر ملاحقة كلّ منْ تسوّل له نفسه تمزيق هذا الغلاف الغليظ.

× كاتب بحريني

سنة أولى مرآة البحرين

أنور الرشيد×

ونحن نمُر في سنتنا الأولى لميلاد مرآة البحرين، التي تشرّفتُ بأن أكونَ أحدَ كُتّابِها على مدى عُمرها القصير، أستطيع أن أقول إنّ مرآة البحرين بإمكانياتها المتواضعة، والجهودِ الفردية التي يقوم بها بعضُ المخلصين لهذا الوطن، استطاعت أن تَكسَب عقول وقلوب واحترام كلِّ أهل البحرين. فيكفي مرآةُ البحرين فخرًا بأنّها هي الجريدة الإلكترونية الأكثر قراءةً في البحرين، لما تنقله من حقائقَ وحيثياتٍ وتحليلات، وتنقل عنها كُبريات الصحف والفضائيات، وهذا إن دلّ على شيء، إنما يدل على المصداقية التي كسبتها مرآة البحرين من خلال موضوعيتها، وترفُّعِها عن صغائر الأمور، وعدمِ الزج بها في أتون المماحكات السياسية.

فالموضوعية والمصداقية بالطرح هي التي أكسبت مرآة البحرين كلّ هذا الزخم، ويرى بعض المراقبين أنها تستحق أن تتحوّل لقناةٍ فضائية، فقاعدةُ المتابعين لها تُؤهّلُها بأن ترتقي وتتطور، لتُصبح قناةً فضائية، فكل المقوّمات متوافرة بها، من المصداقية، والحياديةِ، والمسؤولية، والرؤية، والهدف، والمهنية، واحترام عقول قرائها. كلُّها مقومات إن توفرت لأي أداةٍ إعلامية لا شك بأنّ النجاح سيكون حليفَها.

الإمكانيات المهنية هي التي تصنع أداةً إعلامية محترمة وليس الإمكانيات المادية، فالفضاء الإلكتروني مليء بالصحف والمجلات والقنوات الفضائية، وتُعد بالألوف في منطقتنا، ولكن العبرة ليست بإصدار مثل تلك الجرائد وإنّما بما تحويه من معلوماتٍ يركض وراءها المتابع. فالقيادة هي التي تقود ولا تنقاد، وهذا ما هي عليه مرآة البحرين، وهذا ما أثبتته خلال

يا صحافيي البحرين لا تصادقوا المسؤولين

أحمد البوسطة ×

القديم لا زال قديماً والجديد ينتظر الولادة

أنطونيو غرامشي

تعلمت من فارس الصحافة الكويتية، صاحب الكلمة المباشرة، الراحل محمد مساعد الصالح، ومن إحدى يوميات زاويته الشهيرة: الله بالخير، شيئاً مهماً في عملي الصحافي لازلت مقتنعاً بمضامينه ودلالاته وممارسته المحسوسة للعاملين في الحقل الصحافي، مفاده: إذا أردت أن تكون صحافياً ناجحاً يتوجب عليك ألّا تصادق المسؤولين. فحين نوازن هذه العبارة بحال الصحافة عندنا، وكذا حال بعض الصحافيين نجد "انحدارة جنبلاطية" ستتضح أمام ناظريك ما ذهب إليه فارس الصحافة الكويتية الراحل محمد الساعد.

لكم أن تتخيلوا ما يضعه المسؤولون عندنا في البحرين من شروط خمسة لتوجيه الصحافيين بجهاز لتحكم عن بُعد "الرمونت كنترول"، فأول هذه الشروط يُطلب منك أن ترى بعينهم، ثاني الشروط أن تسمع بآذانهم، وثالثاً أن تشم بخشمهم، والشرط الرابع، أن تتحدث بلسانهم وتفكر بعقلهم، وخامسهم كلبهم، يجب أن تمشي على مشيتهم.. هذا أو الكارثة!!

الكارثة هنا ليست مرتبطة بالمسائل المعيشية وسبل العيش فحسب، بل بأخلاقيات المهنة المفترض أنها محترمة وتجسد في أرقى تجلياتها في مبدأ بناء الحقيقة، ما يعني أنه على الصحافي عندنا، إذا أراد أن تصل لقمة إلى أفواه أطفاله، أو يتجنب نظراتهم اليائسة، ويأس زوجته، أن يلغي كل ما تعلمه وتدرب عليه في علم الصحافة من ذاكرته المهنية، خاصة المبدأ القائل: "لا سلطان على الكاتب الصحافي إلا ضميره!!".. وكفى المؤمنين شر القتال.

تقبل بهذا أو تضرب أسداسا في أخماس لاحتمالين تحتال بهما لاستمرار مزاولة المهنة لشخص مفترض أنه على قيد الحياة ليأكل وجبات ثلاث في اليوم لكنها مغمّسة بالذل: الاحتمال الأول، يقبل وأن كان على مضض بمقولة: "مَش العزاء يا عباس!!" أو تصبر على ما يواجهك، وما يقوله اليونانيون: المصيبة التي لا تقتلك.. تقويك، عندها تفوّض أمرك لقاسم الجبارين، فالصبر مفتاح الفرج!!. غير أني قرأت في مكان ما: إن الصبر حيلة يحتال بها من لا حيلة له!!

وفي هذه الحالات تواجه نوعين اثنين من الأصحاب والزملاء في المهنة، النوع الأول: يشدّ من أزرك كلما حلت بك مصيبة مرتبطة بعدم الاستقرار الوظيفي لهذه المهنة – مهنة المتاعب – ويردد عبارة مشهورة عند المناضلين البحرينيين: "طِيح واقف يا افلان!!"، وهناك من يردد عليك جزئية من حوار بطل الروائي الكبير الراحل عبد الرحمن منيف في رائعته "الأشجار واغتيال مرزوق، عندما يقول لصاحبه: لا تضعف، لا تضعف.. أتسمع ما أقول لك؟.. لا تضعف!!، أما النوع الثاني فيطرح عليك بمحبة وحميمية قولاً مؤثراً خوفاً على مصلحتك بقوله: يا صاحبي، لا تكن يابساً فتكسر ولا تكن ليناً فتُعصر!! (شيل من هلنكَة وحُط في هلنكَة).. "هذا هو النظام العالمي الجديد، فتكيّف معه".. أي هذا سِلك البلد وعليك أن تقبل بذلك وإلا تحمّل ما يواجهك.

كلا هذين النوعين مشروع رؤية، وبهما ما يحتمل الصواب والخطأ، فعبارة: "طِيح واقف" جميلة ورائعة وتدغدغ المشاعر، تسحرك وتعطيك القوة، ولكن مهلاً، هل رأيتم إنسان يسقط واقفاً إن لم يسنده أحد؟ حين تجد من يسندك يصعب إسقاطك.. فقط أود أن أنهي هذا الجدل بقول قرأته لثوار سلفادور مفاده: إن حمل الأفكار الجميلة سهل أيها الأخ، المهم كيف نجد وسائل لتحقيقها؟!.. هذه هي القضية!!.

مثلما واصل نظام الحكم في سياسة تبليد المجتمع وزرع الكراهية فيه عبر أجهزته الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة وصرف مئات الملايين من الدنانير لفرض الرأي الواحد والسيطرة الكاملة على المجتمع، استطاع شباب 14 فبراير بإمكانياتهم البسيطة، ومن خلال عملهم الميداني الشجاع أن يكسروا هذه المعادلة ويحرروا الإعلام من تدخلات الدولة، ويقتلوا الرقيب بتكنولوجيا العصر، ويعطوا العالم الصورة الحقيقية لمجتمع حيّ، مُبدع، مُحب للحرية والكرامة والديمقراطية، حيث كسبوا تعاطف المجتمع الدولي وتفاعله مع قضية شعبنا، بإعلام شعبي ميداني شجاع بخلاف الإعلام الرسمي الذي يدار في غرف مغلقة مملوءة بالدخان وتخرج تقاريره من مكاتب يجلس محرروها بمؤخراتهم على كراسي فارهة لم تلامس حقيقة ما يجري حولها على بعد أمتار، تماماً مثل شركات العلاقات العامة للنظام التي تحاول تبييض وجه الدكتاتورية القبيحة.

×صحافي بحريني.

عمرها القصير. لذا وفي هذه المناسبة من سنتها الأولى، وهذا النجاح الذي تحقق على يد جنودها المجهولين، الذين يواصلون الليل بالنهار، أقولُ لهم كلٌ عامٍ و أنتم بخير وإن شاء الله لا يكتمل العام الثاني، إلا وأهلُنا في البحرين قد اجتازوا أزمتهم. كلٌ المؤشرات تُشير إلى أنّ استمرار الوضع على ما هو عليه مستحيل، فالتسوية قادمة، ومؤشراتُها بدأت تلُوحُ بالأُفُق، فالصمود والابتعاد عن أساليب العنف هو الذي سيحقق معادلة النجاح.

×الأمين العام للمنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني

«غرفة خاصة» لهندسة «الفتن» ومتطوّعون لكن «قَبَضة»

وكر الدسائس والمؤمرات... هكذا تأسست صحيفة الديوان (الوطن)

تساؤلات كثيرة عن الهوية والهدف حملها الصحفيون مع الإعلان عن ولادة «الوطن». أمشروع سلفي أخواني سياسي، هو! أم مشروع سلطوي تحت مظلة المشروع الاصلاحي للملك! أم نتيجة طبيعية للزواج بين السلطة وكيانات الإسلام السياسي السنية، مقابل زواج العلمانيين المعارضين بالإسلام السياسي الشيعي المعارض؟

صحيفة سلفية على غرار «الوطن» الكويتية، هكذا بدأ صيت صحيفة «الوطن» البحرينية. ولكن في مرحلة التأسيس لم يكن الحديث عن هوية الصحيفة سوى هواجس تؤكده مصادر وتنفيه أخرى. وبفضل العروض المالية المغرية، استطاعت «الوطن» استقطاب الكثير من الكوادر الصحفية. كان أبرزها غسان الشهابي وهناء بوحجي، إضافة إلى عدد كبير من الكوادر الشابة الواعدة في ذلك الوقت.

استقالة غسان و«بوحجي»

كان أول حائط تصطدم به إدارة تحرير "الوطن"، غسان وهناء اللذان رفضا توظيف الصحفيين على أسس المحاصصة والحسابات الطائفية. إضافة إلى علامة استفهام كبرى أبت أن تجيب عليهما بشأنها إدارة التحرير، وكانت باختصار: ما موقع صلاح البندر من الصحيفة كمستشار يتنقل من مكتب وزير شئون مجلس الوزراء أحمد بن عطية الله إلى مقر الصحيفة، بإدارة المرحوم محمد البنكي!

قدم غسان وهناء استقالتهما سريعا قبل أن تخطو الصحيفة خطوات الإصدار الأولى. انتقلا سريعا للعمل في صحيفة "الوقت"، وكانت في مرحلة تأسيسها. كان أول مسمار في نعش مهنية ومصداقية الصحيفة ولكنه لم يكن الأخير.

كان صلاح البندر الذي كشف أكبر فضيحة سياسية في تاريخ البحرين، صاحب فكرة تأسيس الوطن" والمشرف عليه. كان في صاحب القرار الأول والأخير في الصحفية، وهلة تأسيسها، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين رئيس التحرير. خير البنكي مهندس مشروع البندر أحمد بن عطية الله: إما أنا أو هو، أيي صلاح! خشية من مسمار آخر يضرب في نعش الصحيفة، فقد ضحى عطية الله بالنبدر، واكتفى بإبقاء الأخير مستشاراً في مكتب شئون مجلس الوزراء.

وعود بالمهنية سرعان ما تلاشت مع أول اختبار

يتذكر العاملون الأوائل في الصحيفة جيداً، الاجتماعات التي عقدت في قاعة الصحيفة، والتي كانت تستغرق ساعات. كانت إدارة التحرير تؤكد على أهمية الالتزم بمعايير المهنة، وتلح عليها إلحاحاً شديداً، لكن الصدمة سرعان ما حلت مع بدء توالي صدور الأعداد الصفرية. وقد بان جلياً، اتخاذها "الوفاق" وجهة للاستهداف، واستعين لأجل ذلك بعشرات التصريحات على ألسنة شخصيات نافذة من السلف والإخوان. وقد تعزز هذا المنحى، مع بدء الصدور الفعلي للصحيفة؛ حيث حملت خطابات شديدة اللهجة تعدت "الوفاق" إلى استهداف مباشر لأي حراك تقوم به المعارضة.

مثل "محرر الشئون المحلية" إحدى الثيمات التي عرفت بها صحيفة "الوطن". تقارير لا يكتبها صحافيون يُرون، بل محررون في المكاتب الخلفية لوزير شئون مجلس الوزراء آنذاك. وهي تقارير نالت من المعتقدات الدينية للشيعة والرمزيات المذهبية، ووصلت إلى حد الازدراء السياسي. تطور الأمر مع أخبار من الكواليس تتعلق بالجمعيات السياسية، مصدرها الوحيد مكتب عطية الله، وكانت أقرب إلى تقارير المخبرين الذين يمتلكون خاصية التلصص على هواتف المعارضين. كان المحررون في الصحيفة، يتساءلون بينهم وأنفسهم عن من يكون مصدر هذا التقارير، وكثيراً، بل دائماً ما كان السؤال يظل معلقاً. عدا طبعاً، أولئك الذين منحوا معرفة بعض من "التكتكات" التي

تتم داخل غرفة الاجتماعات الخاصة.

لا مصادر أو أصدقاء

احتدمت الانتخابات البرلمانية والبلدية لعام 2006، واتخذت المنافسة صبغة وجودية، خصوصاً مع إعلان "الوفاق" نيتها المشاركة في الانتخابات. كانت "الوطن" جزءاً لا يتجزأ من اللعبة الانتخابية. لعبت دور المعبيء عبر فتح مساحاتها، مجاناً، لنشر إعلانات مرشحي السلف والإخوان وبعض المتسلقين. لم يكن لافتاً أن حملة "الوطن" كانت موجهة إلى "الوفاق"، إنما إلى مرشحي "وعد" تحديداً، وبأكثر ما تكون شراسة، في عراد حيث ترشح عبدالرحمن النعيمي، وفي رابعة الوسطى حيث ترشحت منيرة فخرو. لم تتوقف الصحيفة عند هذا الحد، بل قامت بتوزيع أعدادها مجانا في الليالي الأخيرة للانتخابات، في المحرق كما في الدوائر الانتخابية الساخنة. ولم يكن ذلك غير فصل من الحملة الإعلامية التي قامت بها السلطة من أجل رسم الخارطة النهائية لنتائج الانتخابات.

عام كامل خسرت فيه "الوطن" الكثير من المصادر والكثير من الجهات بسبب سياستها المنحازة الطائفية. المعارضة بكافة أطيافها امتنعت عن التصريح لها، في حين كثيراً ما ترددت الشخصيات العامة، بخص صحفييها بتصريحات. وكان التوجس من التلاعب بمضمون التصريحات، ونشرها في سياقات تجعلها تحمل أكبر مما تتحمله، هو الدافع لذلك.

أقلام كثيرة تقول كلاماً واحداً

إن المتصفح لأقسام الرأي في الصحيفة يستطيع أن يخرج بنتيجة واضحة، عن حجم الانسجان بين جميع كتّاب الأعمدة وأصحاب الرأي مع سياسة "الوطن". وسواء كانوا من الاتجاهات الإسلامية أو العلمانية، إلا أنهم يمثلون جميعاً صوتاً واحداً، الواحد منهما يعكس الآخر، كما في المرايا المعشقة. اللافت هنا أن التوجيهات التي كانت تصل إلى الكتّاب لم يكن مصدرها جهة واحدة. منهم من كان يتلقى التعليمات من وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد، ومنهم من أحمد بن عطية الله، ومنهم من كان يكتب بوحي من جهاز الإعلام الخارجي، في وزارة الإعلام، والذي كان يبعث بعناوين الموضوعات المطلوب تناولها لرئيس التحرير، وهذا بدوره من يقوم بتكليف بعض الكتاب بطريقته.

لكن في المجمل، يمكن القول إن إدارة التحرير كانت حريصة على مجيء الأعمدة والمقالات متوافقة مع مقاس الديوان الملكي، فلم يكن يسمح بنسج كلمات الإطراء إلا للملك وولي العهد. وفي حالة نادرة، مثلها مدير تحرير صحيفة "العهد" آنذاك سمح لإبراهيم المبيضين أن يمتدح رئيس الوزراء تحت ابتزاز متكرر من قبله بأنه سيقوم برفع شكواه إلى خليفة بن سلمان في حال عدم نشر مقالاته. وقد احتارت الصحيفة في كيفية التعامل معه، لكن لم يطل الوقت به، حتى وجد نفسه مطروداً من قائمة الكتاب.

عرّابون.. و"قَبَضة"!

لم تكن إدارة "الوطن" شفافة ومكشوفة كأي صحيفة عادية، بل كانت الملفات والتكتيكات تدور في حلقة مغلقة من عرابين يهندسون سياستها خارج اجتماعات التحرير في غرفة "الاجتماعات الخاصة". أبرز عرّابي هذه الغرفة، هو يوسف البنخليل الذي كان رئيس قسم المحليات والشئون السياسية. ومع انتقاله للعمل في الجهاز المركزي للمعلومات، ظل مهندساً لسياساتها من الأبواب الخلفية. عرّاب آخر، كان جمال العسيري، المستشار الإعلامي في الديوان الملكي. وقد جاء في البداية، كمستشار للصحيفة. وكان وليد الشيخ الخارج من رحم السلفية، المسئول عن كتابة التقارير ذات النفس الطائفي المقيت، هو وزميله وليد القاسمي، الآتي من رحم الإخوان. كان هذا الأخير من أبرز كتاب أخبار الشئون المحلية الكاذبة، إضافة إلى التحليلات التي تخون المعارضة، والتي لم يكن يجروء على وضع اسمه عليها.

أما أحمد المدوب الذي بدا كمتملق صغير خلع ثوب جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" لينضم إلى خلية البندر في صحيفة "الوطن". وقد تبرع بحمل دور المسرّب لأخبار الجمعية الداخلية، ونشرها مشوهة. وكان المسئول عن كتابة بعض التقارير التي تتعرض لأمين عام "وعد" إبراهيم شري، وقد نال جائزته على هذه الخدمات على هيئة "إكراميات" مكنته من إكمال الدراسة على حساب الصحيفة ومرتب مجز جدا، إضافة إلى شقة خاصة فاخرة في إحدى الجزر المردومة.

غير أنها تدور!

مع حلول العام 2009، حل عبدالله سلمان رئيساً للتحرير وفيصل الشيخ نائباً له. لكن كيف؟ في البدء، اختير الأخير لشغل منصب مستشار أحمد بن عطية الله، وكان يتولى من مكتبه، إصدار الأوامر إلى الصحيفة، كما يساهم في إبراز ورسم سياسيتها. ولكن طموح فيصل الشيخ لم يكن يكتفي بالعمل كجندي مجهول دون وجاهة أو دور البطولة. لذا فقد عمل على استبعاد المرحوم محمد البنكي الذي كان يصارع المرض آنذاك، إلى أن نجح في مساعيه. إذ اتخذ عطية الله قرارا بعزل البنكي الذي ما لبث ان انتقل كمستشار لوزيرة الثقافة مي آل خليفة، كما قام بتعيين عبدالله سلمان رئيسا للتحرير وفيصل الشيخ نائباً له.

على أنه، وعلى ما يقول المثل الدارج "ما شافوهم يبوقون.. شافوهم يتحاسبون"، فقد دب الخلاف سريعاً بين الاثنين. واصل الشيخ الحفر إلى سلمان، الإسلوب الذي استعمله مع سلفه، وهو المسعى الذي خسر فيه. دارت آلة الحرب دورة كاملة، وتوجت نتائجها باستبعاده من الصحيفة، مع الاكتفاء به ككاتب عمود يومي.

هكذا، ابتداءاً من العدد الصفري، وحتى اليوم، "الوطن" هي صوت وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد ويده التي يصفع بها المعارضة أو أي خصم آخر، ويكفي لأي قارئ عادي وبسيط أن يفهم ما يريد قوله جناح الخوالد عبر صوتهم العالي في صحيفة "الوطن". تابعوا ماذا يدور في هذه الصحيفة، تعرفوا الذي يدير في القصر. إن كان يهمكم طبعاً!

الإعلاميون أخيراً: مجموعة 19

الصحافيون والاعلاميون والمثقفون، الذين طالما حملوا هم الجميع دون استثناء، وجعلوا قضايا الآخرين أولى اهتماماتهم، انشغلوا عن أنفسهم وسط غمرة الآخرين، شغلتهم انتهاكات غيرهم تدويناً ونشراً عن تدوين انتهاكاتهم الخاصة ونشرها، لم يكوّن الصحافيون تكتلاً يمثلهم في الداخل يدافع عن حقوقهم كما فعل غيرهم، بقى كل منهم في واد.

بعد أكثر من عام على المعالجات الأمنية العنيفة للحركة الاحتجاجية في البحرين، وبعد الدور الكبير الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي التويتر والفيسبوك في فضح هذه الانتهاكات، التفت عدد من الإعلاميين والمثقفين والصحافيين والفنانين إلى أنهم يجب أن يجتمعوا معاً، وأن يقولوا هكذا استهدفنا، وهكذا تم انتهاك حقوقنا.

لماذا 19؟

مفصولون وموقوفون من وزارة الاعلام من الصحف المحلية وتلفزيون البحرين وإذاعة البحرين، خذلتهم جمعية الصحافيين البحرينية، أُطلق عليها تندراً (جمعية بعض الصحافيين)، هذه الجمعية مع رؤساء تحرير الصحف وملاكها، أعلنوا دون اكتراث أنه لا عودة للصحافيين المفصولين، كذلك تقرير متابعة تنفيذ توصيات بسيوني برئاسة علي صالح لم يأت على ذكر قضية الصحفيين بالمرة وكأن لا وجود لهم. الجميع بدا متواطئاً مع فصل الاعلاميين، حتى من تم اعادتهم للعمل، أعيدوا بوضع مهين من تدوير لوظائفهم. فعلى سبيل المثال، تم تحويل عدد من موظفي التلفزيون والكتاب إلى المطبعة.

تأخر إعلان مثل هذا التكتل كثيراً، لكنه جاء أخيراً، غير رسمي، معنيٌ بالمطالبة بحقوق الصحافيين والاعلاميين الذين تعرضوا للفصل والتوقيف، ولفت الأنظار إلى قضيتهم لكسب الرأي العام في الداخل والخارج. جاءت الفكرة من الروائي والسينارست فريد رمضان، والشاعر أحمد العجمي، والكاتب علي القميش، والشاعر والنقابي كريم رضي، والصحافية نزيهة سعيد. قدموا الأفكار الأولية المقترحة لإنشاء هذا التضامن خصوصاً أنهم تأخروا كثيرا في التحرك رغم أن الإعلام (كارهم) وصنعتهم وأن هذه الشريحة التي تتعامل مع الكلمة هي آخر فئة فكرت أن تحشد وترفع صوتها للمطالبة بحقوقها. أسموها "مجموعة 19 بحرين".

بادر عدد من بعض الأدباء والإعلاميين والكتاب لعمل وقفة تضامنية مع مجموعة 19 بحرين، وكان ذلك في لقائين متتاليين في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في يومي السبت 7 و14 أبريل 2012.

علل رمضان أن اختيار التسمية جاء بناء على المادة 19 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير". في اللقاء الأول تحدث المجتمعون عن قضاياهم التي لم تنل الزخم الإعلامي أسوة بالملفات الأخرى مثل الكادر الطبي الذي يعمل بجد على نيل حقوقه. ختم اللقاء الأول بتعريف الحضور وهم 47 شخصا بين متضرر وهم الغالبية أو متضامن، عرف كلا بنفسه وعن الضرر لحق به.

قصص الانتهاك

في اللقاء الثاني قرأت الصحافية عصمت الموسوي البيان الأولي. تم تأسيس عنوان الكتروني للمجموعة. واعتماد اقتراح كتابة قصة كل متضرر مقرونة بصورة شخصية، على أن يصدر كتاب في المستقبل يوثق هذه القصص. كما تم اقتراح أن يقوم الفنان التشكيلي أنس الشيخ بتصميم شعار المجموعة (Logo) وإضافة اللمسات الفنية على موقع الفيسبوك المزمع تأسيسه لطرح قصص المتضررين وغيره.

ينوي هذا التكتل مواصلة التعبير عن مطالبة في أشكال فنية مختلفة، من موسيقى وشعر أو غيره، على أن يتواصل مع مجموعة 19 بحرين مع " مراسلون بلا حدود" و"رابطة الصحافة البحرينية" و" اتحاد الصحافة العالمية" أيضاً. الجدير ذكره أن الاتحاد الدولي للصحافة العالمية لا يزال يطالب جمعية الصحفيين البحرينية (الرسمية) عبر مراسلاته العديدة بالاستحقاقات المنتظرة فيما يتعلق بقتل المدون زكريا العشيري، والناشر كريم فخراوي، واعتقال وتعذيب الصحافيين، وفصل الصحافيين من أعمالهم، وقضية تعذيب الصحافية نزيهة سعيد.

تم اعتماد اللون البنفسجي رمزاً للمجموعة، وسوف تعانق الأذرع شرائط من هذا اللون وذلك في اعتصام ينوي التكتل عقده عند الساحل المجاور لمتحف قلعة البحرين، في عصر 3 مايو الذي يصادف اليوم العالمي لحرية الصحافة، سيكون الاعتصام هاديء ما يشبه النزهة بدون صخب، أو هتافات.

البيان الأول

وقد استنكرت مجموعة 19 في بيانها الصادر صمت الجمعيات المعنية بالدفاع عن منتسبيها على ما آل إليه مصير هذه الشريحة من أبناء الوطن بعد عام من الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد، مشيرة إلى أنه قد تعرض أفراد هذه الفئة للمساءلات والاعتقالات والمضايقات والتشهير والفصل التعسفي والتعذيب وقضى ثلاثة نحبهم، ولم يعد الكثير منهم إلى أعمالهم كما أوصت اللجنة الملكية البحرينية لتقصي الحقائق، كما أن بعض العائدين إلى وظائفهم وجدوا أنفسهم مهمشين ومقصيين وبلا مكاتب ولا صلاحيات ولا رواتب، حسب البيان.

كما أوضح البيان إلى أنه انطلاقا من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن التهم التي وجهت للصحفيين والمثقفين كافة كانت منافية لمبدأ من أهم مباديء حقوق الإنسان وهو حرية التعبير التي كفلها دستور مملكة البحرين والقوانين الوطنية وقانون الطباعة والنشر والمعاهدات والمواثيق الوطنية التي صادقت عليها المملكة. وقد طالب البيان بالتالي:

- إعادة جميع المفصولين من المشتغلين في حقل الإعلام من فنيين ومخرجين إلى مواقعهم الوظيفية السابقة وتعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها ورد الاعتبار المادي والمعنوي لهم كما جاء في توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وإيقاف قرار منع توظيفهم في أي مكان أو بلد خليجي آخر مع ضمان حصولهم على مستحقاتهم العادلة ضمن برنامج التأمين ضد التعطل.

- مساءلة المتسببين باعتقال وضرب وتعذيب الصحفيين وتقديمهم للعدالة.

- انجاز قانون عصري ومتقدم للصحافة وإزالة المواد المعيقة لحرية التعبير وإلغاء حبس الصحفي وقطع الجسر الذي يربطه بقانون العقوبات، بالإضافة إلى فضح انتهاكات حرية التعبير والتدخل في ممارسة العمل المهني والنقابي ومساءلة المتسببين في التحريض الإعلامي سواء في الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي أو الالكتروني ومنع بث المواد الحاضة على الكراهية وتشويه سمعة الصحفيين والكتاب والفنانين ووقف كافة أشكال البرامج والكتابات المهينة والمسيئة لهم.

- متابعة قضايا الصحفيين والكتاب المرفوعة إلى المحاكم المحلية حول الإساءات التي تعرض لها الصحفيون سابقا من قبل وسائل إعلام محلية وقنوات خارجية مثل : " مراسلون بلا حدود" و"رابطة الصحافة البحرينية" و" اتحاد الصحافة العالمية".

- وقف كافة الإجراءات والقوانين التي تقيد حرية الرأي أو تزيد الرقابة على وسائل الإعلام.

رسامو «الكاريكاتير»:

فن الولاء والبراء بريشة مكسورة!

يجري الحديث عادة عن كتّاب الرأي في الصحف المحلية، فيما يتم إغفال "رسّامي" الرأي، أي رسامي الكاريكاتير الذين لايقلون أهمية. طيلة العام الذي شهد اندلاع ثورة 14 فبراير/ شباط، شهدنا مواقف تم التعبير عنها بواسطة الكاريكاتير، منها من كان "مع" ومنها من كان في "الضد".

وهؤلاء، وأغلبهم شباب من الجيل الصاعد، مثل زملائهم من حملة الأقلام، يسهمون في صناعة الرأي، وقولبته في أذهان الرأي العام. لكن بإجمال، يمكن الحكم، مع القبول بمناقشة هذا الرأي، أن المستوى العام للكاريكاتير قد انحدر في هذا العام إلى أدنى مستوياته. وإذا كانت المواقف مختلفة، وهو شيء طبيعي، فإن المشكلة الأهم التي برزت، هي الحريات. ففي حين، سُمح إلى رسّامي الولاء، والتطبيل، أن يعبروا عما يجول في خواطرهم، بكل حرية، نجد على المقلب الآخر، أن الرسامين الذين تبنوا مواقف المحتجين، قد كُسرت أقلامهم. فُصلوا من العمل في الصحف، أو في أحسن الحالات هوادة، مُنعوا من التعبير عن مواقفهم الحقيقية. فما كان لهم إلا التحليق بعيداً.

بأخذ جولة سريعة على رسامي الكاريكاتير في الصحف المحلية البحرينية، سنجد أن أول رسام كاريكاتير تم فصله من عمله، هو علي البزاز الذي كان يعمل رساماً للكاريكاتير في صحيفة "الأيام". وذلك على خلفية تواجده في الدوار ودعمه للثورة بشكل علني. البزاز لم يخف توجهاته، بل راح يواصل إبداعاته، والتعبير برسوماته عن دعمه للناشط عبدالهادي الخواجة وعبدالجليل السنكيس وعبدالوهاب حسين وجميع معتقلين الرأي. كما لم يخف انتقاداته للفورمولا واحد، ورأيه الصريح في رفض إقامة المسابقة في البحرين. وقد عمل على نشر رسوماته عبر الفايس بوك وتويتر، وراح يواكب الحدث تلو الحدث بريشته الصامتة، هو وتوأمه محمود حيدر الرسام السابق في صحيفة "الميثاق". وتستطيع رؤية معارضهما ومشاركاتهما في أغلب الاعتصامات والفعاليات الميدانية، وبينها اعتصام المقشع الذي، حيث أفردت لهما زاوية في الموقع.

في حين تمر على إيقاف الفنان حمد الغائب سنة كاملة منذ أن دارت الدوائر على صحيفة "الوسط"، نجد أنه لايزال لم يعد إلى وظيفته السابقة، كرسام كاريكاتير بعد. وكان قد تم إيقافه في فترة السلامة الوطنية، هو ومجموعة من صحفيي "الوسط" بمن فيهم رئيس تحرير الصحيفة منصور الجمري ضمن الحصار الذي فرضه الجيش على الصحيفة. ويومئذ نشر آخر كاريكاتير له، وكان كاركتيراً مؤثراً حيث عمل من خلاله على توديع قرائه على أمل أن يلتقي بهم في فرصة أخرى سانحة. ولم يباشر الغائب نشر أي كاريكاتير عبر الفيس بوك أو تويتر، كما فعل بقية زملائه. ولم ير له أي كاريكاتير غير ذاك الذي مهر به إطلالته الأخيرة. في حين لا يعرف السبب حتى الآن في عدم عودته إلى مساحته السابقة في "الوسط"، على الرغم من عودة رئيس التحرير إلى شغل وظيفته السابقة.

وطيلة الفترة التي اندلعت فيها ثورة "اللولو" ما بين فبراير/ شباط ومارس/ آذار أولى الغائب اهتماماً كبيراً بمجرياتها. وكان ينشر أفكاره من النافذة المخصصة له في الصحيفة بشكل يومي، مواكبا الأحداث. وكان من بين الموضوعات التي جرى التركيز عليها في رسوماته موضوع الحوار مع ولي العهد آنذاك، وردود الافعال التي كانت في المجتمع. هذا وقد لقيت رسوماته صدى كبيراً، وطبعت من خلال اللجان الإعلامية العاملة في الدوار، لتوزيعها. وهو لم يخف رأيه المؤيد لمظلومية الشعب، وكانت رسوماته تعكس مطالبهم بشكل واضح وجلي.

في الجهة الاخرى، نلحظ معاناة الفنان علي خليل، رسام الكاريكاتير في صحيفة "البلاد". وعلى الرغم من أنه ما يزال يشغل وظيفته السابقة، رساماً للكاريكاتير فيها، من دون أن يمنع ذلك وقوعه تحت ضغط نفسي. خصوصاً تجاه ما يتبناه من أفكار معارضة في جوهرها للحكومة، على أنه لايستطيع التعبير عنها في صحيفة مملوكة إلى نجل رئيس الوزراء. وأمام هذا المأزق، نجد أن رسوماته راحت تعالج موضوعات بعيدة في السياسة العالمية والعربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، استثناء بعض الإسقاطات هنا وهناك كلما سنحت له الفرصة.

أما طارق البحار زميله في الصحيفة نفسها، رسام الكاريكاتير الاجتماعي والمتأثر بالمدرسة المصرية، فقد استطاع إلى حد ما أن يخرج من دائرة الاستقطاب. والسبب هو، قبوله ممارسة الدور السيء الذي راح يمارسه به بعض الصحفيين تجاه زملائهم في المهنة، من وشاية وتسقيط. ويظهر بوضوح تحرزه في التعامل مع الثورة، مكتفياً بالرسم في حب الوطن والأرض. ويبدو أن البحار أخفّ وطأة إذا ما قورن بزميلهما الثالث في الصحيفة نفسها نواف الملا، رسام الكاريكاتير. فقد سعى إلى تبني الأفكار الحكومية بالكامل، وسعى إلى نشرها في "البلاد" كما في المواقع الكاريكاتيرية العالمية. وقد رفضت بعض هذه المواقع نشر عدد من رسوماته احتراما لزملائه الذين هم أعضاء أيضاً في هذه المواقع بسبب ما حوته من مبالغات وتحريض. الملا أحد رسامي الكاريكاتير غير المعروفين في الساحة البحرينية، رغم امتلاكه خطوطاً قوية وانسيابية، وجزء من من ذلك يعود إلى أنه ينشر في صحيفة ضعيفة التوزيع.

يشغل عبدالله المحرقي وظيفة مستشار الملك الفني، وهو أشهر رسام كاريكاتير بحريني وينشر منذ سنوات السبعينيات في صحيفة "أخبار الخليج". وظف رسوماته، جلها تقريباً، لتسقيط المعارضة بكافة أطيافها. وحوت في كثير منها إشارات تحريضية على فعاليات الثورة، ووصف أنصارها بأنهم "إرهابيون".

قبال ذلك، نجد أن رسام الكاريكاتير المعروف "نادر" كثير التحفظ في أفكاره. وتعكس رسوماته في "أخبار الخليج" تركيزاً على الموضوعات الاجتماعية وعلاقات الموظفين والشباب في الجامعات. ولم تعرف له رسومات مناهضة للثورة.

جندت صحيفة "الوطن" كامل كوادرها في إذكاء نار الفتنة. لم تعرف برسامي كاريكاتير مستقرين ذي مستوى. وهم متقلقلون باستمرار. ويمكن أن يستشف بوضوح قيام هيئة التحرير بتوجيه أفكار رسامي الكاريكاتير لديها للتعبير عن مواقف محددة. وكثيراً ما هربوا من الواقع إلى وضع رسومات تحلق في حب الأرض والوطن.

سارة قائد، هي رسامة الكاريكاتير في صحيفة "النبأ" الأسبوعية المملوكة إلى جمعية "المنبر". ورسوماتها لاتعدو التعبير عن أفكار هذه الجمعية، وعكسها على هيئة خطوط. وهي تسعى إلى نشر رسوماتها أيضاً في الفايس بوك وتويتر. ونظراً لمحدودية ثقافتها، قد استعانت في الكاريكاتيرات التي رسمتها بكامل عدة الخطاب الرسمي، مثل توزيع ألقاب "خائن" و"شريف" و"إرهابي" و"رافضي" و"مجوسي" و"إيراني" على أنصار 14 فبراير/ شباط. تعاني سارة من مشكلة عدم انتشار الصحيفة التي تنشر فيها، ولذلك فهي تحاول استجداء ردود الأفعال عبر الفايس بوك!

تلك كانت سياحة في مواقف رسامي الكاريكاتير من الثورة، لكن يبقى الحكم في النهاية إلى المتلقي أي قاريء الصحف. إنه الحكم في النهاية!

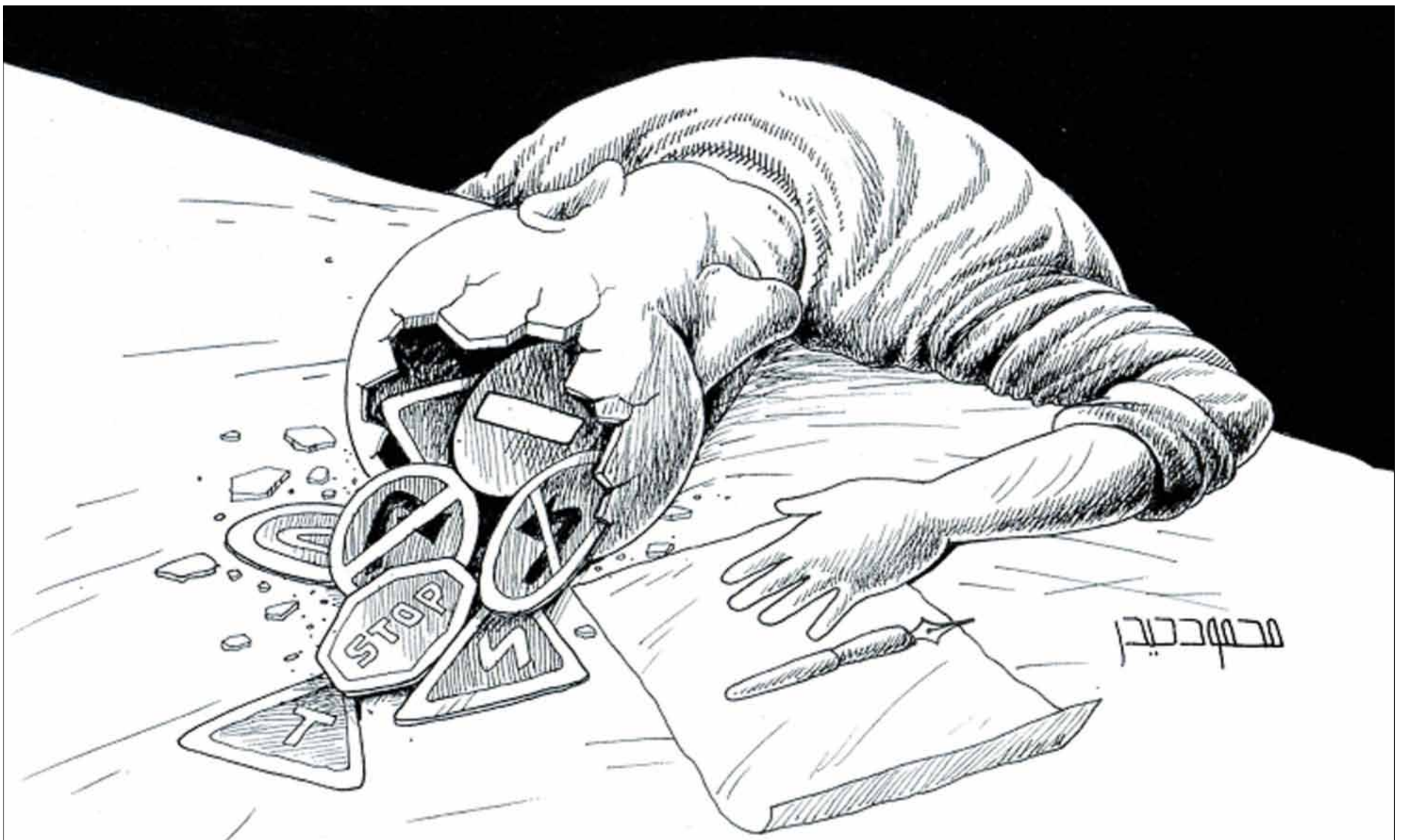

ريم خليفة في لقاء مع "مرآة البحرين":

أريد أن أكون صحفية فقط، ولا أعترف بجمعية الصحفيين، و14 فبراير غير كل الأشياء

منذ ظهورها في المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية بعد الضربة الأولى لدوار اللؤلؤة في 17 فبراير/شباط 2011، وحتى اليوم، مرت ريم خليفة بتجربة استثنائية، وتعرضت للكثير من الأحداث والأزمات.

بعد أكثر من عام على ثورة 14 فبراير، وفي لقاء خاص مع "مرآة البحرين"، تستعرض ريم خليفة تفاصيل تجرتها الثرية، وبعض أسرارها!

الصحافة بديلا عن السلك الدبلوماسي

"الصحافة اختارتني، كنت أريد التوجه للعمل في الدبلوماسية الدولية بعد انتهائي من الدراسة الجامعية، ولكن وزارة الخارجية لم تكن تقبل توظيف البنات، كما أن معايير العمل الدبلوماسي في البحرين ليست معايير دولية" تقول ريم خليفة.

سحبها إلى العمل منذ كانت طالبة أساتذتها في الصحافة، كما تعبر، وهما الصحفية البحرينية عصمت الموسوي، والصحفي البحريني سعيد محمد. عصمت كانت مرة تحاضر عن الصحافة، تحدثت إليها ريم فتلمست ميولها، وسحبتها للتجربة. أول نهار صحافي لها كان في مستشفى السلمانية مع سعيد محمد، أول مادة صحفية لها كانت عن الأطباء، وبنك الدم.

عائلتها أيضا أثرت على خيارها، عاشت وترعرعت في أجواء من الحرية خلال حياتها في الكويت، وخالها علي دويغر هو مؤسس "جبهة التحرير الوطني البحرانية" في الخمسينات، وهي تنظيم يساري معارض كان والدها ووالدتها أعضاء ناشطين فيه أيضا. خلال دراستها في بريطانيا تركت العمل في الصحافة، لكن الصحافة كانت في طريقها دائما. تدربت في مجلة "المجلة" في لندن، وحين رجعت إلى البحرين طلبتها الصحف المحلية للعمل.

نقطة التحول في حياة ريم الصحفية كانت "غزو الكويت"، في ذلك الوقت، ذهبت ريم مع الصحفي سعيد محمد لجسر الملك فهد، ليلتقوا بطلبة بحرينيين عائدين من الكويت، أحدهم كان لديه فيلم لصور التقطها من "سكن الشويخ" للحظات الغزو الأولى "لم تكن هناك أي صور تنشر للغزو بعد، على مستوى الخليج ربما، حمضنا الفيلم وكان سبقا صحفيا، أول صور في الخليج تنشر عن الغزو إلى جانب مقابلات مع من شهد هذه اللحظات بعينيه". كانت ريم وقتها لا تزال على مقاعد الدراسة في المرحلة الثانوية، لكن وكالة أنباء أسوشيتد برس اتصلت لتطلب منها العمل معهم!

كذلك، فإن الصحفي سعيد محمد ظل له تأثير كبير على ريم "لا أعرف إذا كان من باب المصادفة أن يكون معي في بدايتي الصحفية كأستاذ وزميل، وأن يشهد معي أيضا المؤتمر الصحفي الشهير لوزير الخارجية والذي كان أيضا نقطة تحول أخرى في حياتي"

صحافة المواطنة والتلفزيون الذي لم يتغير

ترى ريم أن صحافة المواطنة تطورت مع الأحداث الأخيرة، بدليل سقوط الشهيد أحمد إسماعيل، الإعلام الجديد، وأنها قدمت خدمات كثيرة إليه، وكانت توجهه إلى أماكن التظاهرات وأوقاتها وأية أحداث أو أمور تقع هنا وهناك "صحافة المواطنة كانت تحرك الإعلام التقليدي"

الإعلام التقليدي والصحافة التقليدية تطورت شكليا ولم تطور المضمون ولا الأداء، بحسب ريم، "العالم كله تغير عدا تلفزيون البحرين. الإعلام الرسمي هو إعلام الصوت الواحد، وإعلامها الجديد هو إعلام البذاءات"

بعد 14 فبراير

حراك 14 فبراير فرز الإعلاميين، بين الصادق والمخلص والمهني، وبين أصحاب الغيرة والحسد والحقد. أصبح من السهل إصدار مواثيق شرف في الصحافة البحرينية، ولكن من الصعب أن تفعل أخلاقيات المهنة أو تعمل بمهنية.

قدمت ريم استقالتها من صحيفة الوسط حين استقال زوجها منصور الجمري في أبريل/نيسان 2011، إثر قضية الفبركات الكاذبة، أي قبل عام تحديدا، تأثرت كثيرا بما حدث لزملائها الصحفيين العراقيين، علي الشريفي ورحيم الكعبي، ووليد نويهض "كان أمرا غير إنساني وغير حضاري ولا يليق"

بقيت ريم تعمل كمراسلة لوكالة أسوشيتد برس، أدت عملها كصحفية، تتنقل على الأرض ما سمحت لها الظروف "كنا نتصل بالناس نسمع آهاتهم وأصوات الهجمات عليهم مباشرة. كنا كطاقم صحفي نتوزع على أهم المناطق بين 14 و17 فبراير" لا يوجد بيت في البحرين لم يفتح بابه لريم، كانت تغطي محاكمات "السلامة الوطنية"، تحركات المفصولين وقضيتهم، وكل المستجدات والأحداث.

كنت أريد أن أكون صحفية فقط

لكي تستمر ريم، الصحفية "البحرينية" التي تعمل لمؤسسة إعلام دولية، كان يجب أن تقاوم كل الضغوطات وتتحدى الظروف "كانت حركة الشارع ومآسيه تفرض علي الاستمرار والمقاومة" في مارس/آذار 2011 كانت ريم حاصدة أخبار، عملها هو أن تتابع: كم شخص مات، كم شخص أصيب، كم شخص فقد؟ "كان ذلك مأساة! أذهب للناس لأسألهم: هل صحيح أخوك أو أبوك مات؟ كان موقفي صعبا جدا، هل أعزي أم أسأل؟ كنت أحس نفسي ساذجة في بعض الأحيان"

تطورت ريم كثيرا من هذه التجربة في نقل الحدث، ميدانيا، مع أخذ كل الاحتياطات. كصحفية، المصداقية هي رقم 1 لديها، مهما كانت الكلفة. تشعر بالضيق حين لا تعطي للحدث حقه، وبالأخص الجوانب الإنسانية، الأحداث كانت ولا زالت متسارعة ولم يكن هناك مجال لتغطيتها كلها.

"لكنني اكتشفت أنني صرت فجأة القصة الصحفية" بعد تعرضها لعدة أحداث. "لم أكن أريد أن أكون الحدث أو القصة الخبرية، كنت أريد أن أكون من يكتب الحدث وينقله. أنا أريد أن أكون صحفية فقط، لكنني أعيش في مجتمع لا يؤمن بالرسالة الصحفية الصادقة والمتكاملة" يتطلب ذلك أن يصبح الصحفي مدافعا عن حقوق الإنسان وناشطا، ليس هنا فقط، في مصر، تركيا، وكل المنطقة "فرض علينا ذلك فرضا. كان عليّ أن أدافع عن قضيتي وعن موقفي ومبادئي"

ضد أخلاقيات مهنتك أو السجن

الأحداث التي تعرضت لها ريم أثرت في حياتها وشخصيتها كثيرا. تعرضت لتهديدات بالقتل أكثر من مرة، منذ 14 فبراير 2011. المضايقات كانت كثيرة في مجال عملها، ملاحقات، استفزازات، شتائم، وتحت المراقبة في السيارة والهاتف دائما. استهدفت عائلتها، اعتقلت أختها رغم أنها لم تعالج الجرحى ولم تذهب نهائيا للدوار، زوج أختها الجراح الدكتور صادق عبدالله اعتقل وعذب.

منذ أول تقاريرها عن 14 فبراير وحين كنت تغرد في تويتر، كانت تتعرض للتهديد. زادت التهديدات بعد أن تكلمت في قناة الجزيرة وغيرها ووصفت ما حدث في 17 فبراير بالمجزرة، وتقرير بسيوني وثق ما تعرضت له من انتهاكات.

"كنت أنا من يسأل الناس: هل اعتقل أخوكم فعلا؟ فجأة صرت أنا نفسي في هذا الموقف، يتصلون بي، ليسألونني هل فعلا أختك اعتقلت؟" الأطباء والصحفيون شهدوا جرائم النظام، فصاروا ضحايا ومتهمين ويجب عقابهم، لماذا تعالج؟ ولماذا تفضح وتغطي؟ ببساطة يجب أن تكون ضد أخلاقيات مهنتك حتى ترضي السلطة.

رسالة الوزير بعد المؤتمر الصحفي

"قبل الذهاب للمؤتمر، أحسست بأن أمرا ما سيئا سيحدث، في المؤتمر لم أكن أحس بنفسي" كانت تحت التهديد قبل أن تدخل، وكانت مفجوعة جدا مما حدث يوم الخميس "كنا خائفين، حتى أننا استفسرنا من الجهات المنظمة ما إذا كانت الطريق آمنة للمؤتمر أم لا؟"

"لم أحس أن هناك أحداً ما يتجه لي لإسكاتي" تشكر ريم الوزير أنه أعطاها الفرصة لإكمال حديثها، وتعاطف معها. بعث لها الوزير على هاتفها رسالة بعد نهاية المؤتمر "لقد حطمت قلبي" لكنه مع الأسف في الضربة الثانية للدوار 15 مارس/آذار 2011، قام بعمل ريتويت لتغريدة قالت "ريم كاذبة"

في المؤتمر كانت تبدو على الوجوه كل معالم الريبة: وجوه لا تنظر، وجوه شامتة، وجوه منكسرة، وجوه الوزراء كانت مرتاحة وسعيدة، كأنهم في حفلة انتصار ونشوة، كأنه ليس هناك أي شيء، إحدى الصحفيات قالت كلاما مسيئا جدا وقبيحا، وإحدى الموجودات قالت: الحمد لله، كان هذا ما يجب أن يحدث منذ زمن.

"تفاجأت من هذه الشماتة، فقررت أن أتحدث" المؤتمر تحول إلى علامة، سعيد محمد تكلم وقال كلاما قويا: ما هي مشكلتكم مع الشيعة هل تعتبرونهم عرب أم عجم أم غير مواطنين؟ ودفع ريم لأن تتكلم: كانت تبكي، ووصفت ما حدث بالمجزرة.

"لم يكن يجدر بي مهنيا أن أتكلم هكذا، لكن الصحفي في النهاية إنسان، كنت أريد أن ألفت انتباه بيت الحكم بكل احترام إلى أن الذي فعلوه خطأ"

ثم في المحكمة

"كانت قضية كيدية يراد منها الانتقام من مهنيتي، وأحس أنها مدبرة" تحرشوا بها رغم أنهم لم يكن من حقهم حضور المؤتمر لأنه مؤتمر صحفي، جاءوا ليخربوه فقط، شتموها وأهانوها بكل وقاحة، وكانوا يصورونها أيضا "كنت أريد أن أسحب الكاميرا منهم، زوجي منصور وضع يده، ولم ألمسهم بيدي حتى"

وسائل إعلام دولية صورت الحادثة، ووضع الحدث في تقريرهم، لكن القاضي رفض حتى أن يرى الفيديو كدليل نفي، ورفضت النيابة العامة تحويل قضيتها المرفوعة ضد الطبيبتين للقضاء رغم وجود الشهود والفيديو ورغم أنه حق خالص لها، وبدلا من ذلك رفعت عليها قضيتان في المحكمة، والقضية كانت تسير بالصورة التي يريدونها.

في غضون 30 دقيقة من الحادثة، أصدرت جمعية الصحفيين بيانا ضدها، كان ذلك أسرع بيان في تاريخ الجمعية، في حين لم تصدر أي بيان عن اعتقال وتعذيب الصحفيين أمثال فيصل هيات، حيدر محمد، نزيهة سعيد، وغيرهم.

"لا يهمني الحكم الذي خرج، أنا ضحية لا متهمة، أنا في موقع أن أدافع عن مهنتي وكرامتي، أعرف تماما أن العدل لن يتجاوز كل من ظلمني"

لا أعترف بجمعية الصحفيين

يوم الصحافة، في الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الصحفيين، يستغل للبهرجة والاحتفالات، الدول التي تحترم الصحافة تكرم الصحفيين بصور أخرى، مهنية مبدئية معنوية، لا التشهير في الصحفي في قوائم كما فعلت قناة العربية.

تقول ريم خليفة "أنا لا أعترف بجمعية الصحفيين، ليس بسبب المواقف التي تعرضت لها منها، فلم أكن أتوقع أنهم سيدافعون عني ولا عن غيري. والسبب أن عقلية أمنية تبعية تدير هذه الجمعية وهي لا تؤمن بانفتاح الإعلام ولا إبداعه ولا حرياته عقلية تقمع الرأي الآخر وتصده بكل شكل. نحن نريد للبحرين نقابات صحفية وليس جمعيات، تحت مظلة النقابات العمالية، لتدافع عن الصحفيين ومهنتهم"

تتطلع ريم أن تصل البحرين إلى ما وصل إليه بعض صناع الإعلام في العالم، خصوصا في أمريكا وفرنسا، وخصوصا في معايير وأخلاقيات المهنة "نريد للبحرين مؤسسات إعلامية وصحفية متكاملة، إذاعية ومرئية، دون رقابة ودون توجيه ودون فرض لون واحد تبعي. لماذا لا نكون كالكويت على أقل تقدير؟"

الناس تصنع التغيير، وستصنع التغيير في السلطة الرابعة، التغيير قادم قادم. هكذا ترى ريم خليفة الإعلام جزءا من تطور أي مجتمع "لدينا استعداد كبير على مستوى الكوادر والطاقات والناس. الصحافة لم تعد دراسة تدرسها في الجامعة، ربما هناك قواعد، ولكن المجال الصحفي مثل الرسم، فيه إبداع وحس صحافي.

دليل الصحافة البحرينية التحريضي: قوائم التحريض الصحفي

6 قوائم اعرفها تعرف أهلها: هكذا طُو

"إن "القائمة" هي طريقتنا للتعرف على 80 بالمائة من الحقيقة. ما هي الشمس؟ ستقول لي: شيء لامع يطلع صباحا من المشرق ويغيب مساء في الغرب. هذا ليس تعريفا علميا ولكنه الطريقة الطبيعية التي من خلالها يتعرف البشر وحتى الفلكيين على كوكب الشمس".
أمبرتو إيكو

ما هي قوائم التحريض الصحافي؟

هي قوائم وصفية، يمكن من خلالها التعرف على جانب كبير من حقيقة التحريض الذي مارسته صحف السلطة خلال الأشهر الأولى للأزمة تحديداً، ولا تزال. وهي وسيلة فعالة لتكوين شكل من أشكال التحريض والكرهية والتأزيم وتثبيت الكذب. إنها التهم والمصطلحات والتسميات والتعميميات التي أطلقتها صحف السلطة عبر كتّابها، واستعملتها في صياغة خطاب إعلامي تأزيمي طائفي بتكرار مبتذل وهابط.

صحافيو السلطة شكلوا مفاهيم الخيانة والولاء والوطنية والشرف عبر قوائم تحاكم الآخرين بقدر ولائهم المطلق للقبيلة المتحكمة في رأس الدولة ومفاصلها، لا للوطن.

مم تتكون قائمة الصحفيين الموالين للسلطة؟ كيف استخدمت وسيلة للتطابق مع النظام؟ كيف عملت لتكون شكلا تحريضياً ضد زملائهم الصحفيين المعارضين للنظام؟ كيف عملت على طأفته المطالبين بحق أي شعب في أن يختار حكومته التي تمثله؟ كيف عملت على تخوين الحركة الاحتجاجية وربطها بنظام ولاية الفقيه؟ كيف صورت مطالبهم الديمقراطية كمؤامرة خارجية وخيانة للوطن؟ كيف عملت هذه القائمة على تأزيم مكونات المجتمع وإنتاج الكراهيات الطائفية فيه؟ كيف شكلت الأرضية المثالية للمكارثية التي عاشتها البحرين خلال عام؟

فيما يلي مقتطفات لنصوص صحفية كتبها صحفيون يعملون ضمن جهاز السلطة نفسه، منها استخلصنا قائمة التحريض الصحفي ضد حرية الرأي والمعارضة والنقد والاختلاف والمطالبة الديمقراطية.

قائمة (1):الخيانة وتشويه سمعة للوطن

تحت هذا العنوان، سيعمل صحافيو قوائم التحريض، على وضع كل من يعمل على فضح جرائم النظام وكشف الانتهاكات البشعة التي يقوم بها، ضمن قائمة الخيانة وتشويه سمعة الوطن في الخارج والإساءة اليه. تعمل هذه القائمة وفق منطق أعوج يتعمد قلب الصورة، وإظهار أن النظام هو ذاته الوطن، وأن فضح فساد النظام واستبداده وديكتاتوريته هو فضح للوطن وتشهير به. ورغم أن مثل هذه القائمة تقابل في العالم الغربي المتحضر ديمقراطياً باستخفاف، إلا أنها مع الأسف لاقت رواجاً وتأثيراً في الداخل.

نموذج: سوسن الشاعر/ صحيفة الوطن/ 1 مايو 2011/ نحن أحرار البحرين

حملة التجريح والتشويه والكذب والافتراء على بلدي من بعض أبنائه من جهة أخرى الذين مازالوا يبذلون كل ما يستطيعون للنيل من سمعة وطنهم في محاولة لتحويل مملكة البحرين إلى دولة دينية شيعية تحدد لها إيران من يرأس مجلس وزرائها ومن يشكل حكومتها؛ أي نسخة طبق الأصل لما يحدث في العراق، وهو ما يسعى إليه حزب الدعوة البحريني بوضوح تاااااام لا يحتمل التضليل. فهم من بعد الفشل الذريع لمسرحية المجزرة والإبادة التي كان من المفترض حسب المخطط الأولي ستبرر للتدخل العسكري؛ انتقلوا الآن إلى المسرحية الثانية وهي مسرحية الاضطهاد الديني، ليصوروا البحرين الآن على أنها دولة تهدم دور العبادة.

قائمة (2):الاستقواء بالخارج والتدخل الاجنبي

في هذه القائمة، وبالمنطق الأعوج ذاته، سيقوم صحافيو التحريض بتخوين كل من يستعين بالمنظمات الدولية للضغط على النظام البحريني من أجل وقف الانتهاكات المتواصلة ضد الشعب البحريني والالتزام بحقوق الإنسان. سيكون كل من يسعى إلى كسب دعم وتعاطف المنظمات الدولية الحقوقية، مستقوياً بالخارج ضد الوطن (لا ضد استبداد النظام). لكن أي من هؤلاء لن يرى في دخول قوات جيوش درع الجزيرة بآلات الحرب، وسيرها بين الشعب بالقتل والقمع والمحاصرة، أنه استقواء بالخارج أو تدخل سافر منه.

نموذج 1: سوسن الشاعر /صحيفة الوطن/ 1 مايو 2011/ نحن أحرار البحرين

تقضي المؤامرة بإضعاف النظام البحريني من خلال الضغط عليه لتجاوز الدستور الذي يؤطر سلطات المؤسسات ويحدد صلاحياتها وقوانينها، ويريدون الآن أن يحكموا البحرين عن طريق تلك المنظمات الدولية التي تريد أن تحل محل القضاء البحريني والأمن البحريني، لم يتركوا أي وسيلة إعلامية أجنبية ولا (جو ستورك) وأشباهه في أي منظمة حقوقية إلا واستغاثوا به، يريدون أن ترتجف حكومتنا وتخاف وتخشى رأيهم وضغطهم فتترك لهم الساحة كي يكونوا القاضي والجلاد، فتستباح حرماتنا ويقتل رجال أمننا بدم بارد وتنتهك كرامتنا ونصبح عبيداً لجوستورك وجماعته كي يوطئوا لتدخل دبلوماسي أمريكي بريطاني يفرض على الشعب البحريني صيغة الحكم التي تناسبه.

نموذج 2: سوسن الشاعر/ صحيفة الوطن/ 9 مايو 2011/ الاستعمار بالنيابة

الجماعة النشطة منذ تسعينات القرن الماضي حاولت إسقاط النظام، وحين فشلت وتم نفيها عادت بنفس الأجندة، إنما فوجئت بالتعديلات الدستورية التي قطعت عليها طريق إسقاط النظام، فقاطعت لأربع سنوات ثم حين أدركت صعوبة العمل خارج الأطر الدستورية، وتم نصحها بالعمل من الداخل قبلت (....)

لولا استيقاظ المارد لكانت الشرعية ومعهم الشعب البحريني الآن كلهم تحت نير (الاستعمار) بالنيابة، وها هم نواب الاستعمار الجدد لم يكلوا ولم يملوا وعلى اتصال مستمر مع العالم الخارجي يستحثه على القدوم والتدخل في وطنه ولم يتركوا منظمة ولا محكمة ولا دولة إلا واستحثوها على أن تطأ أرضهم!

قائمة (3):أذناب إيران والولي الفقيه

ستعمل قائمة التحريض الصحافي هذه على إغراق الإعلام المحلي والخارجي بالكذب، الذي يتحول عبر التكرار المبتذل إلى ما يشبه الحقيقة. الكذبة هي أن الربيع البحريني

ما هو إلا مؤامرة طائفية مدبرة منذ 30 عاماً، ومخطط إيراني يستمد أهدافه من مرجعية ولاية الفقيه. هذه الكذبات، ستنكرها الإدارة الامريكية الحليف الأكبر والصديق للنظام البحريني، وسينفيها تقرير بسيوني الملكي لتقصي الحقائق، لكن قائمة التحريض الصحافي لن تتوقف عن استخدامها وتكرارها وابتذالها، لأنها أداتها الوحيدة التي تضمن بها إشعال الفتنة الطائفية بين مكوني المجتمع حماية للنظام ورجالاته.

نموذج 1: عقيل سوار/ صحيفة الوطن/27 فبراير 2011/ الدولة البحرينية القادمة.

سموها ما شئتم؛ مملكة دستورية أو دولة مدنية أو دولة ديمقراطية أو دولة ولاية الفقيه، فإنها في نهاية الأمر ومبتداه ستنتهي إذا قدر لنا التسليم بنتائج ما يدور في دوار اللؤلؤة والقبول بنتائجه كأمر واقع كما قبلنا من قبل بالوفاق ومثيلاتها الدينيات عام 2001 بخلاف القانون والأعراف الدولية فستكون دولتنا القادمة دولة (كوتا طائفية) ذات غالبية شيعية ساحقة بامتياز يحكمها لأسباب ثقافية وأخرى موضوعية متعددة ومفهومة، يحكمها فرد واحد وتشبه على الأقل الدولة اللبنانية التي رئيسها مسيحي ورئيس وزرائها سني ورئيس برلمانها شيعي، لكن قائدها الفعلي في السلم والحرب هو قائد من نوع السيد حسن نصر الله، يفرض بسنة الأمر الواقع رأيه ويعطل ميكانيزمات الدولة اللبنانية متى شاء واللي ما يعجبه يضرب برأسه الطوف.

نموذج 2: سوسن الشاعر/ صحيفة الوطن/ 20 ابريل 2011/إلى من يستعجل النسيان

البحرين كادت أن تذهب لقمة سائغة لإيران، وكفى ضحكاً علينا ودفاعاً عن أنفسكم أو عن إيران؛ إذا إيران تعترف وتقر، وإيران تتحدث عن نفسها دونما حاجة للبحث عن براهين تثبت ضلوعها، إيران تقول نعم أنا أتدخل، إيران تريد أن (تأمر) البحرين وتعلمها كيف تدير أمورها الداخلية، إيران مع الأسف هي التي تتحدث نيابة عن شيعة البحرين، هي لا تتحرك دفاعاً عن أمن البحرين أو سيادة البحرين أو دفاعاً عن سنة البحرين.

نموذج 3: سوسن الشاعر/ صحيفة الوطن/ 31 اكتوبر 2011/ تحذير استباقي

حزب الله وصحيفته دائماً ما يقيسون الأمور بالنتائج، (يتحلطمون) على ردات الفعل لا على الفعل، يشتكون من التبعات وكأنها جاءت من فراغ وكأنهم صحوا فجأة فوجدوا الدنيا كلها ضدهم، وهم كانوا نياماً والملائكة تطوف من حولهم والبراءة تكاد تقفز من بين أيديهم.حتى أمريكا التي تساندهم وتتآمر معهم علينا تعرف حقيقة إرهابهم.

أنتم حزب إرهابي مهما تقنعتم وتلثمتم وخاطبتم الخارج بخطاب لا يمر حتى من صيوان الأذن البحرينية والخليجية والعربية، إلا أن الكل يعرف حقيقة إرهابكم.

الإرهاب الذي بدأ يمس أمن الناس لم يخرج إلا من عباءتكم فأنتم رعاته الرسميون وأنتم حماته وأنتم مظلته، وعدم إدانتكم له وتبرئكم منه بشكل لا

ويت الحقيقة في «بازار» صاحبة الجلالة!

لبس فيه خير دليل على ضلوعكم في هذا المخطط الإرهابي، فما تقوم به مليشياتكم في الشوارع الآن وفي بيوت الناس كما حدث لأكثر من كاتب وصحافي هو شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد وعقوبته السجن المؤبد.

قائمة (4):شيعية طائفية

قائمة صحافة التحريض لن تجد ما تضرب به خطاب الحركة الاحتجاجية التي صاغت مطالبها الوطنية، لهذا ستقفز على الخطاب إلى النيل من طائفة أصحاب الخطاب. ستستثمر هذه الصحافة الغالبية الشيعية التي شاركت في الاحتجاجات بحكم الطبيعة الديموغرافية والثقافية، لتسم الاحتجاجات بالطائفية، ليس مهماً أن يكون المحتجون دينيون أو ليبراليون أو علمانيون أو شيوعيون أو ملحدون، فكلهم ستحصرهم صحافة التحريض في قائمة واحدة باسم طائفتهم الأم.

نموذج 1: فيصل الشيخ/ صحيفة الوطن/ 29 مايو 2011/ آخر كلمات الشهيد المريسي، ورجل دين يحتج على الله.

لن نقول موجهين الخطاب له بأن "حرام عليك" أو "اتق الله"، إذ السنوات الماضية وما تضمنتها من تصريحات له، كلها تبين أنه لم يرع حق الله إن كانت القضية معنية بمذهب آخر لا يمثله، أو بشر لا يتفقون معه في توجهه السياسي، بل الأكثر من ذلك، هو لا يعترف بحق الإنسان في كونه إنساناً لو كان هذا الشخص متحصلاً على جنسية البلد، وكأن هذه الشريحة قتلها مباح، ودمها إن هدر فلا يطبق شرع الله على من هدره. لا تطلبوا من أحد لا يخشى الله، بل يقف في مواجهة كلامه، بأن يتقي الله. لكن القول هنا بأنها كارثة ما بعدها كارثة، حينما يعتلي المنبر ويخطب في الناس من يطوع دين الله وشرعه على مزاجه، ويوجهه فيما يخدم مصالحه. ليست المرة الأولى التي يستهين فيها عيسى قاسم بحرمة الدم، حينما يكون الدم غير منتم له مذهبياً.

نموذج 2: سعيد الحمد/ صحيفة الأيام/ 11 مايو 2011/ متناقضات جماعة الدوار.

وبسهولة سهلة وقع بقايا اليسار وبقايا القوميين المهزومين من الداخل كمجموعات وأفراد والمحتشدين نفسياً وسيكيولوجياً برغبة عارمة في الانتقام باسم الثورة.. وقعوا في الفخ الطائفي المنصوب في الدوار الذي تحركه من بعيد مشاريع مطأفنة لم تخفِ ولاءها يوماً لدولة الولي الفقيه.

ألا يكفي ان تقود المشروع مثل هذه الاسماء ليطرح زعماء اليسار وزعماء القوميين على أنفسهم الف سؤال وسؤال قبل الانسياق إلى دعم جمهورية الدوار والصراخ بأعلى الصوت في دوارها المطبوع بطابع طائفي فاقع والمتحرك في يومياته وعلى مدى ستة أسابيع وسط حياة مأتمية بامتياز مارست أعمالها وحكمت كل شاردة وواردة فيها ثقافة المأتم وروح الحسينية وخطابها مضموناً وأسلوباً.

لم نلمح في جمهورية الدوار تعبيراً يسارياً واشتراكياً أو حتى ليبرالياً أو مدنياً ولم نسمع في الدوار لغة القوميين ومفرداتهم بل كل بقايا القوميين متدثرين طوال أربعين ليلة بلغة الولي الفقيه ورداءه.

نموذج 1: هشام الزياني/ صحيفة الوطن/ الأحد 29 مايو 2011/ عيسى قاسم يتحدث عن حرمة الدماء!

الذين أدخلوا البلد في أكبر أزمة اليوم يظهرون في ثوب جديد، ثوب التسماح، ثوب حرمة الدماء، ثوب التعايش، ثوب الوحدة، وكلها لم تكن حاضرة هذه الشعارات حين كان الدوار محتلاً، حين دخلت البحرين في حالة إرهاب لمدة شهرين.

نموذج 2: هشام الزياني/ صحيفة الوطن/ 26 مايو 2011/ يا أهل البحرين تعالوا ننسى "2" أرجوكم أعطوني "حقنة بلادة"!!

إحنا بلد ننسى بسرعة، خلونا نرجع مثل لوّل، عادي كل شي عادي.. خلاص انتهت الحفلة، رجعوا اللي أوقفتموهم، مساكين ما قصدهم يشلون البلد، كانوا مصابين بدورة راس، ما دلوا بوابة الشركة، ليش إحنا ما في قلبنا تسامح، رجعوهم، عادي اقتصاد البلد نسلمه لمن يشل البلد .. والله عادي ما فيها شي، وإلا شلون تضيع البلد.

إياكم يا بلد تاخذون إجراءات ضد من أسقط النظام، وأدخلنا في شهرين من الإرهاب، وقتل، وقطع الطرق، إياكم، ترى تصيرون طائفيين، بس اللي يسقط النظام ويقتل ويرهب، مو إرهابي، كان يطالب بالمطالب، البلد بخير يا جماعة، خلونا نعيش، خلونا ننسى، خلكم عادي، والتزموا برباطة الجأش.

من قال إن ممتلكات تعاني من الطائفية، من قال إن إدامة تعاني من الطائفية وتقصي أبناء البحرين من التوظيف، لا لا أنتم طائفيون، خلكم عقلانيين، عادي خل نسلم وثايق البلد، واقتصادها لمن يريد زوالها، ولمن يسرب المعلومات للأعداء، عادي البلد بخير.

نموذج 3: فيصل الشيخ/ صحيفة الوطن/ 28 مايو 2011/ ننتقد الدولة.. لكن الاستحالة أن «ننقلب» ضدها

لا نخفي أمراً، حينما نقول بأن الناس تحفظت على قرارات خلقت لديهم قلقاً -هم محقون فيه- يخشون أن تكون نتيجته عدم استيعاب الدرس القاسي الذي مرت به البحرين، حينما بدأت عجلة محاسبة الذين خانوا البلد ومن أساؤوا لقيادتها وشعبها المخلص تسير بسرعة أقل مما كانت عليه. قرار البعثات الأخير لم يستسيغه المخلصين في هذا البلد (يقصد إعادة وزارة التربية والتعليم البعثات للطلبة المبتعثين بعد قطعها عنهم)، ومن حقهم ذلك حينما يرون من أساء للبلد يتم التغاضي عما فعله بمجرد توقيعه على ورقة تعهد، يا جماعة من نقض التوقيع على الميثاق الوطني ألن ينقض أي ورقة تعهد؟! بالإضافة لما نسمع عنه يومياً وينقل لنا من مواقع مختلفة بشأن التخفيف في العقوبات على بعض زوار الدوار ومن هتفوا ضد النظام، في وقت يتمسك فيه المخلصون بكلام جلالة الملك ورئيس الوزراء بشأن محاسبة كل من أساء للوطن، وأن زمن عفا الله عما سلف انتهى، وينتظرون التطبيق بقوة.

قائمة (6):القصاص ولا عفا الله

في هذه القائمة سيقوم صحافيو التحريض بدور الوشاة والمخبرين للسلطة، يمدونها بأسماء من شاركوا في الاحتجاجات، ويسلمون من تمت الوشاية بأسمائهم من قبل زملاء في العمل أو المدارس أو الجامعات، وسيطالبون الدولة بمعاقبتهم ومحاسبتهم لأنهم شاركوا في مسيرة احتجاجية أو قالوا برأيهم، كما سيقومون بنشر وتأليف الوشايات التي وجدت من الصيد في الماء العكر مناخها الأمثل، كما سيرفعون شعار الشعب يريد تنفيذ القصاص واللا عفو (كما سبق في قائمة 4).

نموذج: محمد المحميد/ صحيفة أخبار الخليج/ 20 مايو 2011/ الشعب يريد تنفيذ القصاص.

للعلم فقط عدد من العاملين في الأمانة العامة لمجلس التعاون أرسلوا إلينا قائمة بأسماء البحرينيين العاملين في الأمانة العامة ومن شارك في الأحداث المؤسفة الأخيرة، كما بعث إلينا البعض في جامعة البحرين بأسماء موظفين بالجامعة شاركوا في الأحداث المؤسفة ولم يطلهم أي إجراء إداري.. والأسماء لدينا إن كان أحد مهتما بالموضوع من وزارة الخارجية أو جامعة البحرين.

«الشعب يريد تنفيذ القصاص».. هذا هو شعار المرحلة الذي ينادي به أهل البحرين المخلصين، من دون انتظار أو تأجيل.. ومن دون استجابة لضغوط حقوقية أجنبية مشبوهة أو مناوشات إيرانية مجنونة، أو الاستماع لمقالات وخطابات وتحركات مجموعات النفاق والتمييع والتحول ودموع التماسيح.. رجالنا البواسل في الداخلية والجيش إن لم يأخذ القضاء العادل حقهم ويقتص لعائلاتهم، فمن لهم ومن يحميهم..؟ أرواح رجال الشرطة ليست هباء وليست رخيصة.. أي مساس بأي رجل عسكري هو مساس بأهل البحرين المخلصين جميعا.

تقرير رابطة الصحافة البحرينية

الجوع من أجل الحرية

يحتفل الصحافيون في البحرين باليوم العالمي لحرية الصحافة هذا العام 2012 في إضراب عام عن الطعام دعت له رابطة الصحافة البحرينية. يأتي ذلك كتعبير احتجاجي لما تشهده حرية التعبير والصحافة من انتهاكات وتجاوزات حكومية منذ الرابع عشر من فبراير العام الماضي وحتى اليوم.

الإضراب عن الطعام في هذا اليوم هو بمثابة الصرخة في وجه السلطات الرسمية وسياساتها القمعية لحرية الكلمة. وهو أيضاً، رسالة إنسانية يوجهها الصحافيون في البحرين للمجتمع الدولي لحثه على بذل المزيد من الضغوط على النظام السياسي في البحرين للوفاء بإلتزاماته وتعهداته أمام الهيئة الأممية (الأمم المتحدة).

الإنتهاكات... مسلسل مستمر

لايزال الإعلاميون في البحرين يستذكرون ببالغ الأسى والحزن مقتل إعلاميين اثنين (الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري) أثناء احتجازهما لدى السلطات البحرينية، إضافة إلى اعتقال وإقالة العشرات من الصحافيين والإعلاميين، خصوصاً الزملاء والزميلات الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي وأبشع أشكال التعذيب في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية البحرينية، وقوة دفاع البحرين، والأمن الوطني.

ولأن الأوساط الإعلامية والصحافية في البحرين كانت تأمل في أن يكون لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تأثير في تصحيح مسار السياسات الحكومية فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام، إلا أن شيئاً لم يتغير، إذ لا تزال الإنتهاكات مستمرة في فترة تعتبر الأسوأ في تاريخ البحرين منذ الإستقلال وحتى اليوم. دلالة ذلك على الأقل تصنيف المنامة كواحدة من العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات، بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

ولم يقتصر سجل سياسات التعتيم وقمع الحريات الإعلامية ضد الصحافيين البحرينيين فقط (راجع جدول التوثيق)، فلا تزال وسائل الإعلام الدولية ومراسلو وكالات الأنباء الدولية يعانون جراء السياسات الحكومية التي اتصفت بالعدائية معها، ودلالة على ذلك العديد من الحالات التي وثقتها المنظمات والهيئات الدولية لمنع المراسلين والصحافيين من دخول البحرين لتغطية أحداث مرور عام على الإحتجاجات في دوار اللؤلؤة، واحتجاز الصحافيين والنشطاء الإلكترونيين وإجبارهم على مغادرة البلاد (راجع جدول التوثيق).

شهود الانتهاكات

وإضافة إلى ما أقرته بيانات ومواقف المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحرية التعبير، ومنها منظمة مراسلون بلا حدود والاتحاد الدولي للصحافيين ولجنة حماية الصحافيين (الولايات المتحدة) والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، فقد وثق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) الصادر في 23 نوفمبر 2011، العديد من الإنتهاكات والجرائم التي تعرض لها الاعلاميون والصحافيون في البحرين، بما يشمل مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي في التاسع والثاني عشر من أبريل العام 2011، والاعتقالات وحالات التعذيب والاقالات الجماعية للعديد من الصحافيين، ومن مختلف وسائل الإعلام في القطاعين الحكومي والخاص.

كما تضمن تقرير لجنة بسيوني الإقرار بالإنتهاكات الصادرة عن المؤسسات الاعلامية الرسمية للدولة ممثلة في هيئة شؤون الإعلام وتلفزيون البحرين التي مارست دوراً طائفياً سلبياً، وكذلك جنوح الدولة للسيطرة على الصحافة اليومية وتوجيهها سياسياً لصالحها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد لما أهمله تقرير بسيوني من الإقرار بأن تلفزيون البحرين لعب دوراً مباشراً في إقالة واعتقال العديد من المواطنين جراء سياسة التحريض الطائفي واستخدام مفردات ذات دلالات جنائية مثل (الخونة) و(المجرمين) و(الإرهابيين).

التوصيات المعلقة بعقود التدريب

وفي حين أشار تقرير بسيوني إلى ضرورة الإلتفات لتنفيذ ما تضمنه من توصيات، ورغم العديد من المناشدات المطالبة التي خرجت بها المنظمات والهيئات الدولية، لم تقم السلطات السياسية في البلاد باتخاذ أي إجراءات تصحيحية جدية تجاه ما أثبته التقرير من تجاوزات ومخالفات. وأكتفت هيئة شؤون الإعلام بتوقيع عقود تدريبية مع بعض القنوات التلفزيونية الدولية في مجالات التدريب، في تجاهل واضح إلى أن المخالفات والتجاوزات لم تكن تتعلق بالمعالجات الفنية أو لضعف في المسوى المهني لدى العاملين، بل كانت تتعلق بالمحتوى الإعلامي للتغطيات والتجيير الطائفي لها وفق سياسات أجبرَ الإعلاميون على انتهاجها تحت ضغوط سياسية. وعليه، فإن المسؤولين عن سياسات الإعلام الرسمي الطائفي والتحريضي لايزالون على مقاعدهم ليديروا مرحلة الإصلاح بعد أن فرغوا من مرحلة الانتهاكات والتجاوزات والمخالفات التي أقرتها اللجنة.

أما على صعيد توصيات لجنة بسيوني المعتلقة بمحاكمة ومحاسبة المسؤولين عن تعذيب المحتجزين، فلم تقم السلطات البحرينية حتى الآن بواجباتها في الكشف عن المعذبين والمسؤولين عن الانتهاكات والجرائم التي طالت الإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونين. إذ لا ينظر القضاء البحريني حتى اليوم سوى قضايا التعذيب في حالات المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي والصحافية نزيهة سعيد، وتتحفظ الرابطة والعديد من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بشدة على إجراءات النيابة العامة في التحقيق والمحاكمات التي تعتبرها الرابطة مجرد محاكمات صورية، إذ أنها لا تحاسب المسؤولين الفعليين عن الانتهاكات، كما أغفل القضاء البحريني العديد من حالات الإعتقال التعسفي والتعذيب لبقية الإعلاميين من مختلف التخصصات.

ومن جانب آخر، لا تزال الصحافية في صحيفة الوسط البحرينية ريم خليفة تواجه استهدافاً حكومياً ذا صبغة سياسية واضحة، وذلك عبر استمرار محاكمتها في القضاء البحريني رغم العديد من المناشدات الدولية، والتي كان آخرها التقرير المؤرخ في ٢٤ يناير ٢٠١٢ (تونس/ لندن) والصادر عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/ منظمة إندكس على الرقابة/ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان «الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي»، وطالب التقرير الحكومة البحرينية في أحد توصياته الرئيسية بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

ولا يزال العديد من الصحافيين المفصولين من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ينتظرون عودتهم لأعمالهم، ولم تستطع رابطة الصحافة البحرينية توثيق عودة مفصول واحد إلى عمله ممن تمت إقالتهم.

ويمكن الإعتماد على تقرير رابطة الصحافة البحرينية (الكلمة تساوي الموت) لتوثيق حالات الفصل التعسفي من العمل. وعرضت هيئة شؤون الإعلام على المفصولين من الإعلاميين العودة لوظائف في غير تخصصاتهم وبشروط مجحفة، ورفض العاملون العودة لأعمال لا تتوافق وتخصصاتهم. ولا تزال الصحف البحرينية القريبة من مؤسسة الحكم أو التي تعود ملكيتها لأفراد من العائلة الحاكمة ترفض إعادة الصحافيين والمصورين المفصولين إلى أعمالهم.

توثيق الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2012 20 ابريل 2012

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد أصدرت تقريرها الأول حول حرية الإعلام والصحافة في البحرين «الكلمة تساوي الموت» الصادر باللغتين العربية والإنجليزية وذلك عن الفترة من 1 يناير – 15 يوليو 2011، وهو أول تقرير من نوعه في سبر حال الإعلام والصحافة في البحرين وتوثيق ما تعرضت له وسائل الإعلام والصحافيين والمدونين والمصورين البحرينيين والأجانب منذ بدء الأحداث في 14 فبراير الماضي، كما أردفت التقرير بتقرير سنوي صدر مطلع العام الجاري.

وكانت النيابة العامة البحرينية قد قامت بسحب العديد من القضايا ضد الإعلاميين من أمام المحاكم الجنائية، ويخشى أن تعيد النيابة العامة تقديمها أو ابتزاز الإعلاميين والصحافيين بها. وترفض النيابة العامة الإفصاح عن مصير هذه المحاكمات حتى الآن أو الإعلان عن حفظها رسمياً.

هذا الرصد هو رصد أولي، وستقدم الرابطة تفاصيل أكثر في التقرير السنوي.

الأحكام القضائية الجائرة

لاتزال الأحكام القضائية الصادرة في 22 يونيو الماضي ضد كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس، وهو مدون وناشط في حقوق الإنسان؛ وعلى علي عبدالإمام، وهو مدون ومؤسس منتدى سياسي، وحسن معتوق وهو مصور وممرض، لا تزال تمثل قلقاً كبيراً داخل الأوساط الإعلامية في البحرين وخارجها.

وأصدرت العديد من المنظمات الحقوقية والمعنية بحرية التعبير بيانات وصفت هذه الأحكام بأنها أحكام قضائية متعسفة، إذ تمتد من ثلاث أعوام إلى خمسة عشر عاماً. وفيما ينفذ كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس والمصور حسن معتوق أحكامهما، تم الحكم على المدون علي عبدالإمام غيابيًا. ولم ترد أي معلومات حتى إعداد هذا التقرير عن مكان إقامته أو ما إذا كان قد تعرض للإعتقال دون الإعلان عن ذلك.

ولقد شابت هذه الأحكام القضائية إجراءات غير قانونية، إذ تعج هذه المحاكمة بالتجاوزات والخروقات لحقوق المتهمين كما تعرض المدون والناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان عبدالجليل السنقيس للتعذيب في المعتقل، ولم تعقد محاكمات المتهمين وفق الأعراف القانونية المتبعة عالميًا أو محلياً، كما أنها تتنافى ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعت البحرين عليها.

الخاتمة والتوصيات

تؤكد رابطة الصحافة البحرينية على خطورة الوضع القائم في البحرين، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الصحافيين والمصورين والمدونين الذين يتعرضون لانتهاكات وحملات استهداف منظمة. كما لم تقم حكومة البحرين بأي إجراءات أو إصلاحات جادة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني). بل استمرت الدولة في سياسات القمع والملاحقة للصحافيين والناشطين الإلكترونيين، كما لا تزال هيئة شؤون الإعلام تحكم سيطرتها على الإعلام الإلكتروني عبر منع العديد من المواقع الإلكترونية الإعلامية، منها موقع صحيفة القدس العربي اللندنية ومرآة البحرين والعديد من الصفحات الإلكترونية في مواقع التواصل الإجتماعي.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية شتى المنظمات والهيئات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان إلى التدخل في البحرين للضغط على الحكومة البحرينية لضمان سلامة الإعلاميين في البحرين. وتتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، وتقديم المتسببين في مقتلهما لمحاكمة عادلة.

تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في حالات التعذيب التي تعرض لها الإعلاميون في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.

تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الاتحاد الدولي للصحافيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحافيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين والصحافيين في البحرين.

إيقاف العمل بقانون رقم 47 لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية ممن تتعلق تهمهم بحرية التعبير على الفور، وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينيين أمام المحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. وإعلان إيقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية وحفظها.

إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونين المفصولين إلى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد. وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث الأخيرة في البحرين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.

وقف كافة أشكال الاضطهاد والتعدي والاستهداف على الإعلاميين والصحافيين والنشطاء، ووقف الإجراءات الأمنية.

وفيما يلي ملخص لأهم الانتهاكات الموثقة خلال العام 2012 في الفترة 1 يناير 2012 - 23 يناير 2012:

جدول التوثيق

الزمان	الصحافي	الحادثة
2 يناير	الإعلامي وحيد البلوشي	النيابة العامة تبدأ التحقيق مع الإعلامي وحيد البلوشي بتهمة الإهانة بطريقة العلانية رمزاً موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين، بعد شكوى كيدية تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية (تنظيم اسلامي سلفي). وقد نفى الإعلامي التهم، مؤكداً أنها تهم (كيدية) وتأتي ضمن محاولات جمعية الأصالة إسكاته عن توجيه أي انتقاد لها
3 يناير	الصحافي مازن مهدي	الإعتداء على مازن مهدي مصور الوكالة الألمانية DPA بالضرب على رأسه من قبل أحد أفراد قوات مكافحة الشغب أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج المحاذي لمطار البحرين الدولي (شمال العاصمة المنامة).
5 يناير	الصحافية ريم خليفة	النظر في محاكمة الصحافية ريم خليفة، وتأجيل جلسة المحاكمة إلى 19 يناير. وقال محامي الدفاع إن الصحافية ريم خليفة كانت تغطي مؤتمر الوفد الايرلندي الذي زار البحرين في 14 يوليو/ تموز 2011، من أجل الاطلاع على وضع الطواقم الطبية في المعتقل، وقام بعض من حضر المؤتمر من غير الصحافيين بإطلاق عبارات استفزازية والتحرش بها، وذلك بعد إثارة الفوضى وتخريب المؤتمر الصحافي للوفد الايرلندي الذي أكد حادثة التخريب.
18 يناير	الصحافية الفرنسية ستيفاني لامور	قالت صحفية فرنسية لصحيفة مرآة البحرين إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقت في البحرين، يأتي ذلك بعد أن ظلت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية 3 أيام. وأكدت «ستيفاني لامور» أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه. وأفادت إنها على اتصال مع منظمة (مراسلون بلا حدود) التي أبدت قلقها وطلبت منها أن تكون على حذر، باعتبار أن البحرين مصنفة من المناطق العشر الأخطر في العالم على الصحافيين. ولم يتسنى للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
24 يناير	الكاتب علي الديري	منع الكاتب د.علي الديري من دخول مصر والترحيل إلى لبنان، فيما اعتبرته الرابطة استهدافاً للإعلاميين البحرينيين في الخارج عبر قوائم سوداء أرسلتها السلطات البحرينية لبعض الحكومات العربية.
1 فبراير	الإعلامي وحيد البلوشي	أولى جلسات محاكمة الإعلامي وحيد البلوشي، تأجيل القضية.
2 فبراير	الصحافية ريم خليفة	النظرفي محاكمة الصحافية ريم خليفة. وتعتبر الصحافية ريم خليفة من أبرز الصحافيين المستقلين، وكان التقرير الأخير الصادر في ٢٤ يناير ٢٠١٢ ،تونس/ لندن عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/ منظمة إندكس على الرقابة/ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان/ آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان "الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي"، قد طالب الحكومة البحرينية في أحد توصياته بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.
8 فبراير	مراسلون أجانب	رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات لعدد كبير من الصحافيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة 14 فبراير، ومنها: صحيفة لوس أنجلس/ نيويورك تايمز/ هيئة الإذاعة البريطانية/ صحيفة وول ستريت جورنال/ كريستيان ساينس مونتور/ وكالة الأنباء الفرنسية/ قناة الجزيرة. كما رفضت منح الصحافي بجريدة نيويورك تايمز الأميركية نيكولاس كريستوف منحه تأشيرة دخول. وكان كريستوف قد اعتقل في منطقة سترة ديسمبر 2011 بينما كان يغطي الاحتجاجات، فيما قامت قوات الأمن بتحطيم "كاميرا" تخص زميله المرافق له.
8 فبراير	الصحافي محمد فاضل	أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية رسمياً أن السلطات البحرينية منعت العام الماضي مراسل فرانس برس المحلي (محمد فاضل)، وهو بحريني الجنسية، من العمل، وذلك في إطار سلسلة من التدابير التي اتخذتها بحق مراسلي الصحافة الاجنبية. بحسب الوكالة.
13 فبراير	الناشطتان هويدا عراف وراديكا كانتا	السلطات البحرينية تقوم بترحيل ناشطتين أميركيتين هما هويدا عراف وراديكا ضمن فريق «اشهد على البحرين» لمراقبة الاحداث عشية الذكرى الأولى للاحتجاجات للمطالبة باصلاحات ديمقراطية في البحرين. ونقلت وكالة أنباء البحرين عن مسؤول بالادارة العامة بالهجرة قوله إن "هويدا عراف وراديكا سينيث وصلتا للبحرين وحصلتا على تأشيرات سياحية وقد أعلنتا بأنهما تريدان كتابة تقرير عن المظاهرات ولكن تم رصدهما وهما تشاركان في تظاهرة غير قانونية في المنامة". وهاجمت الصحف البحرينية التي تعود ملكيتها للدولة الكاتبتين بعد ترحيلهما من البلاد قسراً متذرعة باستخدام أسباب دينية ومعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.
22 فبراير	الصحافية نزيهة سعيد	النظر في قضية معذبي الصحافية نزيهة سعيد، وسمح للصحافية نزيهة سعيد بالحضور للمحكمة بمعية المحامي حميد الملا، ومنعت السلطات البحرينية دخول عائلتها. كما حضرت المتهمة بالتعذيب – الملازم أول- سارة الموسى، بمعية محاميها فريد غازي و3 مرافقين.
26 فبراير	المدون زكريا العشيري	المحكمة الكبرى الجنائية تنظر في قضية مقتل المدون البحريني زكريا العشيري. المحامي محمد التاجر أكد أن القضاء العسكري كان قد برأ المتهمين الخمسة في القضية. وأن محكمة الاستئناف العسكرية قضت بعدم اختصاص المحكمة وإحالة القضية للمحاكم المدنية التي تنظر الآن في القضية. وهو ما يشير إلى أن مسار القضية قد يذهب للحكم ببراءة المُعذبين المتهمين – 5 افراد من الشرطة يحملون الجنسية الباكستانية – في استهتار وتلاعب واضح من السلطات الرسمية بالقضاء البحريني وفي التزامها تنفيذ توصيات لجنة تقضي الحقائق (لجنة بسيوني).
4 مارس	الصحافية نزيهة سعيد	متابعة النظر في محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. تحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الكبرى.
21 مارس	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تنظر في قضية الصحافية ريم خليفة. تأجيل القضية الى 19 ابريل للحكم.
31 مارس	المصور أحمد اسماعيل	مقتل الناشط الإلكتروني المصور أحمد اسماعيل بالرصاص الحي في منطقة سلماباد، أثناء تصويره لمظاهرة سلمية في المنطقة. وتتهم قوى المعارضة ميليشيات تابعة للحكومة بإطلاق الرصاص على الناشط. والناشط الإلكتروني أحمد اسماعيل هو مصور من الهواة اضطلع بتوثيق وتصوير الاحتجاجات في البحرين ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وموقع يوتيوب، واستخدمت العديد من وكالات الأنباء هذه الأفلام في تغطياتها الإخبارية عن البحرين.
3 أبريل	الصحافي محمد العثمان	أنباء عن منع الكاتب محمد العثمان من الكتابة في صحيفة البلاد البحرينية المملوكة لنجل رئيس الوزراء بعد أوامر صادرة عن الديوان الملكي. وتم رفع مقالات الكاتب السابقة من الموقع الإلكتروني للصحيفة. ولم يتسنَ للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
8 أبريل	الصحافي أحمد البوسطة	قامت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية بالإعتداء على الصحافي أحمد البوسطة في العاصمة البحرينية المنامة. وتعرض البوسطة للاعتداء الجسدي بالضرب والكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده في المنامة وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية، وتم القبض عليه وضربه والتعرض له بالسباب والشتائم والكلمات النابية، كما قاموا بركله ولكمه عدة مرات، وأعتقل لنصف ساعة، وتم إخلاء سبيله لاحقاً.
10 أبريل	المخرج علي العلي	هيئة شئون الإعلام تمنع المخرج البحريني علي العلي من تصوير مسلسل خليجي في البحرين يحمل اسم «لو باقي ليلة»، وذلك بعد أن حُدِّدت له الموازنة والمدة الزمنية للتصوير.
18 أبريل	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة النطق بالحكم في قضية محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. القرار: إعادة القضية للنيابة العامة.
19 أبريل	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تصدر حكمها في قضية الصحافية ريم خليفة. تغريم الصحافية 600 دينار بحريني. هذا واستأنفت الصحافية ريم خليفة الحكم الصادر بحقها ومن المقرر أن ينظر بجلسة ١٣ سبتمبر أمام المحكمة الكبرى الجنائية. ورفض القاضي الاستماع لشهود النفي الذين قدمتهم هيئة الدفاع، إذ تشير قرائن وتسجيلات الحادثة إلى استهداف الصحافية في أحد المؤتمرات الصحافية العام الماضي.
20 أبريل	مراسلون أجانب	منع مراسل فايننشال تايمز سيمون كير والصحافية في جريدة التايمز كارين لي والصحفية الأمريكية في قناة CNN أمبر لايون وستيوارت رامسي رئيس المراسلين من سكاي نيوز من دخول البحرين. كما منع صحفيان من وكالة أنباء أسوشيتدبرس من دخول البحرين رغم حصولهم على تصريح بتغطية السباق من الهيئة المنظمة (الاتحاد الدولي للسيارات)، وقالت هيئة شئون الإعلام إن طلبات إقامتهم لازالت معلقة. من جانبها قالت وكالة أنباء رويترز في تقريرها عن البحرين يوم أمس إن المراسلين غير الرياضيين في الوكالة منعوا من دخول البحرين كذلك، وأشارت إلى أن عددا آخر من مراسلي المؤسسات الإعلامية لم يمنحوا تصاريح دخول.
21 أبريل	الناشط محمد حسن	اعتقال الناشط محمد حسن إثر ظهوره في البرنامج الوثائقي الأميريكي الشهير دان راذر، وتلقيه اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف وإصابته باستهداف مباشر من قبل قوات الأمن، وتعرضه للاعتداء الجسدي. وأكد ممثل الرابطة في البحرين اعتقال الناشط محمد حسن بعد إصابته في منطقة البلاد القديم برفقة مراسلين أجانب، ونقله إلى مستشفى السلمانية الطبي حيث تم اعتقاله، واحتجزت السلطات الأمنية حسن ليوم كامل، وأفرجت عنه في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي. كما تمت إعادة اعتقاله في اليوم التالي مجدداً والإفراج عنه.
22 أبريل	مراسلون أجانب	اعتقال 3 مراسلين من طاقم القناة الرابعة البريطانية بعد انتهاء فعاليات الفورمولا 1، وهم المراسل الصحافي جونثان ميلر، والمصورة جوا شفر، والمنتج ديف فيولر. كما تم اعتقال السائق الخاص بالطاقم، والناشطة الحقوقية آلاء الشهابي. وتم اعتقالهم أثناء تنقلهم بين قرى البحرين، ووصف جونثان ميلر طريقة الاعتقال في موقع القناة بأنها كانت همجية، وأن السائق تعرض للضرب بعنف، وتم إبعادهم من البلاد لاحقاً بعد تحقيق استمر لست ساعات. كما تمت مصادرة الكاميرا والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطاقم. اعتقال صحافيين يابانيين كانو يقومون بتغطية المظاهرات والتي كانت متجهة إلى حلبة البحرين الدولية، حيث تجري سباقات الفورمولا 1. وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد التحقيق معهم.

اختلفوا في تقييمها... "مرآة البحرين"

قراء: لسان حال ربيع البحرين المضطهد.. وآخرون: منحازة للجمعيات وتغلّب السبق على الدقة

حين تأسست "مرآة البحرين" في مايو/ أيار 2011، كانت حريصة على أن لاتعطي أية ادعاءات. تركت الأمر إلى العمل. أوضحت سياستها التحريرية، وكانت واضحة في ذلك، ثم باشرت عملها. في غضون ذلك، كان سير العمل فيها يتطور بالتراكم. وإلى حد ما من مرونة التعامل مع الأخطاء؛ إذ الحقيقة خطأ مصحح.

كوادر تعد على الأصابع، هكذا كان الأمر للوهلة، لكنها الآن غدت جيشاً جرّاراً من المتطوعين والمتعاونين، من صحفيين وهواة وصنّاع رأي ومصورين وعابري سبيل. اخترنا أن نكون "مرآة" واحدة، تطل على الحدث، لكن مشبّعة بالأصوات المتعددة، وابتعدنا عن أن نكون "مرايا " شمولية، بالجمع، لكن مشبّعة بالصوت الواحد!

نحن "مرآة" أو نافذة على الحقيقة، وليست كل الحقيقة. اجتهادنا كان في توسيع مساحة هذه "المرآة" إلى أقصى حد، لننال أكبر قدر من الحقيقة. خلال ذلك، نعرف أننا أخطأنا، لكننا نتعلم. منذ البدء، عرفنا خصمنا جيداً، الديكتاتورية بكل أوجهها، كما عرفنا أصدقاءنا الديمقراطيين جيدا، وهم كل أولئك الذين يقارعون الظلم، منذ 14 فبراير/ شباط، كائناً ما كان طرحهم، وفي أي موقع من خارطة المعارضة كانوا.

تلك هي في الأقل، الطريقة التي عرّفنا بها أنفسنا أمام أنفسنا، عندما شرعنا في تأسيس "المرآة". لكن كيف يعرّفنا الناس، قرّاؤنا؟ لم لا نستمع لهم:

يرى أمين سر جمعية العمل الإسلامي "أمل" السيد رضوان الموسوي أن "مرآة البحرين" تعد "نقلة في ثقافتنا الإعلامية، فهي تحول إعلامي جديد واكب ثورة التغيير في كل المفاهيم الإعلامية التقليدية (...) إنه جزء من ثقافتنا الإعلامية الجديدة".

لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة أن "تكون المرآة ممثلاً حقيقياً لصوت الناس وحاملة لآمالهم وطموحاتهم بصدق وشفافية وحيادية".

عضو اللجنة المركزية في جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" الدكتور نبيل تمام، اعتبر أن "مرآة البحرين" تمثل اليوم "لسان حال ربيع البحرين المضطهد والمظلوم إعلامياً"، مشيراً إلى أنها "تجربة رائدة في الصحافة والإعلام، فهي تمثل المستقبل".

ويقول إنها "أول بوابة إعلامية تقف معنا وتنصف قضية الطاقم الطبي حينما كانت الحديدة ساخنة جداً. وهي من أوصلت صوت الطاقم محلياً وإقليمياً ودولياً عندما كان في دهاليز المعتقلات" وفق تعبيره.

ويضيف نائب الأمين العام لجمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي حسن المرزوق "كنا بحاجة ماسة إلى مرآة كمرآة البحرين لنعكس من خلالها ما جرى ويجري لوطن ولثورة ولشعب صامد قل مثيله".

يضيف "بصدق إنها مرآة البحرين؛ فالموقع يعكس الواقع البحريني الذي نعيشه اليوم، وهو يعكس جمال ثورتنا وحراكنا في مقابل بشاعة وقسوة النظام".

بدورها، تقول نائب رئيس جمعية المعلمين البحرينية جليلة السلمان "مرآة البحرين فتحت لي ذراعيها واهتمت بتغطية جوانب كثيرة مما تعرضت له، فأصبحت الصحيفة الأولى التي نطالعها لنستقي منها الخبر اليقين وما يحدث على الساحة".

تتابع "بالنسبة لنا هي تمثل المصداقية والسرعة في نقل المعلومة مهما كانت درجة تقييم هذه المعلومة، فقد عرفنا من خلالها الكثير".

وتمنت السلمان أن "تأخذ "المرآة" على عاتقها التركيز بشكل أكبر على الانتهاكات التي عانى منها قطاع التربية والتعليم، فما يحدث له يتجاوز في الحجم ما يمكن استيعابه" على حد تعبيرها.

تلتقط الكاتبة رملة عبدالحميد خيط الحديث "استطاعت مرآة البحرين في فترة وجيزة أن تكون مرجعا للمعلومة والحدث، إضافة إلى جمع العديد من الأقلام المتميزة التي تبني تحليلات متنوعة وجادة". وترى أن "أن المرآة اجتازت المرحلة السابقة التي تعطي مرتاديها الحدث وتحليلاته"، موضحة "إنها بحاجة اليوم إلى مزيد من التغييرات التي أراها تكمن في إيجاد باب للدراسات التخصصية في الأنثروبولوجيا والتاريخ والعلاقات الدولية لتبني منظورا أبعد وخلق صورة أشمل، يفضي لفهم أكبر للمجتمع البحريني، ولنخرج من دائرة المحلية الضيقة إلى إطار أكبر وأعم".

محمد إسماعيل، طالب في قسم الإعلام وقارىء دائم ل"مرآة البحرين"، له رأي آخر. قال "ملاحظتي عليكم هي تسرعكم في نشر بعض الأخبار، خصوصاً المسرّبة، وغير معرّفة المصدر. أنتم تولون السبق أولوية على حساب التحقق من المعلومة"، موضحاً "إن هذا أوقعكم أحياناً في مأزق".

ويقول القاريء أحمد إبراهيم: "لا أجد نقداً فعلياً للجمعيات المعارضة في مرآتكم. تبدون محابين لها". في حين اكتفى القاريء "م.ع" الذي فضل عدم الكشف عن هويته بالقول: "سأكون صريحاً معكم، أنا لا أصدق أي موقع يتبنى إصلاح النظام". يضيف "أحترم جهودكم، لكن أنتم جزء من المشكلة" على حد تعبيره.

على خلاف من ذلك، القارئة زهرة علي التي تمنت أن "تتحول المرآة إلى صحيفة مطبوعة، على اعتبار أن الموقع الرسمي محجوب في العادة". وتلفت في هذا السياق "إلى المقالات والتقارير التي تنشرونها. تتميز بنكهة خاصة وبأسلوب سهل وممتع، تفهمه مختلف الطبقات والمستويات، لا النخب المثقفة فحسب". وتضيف "من الجميل في الموقع أيضاً المقالات المترجمة والتي تتعلق بقضيتنا، ناهيك عن الملفات المهمة والمتميزة التي تطرحها "المرآة" ما بين فينة وأخرى، مثل ملف الطاقم الطبي ووزير المكارثية".

وترى رئيس دائرة شؤون المرأة وعضو الأمانة العامة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية أحلام الخزاعي، أن "المرآة فرضت نفسها على الإعلام بمصداقيتها وسرعة نقلها للخبر من قلب الحدث، رغم أن عمرها لايجاوز السنة". وتقول "كانت بمثابة سفينة إنقاذ للإعلاميين الأحرار الذين رفضوا الذل وبيع ضمائرهم" وفق تعبيرها.

المخرج الصحافي علي جواد يعتبر "مرآة البحرين" بمثابة "المتنفس لنشر ومتابعة قضية البحرين ومطالب الشعب، بخلاف بقية المنتديات والمواقع الأخرى". ويرى أن الموقع "ساهم في إبراز قضية شعب البحرين ونقل ما يدور في الشوارع والقرى البحرينية، وعّبر عن الاحتجاجات السلمية التي تطالب بالديمقراطية".

رجل أعمال قال "هي الصحيفة رقم واحد بالنسبة أتابعها بشكل خاص خصوصا التقارير الخاصة، فهي تتسم بالحرفية ومبنية على وعي وإدراك لما يدور في الساحة البحرينية"

ولفت إلى أنه "آن الأوان لإصدار تقارير مصورة فيديو فهي أكثر انتشارا وقد يكون التقرير المصور فاعلا لنشر الوعي لدى شريحة كبيرة"

عدد قياسي من الزيارات لموقع مرآة البحرين

أظهر موقع تابع لمحرك البحث جوجل أرقاما قياسية في أعداد الزائرين لموقع مرآة البحرين الإلكتروني BahrainMirror.com، وبحسب الإحصاءات فقد كانت هناك أكثر من مليون وثلاثمائة ألف زيارة للموقع خلال الشهور الثلاثة الأخيرة فقط، في حين تجاوز أعداد الزائرين 460 ألف شخص مختلف، أما عدد الزيارات نسبة إلى المواد الخبرية المنشورة، فقد تجاوز 2.4 مليون زيارة لمجموع الأخبار والتقارير والمقالات وغيرها من المواد خلال هذه الفترة.

ورغم أن الموقع محجوب داخل البحرين، إلا أنها كانت المصدر الأول للزيارات بنسبة 60%، ثم تلتها بريطانيا بنسبة 11%، وتوزعت النسب الباقية بين الكويت، الإمارات، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قطر، عمان، لبنان، كندا، مصر، أستراليا، المغرب، تونس، الجزائر، اليمن فلسطين، ألمانيا، الهند، العراق، سويسرا، فرنسا، إيرلندا، الدنمارك، تركيا وغيرها من الدول التي زاد عددها عن 120 دولة.

وكان شهر فبراير/شباط 2012 أعلى شهر من حيث عدد الزيارات، حيث حصد الموقع فيه أكثر من 480 ألف زيارة. ولم تقل الزيارات خلال هذه الفترة عن 4000 زيارة في اليوم الواحد في حين بلغت في بعض الأيام أكثر من 50 ألف زيارة في اليوم الواحد.

يذكر أن مواضيع «مرآة البحرين» تنشر على صحفتها في الفيسبوك أيضا، كما أن مئات المواقع الإخبارية والاجتماعية تقتبس من المرآة، وتعيد نشر مواضيعها بناء على رخصة «المشاع الإبداعي»، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية. ويزور القراء موقع مرآة البحرين غالبا عن طريق شبكة تويتر، حيث يستقطب حسابها فيه أكثر من 37 ألف متابع.

صحافة (المتظاهرين).. بديلا عن إعلام الكذب و الخيبة

ولّدت ثورةُ البحرين متظاهرين إعلاميين أثبتوا أنّ المهمّة الصّحافيّة ليست اختيار النّخبة دائماً. الإثبات الأهم أنّ المهمّة تلك، يمكن أن تكون متوافقة مع المعايير المهنيّة، من غير أن تتوفّر على الاشتراطات الماديّة العالية. لا أهميّة حصريّة لوجود صحافي أو إعلامي محترف. يمكن أن تتم المهمة بغياب كاميرا رقميّة فاخرة، وحتّى بدون مصحّح لغوي أو مخرج فنّي معروف. برغم ذلك، الإعلامي المُتظاهِر في البحرين سعى لإحراز ما يمكن من الجودة والإبداع، لصيقاً بشرط الصّدقيّة والنّقل الميداني المباشِر.

يوتيوب.. يسخر من الكذبة الرسميّة

يلم الأهالي في البحرين بتفاصيل الكذبة الرّسميّة. يعلمون مكوّناتها وخلفيّاتها. كيف تُصنَع، ولماذا، وفي أي الأوقات والظّروف تُذاع وتُنشر على الملأ. مكّن ذلك من إنتاج إعلام بديل ومُناهض، لا يهتم فقط بفضْح الكذبة الرسمية، ولكن أيضاً القيام بأدوار أخرى لا يُجاريها إعلام السّلطة. عندما عرض التلفزيون الرّسمي قبل أشهر حواراً مفبركاً مع متظاهرين مزعومين، بغرض تشويه صورتهم؛ لم يجد الإعلام الأهلي طريقاً أفضل من إعادة رسْم الحوار المفبرك، وذلك باستخدام رؤية "كوميديّة" مليئة بالسّخرية الهادفة. بحسب فلسفة هذا الإعلام، ليس المطلوب الرّد على الدّعاوى والاتهامات، فالسّخرية الكاريكاتوريّة قد تكون الأسلوب الأمثل في التّعامل مع التقديمات الهزليّة التي يُعمّمها السّلوك اليومي للصّحافة الرّسميّة.

كان "يوتيوب" الأداة الإعلاميّة التي استقبلت هذا اللّون من الإنتاج الإعلامي، وحوّله المعارضون إلى وسيلة متعدّدة الأغراض، فهو ينقل الصّورة الحيّة والكاملة، ويُعطي الإنذار والتحذيرات، ويفضح التناقضات والإجراءات الوهميّة، ويوثّق كلّ شيء، بجديّة تارة وبسخرية تارة أخرى. النتيجة تكون حاسمة في الأغلب: إفشال الكذبة، وإظهار قُبح منْ ورائها، وتحصين الرّأي العام من آثارها النّفسيّة وتوظيفاتها السياسيّة، وهذا هو جوهر العمل الإعلامي النّاجح.

وتأكيداً على جدّية هذا الدّور، استهدفت قوات الأمن في البحرين الإعلاميين الميدانيين، وينقل شهود عيان أنّ هناك فرقاً أمنيّة، بعضها بلباس مدني، كانت تتولّى رصْد حاملي الكاميرات أثناء التظاهرات، وتتعمّد إصابتهم مباشرةً. وقد قُتِل الإعلامي الميداني الشّاب أحمد إسماعيل في هذا السّياق، حيث أطلق عليه مسلّحون مدنيّون الرّصاص الحي وسقط شهيداً في الحال، ولجأت السّلطات إلى احتجاز جثّته أياماً للتغطية على هذه الجريمة. ولم يفوّت الإعلاميون المتظاهرون هذا الاستهداف، فتمّ توثيق عشرات الأفلام التي تُظهِر القوات الأمنيّة وهي تُطلق النّار على الكاميرا والإعلاميين الميدانيين، ولم يسلم صحافيون محترفون من الأذى، وكان ذلك شكلاً من المواجهة الحامية بين كاميرا المخابرات وكاميرا المتظاهرين.

تويتر "بتكلّم بحريني"

بحرينياً، يتفوّق تويتر على فيسبوك في الإعلام المعارض. تحوّل الأوّل إلى فضاء حيوي، وهو متقدّم في كلّ السّاحات ويتواجد في أكثر الميادين سخونةً. في تويتر يخوض المتظاهرون ومؤيّدو الثورة أوسعَ عمليات التغطية الإعلاميّة، يتبادلون الأخبار العاجلة، ويعلّقون على مستجدات الأحداث، ومنه تنطلق حملات التّضامن وتنسيق فعّاليات الاحتجاج الدّيمقراطي، وهو كذلك المكان المفضّل لإبداء الآراء المختلفة ومناجزة رموز النّظام والمسؤولين والموالين. مثّل ذلك أبرز وجوه الإعلام الجديد وأسرعها فاعليّةً في البحرين، وقد علّق ناشط حقوقي مصري بأن "تويتر يتكلّم بحريني"، وهو ما تؤكّده بعض الأرقام التي تتحدّث عن حضور البحرينيين المتقدّم في "تويتر".

الميزة الإعلاميّة لتويتر هو أنّه يُتيح الجمع بين وسائل الإعلام الجديد، وهو ما يمنح دوره الإعلامي مثاليّةً أكثر وشموليّة أكبر. يُلاحظ مثلاً ما قام به نشطاء على تويتر ردّاً على الفيلم الذي عرضه تلفزيون البحرين مؤخّراً، فيما عُرف بفيلم التفجيرات، وادّعى فيه تورّط معتقلين بتصنيع متفجّرات، وكان يستهدف الإيحاء بأنّ ذلك يأتي في إطار التفجيرات المزعومة التي أُعلن عنها في الأيّام الأخيرة. خلال ساعات قوّضت أهداف الشّريط المخابراتي، حينما كُشف أنّه من إنتاج عام 2010م، وتبيّن من خلال تحليل المواد الفلميّة والصّور السّابقة أنّ المتّهمين تعرّضوا للتعذيب، وأُجبروا على تمثيل السيناريو المعروض.

عمِدت السّلطة إلى التّشويش على الإعلام التويتري المعارض من خلال تجنيد ما يُعرف بـ"الترولز". أشاع هؤلاء أجواء مناوئة للمعارضين في تويتر، وحاولوا تنظيم حملات لغلق الحسابات، وإغراقها بالشتائم والقاموس التخويني المعروف. لكنها لم تفلح في مهمّتها، واستطاع المعارضون الاستمرار في التربّع على عرش تويتر.

المدوّنات والمنتديّات

تراجعت المدوّنات بشكل ملحوظ. كثيرٌ من مدوّنات البحرينيين هُجرت، ولم يتم تحديثها منذ عامين. لذلك أسباب أمنيّة، حيث لم تتوان السّلطات من اعتقال وملاحقة الكتّاب والإعلاميين والصّحافيين، كما كان انتقال أصحاب المدوّنات إلى وسائل الاتصال الحديثة سبباً في تراجع النّشاط التّدويني "التقليدي". المنتديات الإلكترونيّة تأثّرت نسبياً، ولكنها بقيت ناشطة، ولها جمهورها ومتابعوها، لاسيما وأنّها تتيح التحاور التفاعلي بصورةٍ أبرز جاذبيّة. بشكل عام، هذه المواقع واصلت مهمّتها المفترضة، بوصفها قنوات إعلاميّة غير معنيّة بالالتزامات والمواثيق الجارية بين السياسيين وذوي الشّأن، من المعارضين والموالين والمسؤولين. رسّخت هذه القنوات سيرتها في أنّ واحدةً من واجباتها المستمرّة هو أن "تحرّض" على الخروج على كلّ ذلك. ليس فقط أن ترفع من السّقوف المعمول بها أو المُتوافَق عليها، بل أن تكسرها.

مرآة البحرين.. صحافة وإعلام جديد

التطوّر الإعلامي المعارض إلكترونياً مثّلته صحيفة "مرآة البحرين" التي رأت النّور في مايو 2011م. من المُبكر تقييم هذه التجربة غير المسبوقة، ولكنها استطاعت في فترة وجيزة أن تأخذ موقعها المؤثر والمتميّز ضمن شبكات الإعلام غير الرّسمي التي ظهرت بعد ثورة فبراير. انزعاج النّظام من الصّحيفة كان مؤشّراً على نجاحها غير المتوقّع بالنسبة للكثيرين. اللّقطة الهامة في الاستهداف الذي وُجّه للصّحيفة، كان في الاعتراف الصّريح بأنها تفوّقت على الجهاز الإعلامي الحكومي كلّه، وبدا الأخير في قبالها وكأنه ساحة يلهو فيها أطفالٌ وهواةٌ جهلة.

تتميّز "مرآة البحرين" بأنها جمعت بين الصّحافة المحترفة، ووظائف الإعلام الجديد. يمكن القول بأنها الخلاصة الأكثر نضجاً للإعلام المعارض حتّى الآن. لا يعني ذلك أنّها خلت من الأخطاء، أو أنّها كانت مأمونة من تحيّزات النشأة الأولى. يُحسب لها أنّها قدّمت أكثر من اعتذار، حينما تورّطت في الأخطاء غير المقصودة. المُتابع المحايد يُلاحظ أنّها استفادت من أخطائها بسرعة، وهي تعلّمت الدّرس الإلكتروني بذكاء عندما تخلّت عن الإدّعاءات المفرطة، وأخذت بعين الاعتبار الوقائع المستجدة وغير الثابتة، وحدّثت (آبديت) قرون استشعارها بشكل متواصل. ليس هناك سقف مُحدَّد، طالما أنّ العمل الصحافي معنيّ بمتابعة ما هو قائم على الأرض. جانب آخر من نجاح "المرآة" كان في تحفيز المنافسة الشّريفة، حيث يُخطّط معارضون آخرون لمماثلة التجربة وتأسيس مواقع إلكترونيّة شبيهة بها.

إعلام لا يكترث بالكوارث

مع كلّ تغريدة، وفي كلّ لقطة مُصوّرة تُرفع في يوتيوب، وحين تنشر المواقع والصّحف الإلكترونيّة تقريراً أو مقالاً مُعارِضاً.. تتسع أكثر دوائر الخيبة التي تحيط بالصّحف اليوميّة (الحكوميّة) والتي تهتم برعاية أكاذيب النّظام البحريني وتوزيعها. أسماءٌ مجهولة وأخرى معروفة في الإعلام الجديد؛ تكتب يومياً الأحجام والنّوازع الحقيقيّة التي يتخفّى خلفها صحافيون وكتّاب يكتبون برسم الولاء للدكتاتوريّة وأجهزة القمع. تتكسّر، كلّ صباح، كتلٌ عديدة من الوهميّات السّياسيّة والثقافيّة بفضل هذا النّشاط الإعلامي غير الخاضع للتّدجين وحسابات الرّبح والخسارة. لا يُقارَن الأمر بالشّهداء وضحايا التّظاهرات المطلبيّة، إلا أنّ الكتّاب "غير المبالين" الذين يرفدون الفضاء الإلكتروني نقداً وفضْحاً، و"شتْماً" للنّظام، لا يقلّون "بطولة" وتأثيراً على سيرورة الأمور وتوجيه المسارات.

لكن، ينبغي أن يُسجَّل كلّ ذلك من غير الخروج عن "الحجم" الافتراضي للمنبر الإلكتروني. يُفضّل، دائماً، الحذر من ذلك السّطوع الشّديد والخاطف الذي يُغطّي على حقائق دقيقة تتحشّرُ عادةً في زحام مهامّ الفضْح والإحراج التي يبرع فيها النّاشطون الإلكترونيّون.

الربيع العربي وامتحان الصحافة البحرينية

عصمت الموسوي×

ربما كانت الصحافة هي أكثر القطاعات التي تعرضت للاختبار والتقييم والمساءلة والمراجعة والتغيير عشية انطلاق الثورات العربية بدءا من تونس ومرورا بمصر وليبيا واليمن وانتهاء بالبحرين والأردن وسوريا، إذ وجدت الصحافة نفسها أمام « تسونامي « عارم من الأحداث والمعلومات والأخبار المتدفقة من مصادر عديدة غير تلك التي اعتادت عليها، فالصحافة المقيدة التي اعتادت السير في ركاب السلطة السياسية والامتثال لتوجهاتها وقعت في حيرة من أمرها أمام الشوارع العربية المنتفضة المطالبة برحيل طغاتها أو باستحقاقات وإصلاحات سياسية طال أمدها.

وقد ظلت المنظمات المعنية بحرية الصحافة والكلمة تضع العالم العربي وصحافته في خانة متدنية جدا، إذ لا تتمتع هذه الصحافة بأي نوع من الحرية والاستقلالية باستثناء خمس دول عربية صنفت في خانة الصحافة « شبه الحرة « وحسب تقارير التنمية الإنسانية العربية على مدى سنوات، فإن الحريات المنتقصة على كافة الأصعدة كانت أكبر عائق للتنمية السياسية في العالم العربي، ولنا أن نجمل الوضع البحريني الصحفي في التالي:

أولا: إن ضعف الصحافة في كل مكان مؤشر على انعدام الديموقراطية والحريات والحقوق والعدالة والمساواة والحكومة الرشيدة وحقوق الإنسان والقضاء المستقل. وفي العالم العربي ظلت الصحافة ذات منحى حكومي محض وذراعا للسلطة وممجدة لإنجازاتها وانتصاراتها ومغيبة وطامسة للرأي الآخر واحتياجاته وصوته، وقد انحازت بشكل فج وسافر لأنظمة الحكم وأصبحت ناطقة باسمها، ووجد العاملون في بلاطها أنفسهم محاطين بخطوط حمراء وقوانين وتشريعات وأعراف ورقابات يصعب تجاوزها.

ولم تكن البحرين استثناء من ذلك، فبعد 30 عاما من زوال قانون أمن الدولة الذي أحكم سيطرته على الصحافة وكمم الأفواه والحريات السياسية، دخلنا مرحلة جديدة مع المبادرة الإصلاحية لملك البحرين، فبعد إطلاق الميثاق الوطني وعودة العمل بالدستور المعدل دستور 2002 وما تبعه من عودة للحياة النيابية والجمعيات السياسية لوحظ انتعاشا في مستوى الصحافة ومنسوب الحريات مما ساهم في الإقبال عليها وفي التفاعل الجماهيري معها، وقد انعكس ذلك إيجابا على إصدار الصحف وتنوع الأقلام، وشهدنا مرحلة صار يحسب فيها للصحافة حساب بعد أعوام من التجاهل أو اعتبارها مجرد ديكورا لاستكمال الدولة المدنية العصرية، بيد أن هذا الانفتاح الصحفي النسبي لم يواكبه انفتاح قانوني إعلامي اذ ظل قانون المطبوعات والنشر القديم حاكما وجرى تعطيل إصدار القانون الجديد في البرلمان - الذي يفترض أن يكون أحد نتائج مبادرة الإصلاح - عاما بعد عام بسبب رفض الجسم الصحفي له مرارا، كونه يغلظ العقوبة ويحد من استخدام حرية التعبير ويعتبرها عقوبة يستحق مرتكبها السجن والغرامات.

ثانيا: إن أكبر ضربة للصحافة جاءت على أثر قيام الدولة باستخدام سلطاتها القانونية والقضائية بمنع وحظر ما سمي بتقرير البندر في عام 2006، وهو التقرير المثير للجدل، والذي نشره المستشار في إحدى وزارات الدولة صلاح البندر، ويشير التقرير أن هناك جهازا سريا في الدولة يعمل على تقويض المجتمع وتفتيته وإضعاف وتوهين طائفة في المجتمع ونشر الخلافات بين أعضائها وجمعياتها ومواصلة نهج التجنيس السياسي لإحداث خلل ديموغرافي يجعل المعارضة أقلية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة النمو السكاني إلى 7%، وقد ساد المجتمع منذ تلك الواقعة مناخ ملتبس ومشكك في كل المبادرة الإصلاحية للملك، واهتزت ثقة المجتمع البحريني في حكومته ونواياها وخططها، وانتشر الخوف والتوجسات والاتهامات المتبادلة، كما منع مجلس النواب من مساءلة ومحاسبة الوزير المسؤول عن هذا التقرير.

ثالثا: انعكست القضايا السياسية ذات البعد الإقليمي على مجريات الوضع السياسي والإعلامي في البحرين مما زاد من الاحتقان والتمترس الطائفي لدى المكونات والقوى السياسية، فانشغلت الصحافة بهذه الملفات على حساب الملفات والقضايا الجوهرية كالدستوروالمشاركة وصلاحيات المجلس النيابي والتجنيس والإستئثار بالقرار والثروات والأراضي والمشاريع الكبرى الخاصة.

ثالثا: تفاقمت الأوضاع السكنية والمعيشية في البحرين على أثر الأزمة المالية العالمية منذ العام 2008 فأصبح الشباب في أوطاننا قنبلة موقوته، فوعيهم السياسي العالي لم يعد يتناسب مع محدودية المشاركة السياسية ونظم الحكم الجامدة والمتوارثة والعصية على التغيير الديموقراطي.

رابعا: مزاحمة المجنسين للبحرينين وحصولهم على الامتيازات في السكن والعمل على حساب المواطنين «والجدير بالذكر التجنيس السياسي محظور التطرق إليه تقريبا في كل الصحف الموالية، كما أن الندوات والفعاليات الشعبية التي تتحدث عنه لا نجد لها تغطية إلا في صحيفة الوسط ونشرات ودوريات الجمعيات السياسية المعارضة كالوفاق ووعد والمنبر الديموقراطي والتي جرى تقييد ومنع إصدارها وحظر مواقعها الالكترونية.

كل تلك العوامل كانت وراء إرهاصات الانتفاضة البحرينية التي استلهمت ثورتي مصر وتونس، فخرجت الجماهير يوم 14 فبراير 2011، ومنذ ذلك اليوم اتخذ الإعلام الرسمي وصحافته الموالية موقفا منحازا للسلطة ومعاديا للحراك الشعبي، فاقتيد بعض الصحفيين المشاركين في المسيرات والتظاهرات إلى السجن، فعذبوا وضربوا عقابا على استعمالهم لحرية التعبير المكفول دستوريا وعوقبوا على كتاباتهم وبياناتهم المنددة بقمع المتظاهرين أو بسبب المشاركة بالرأي والتعليق في الإعلام الخارجي أو وسائل التواصل الألكتروني، وهوجمت صحيفة الوسط واتهمها الإعلام الموالي بفبركة الأخبار وأخرج رئيسها من الصحيفة وحوكم لاحقا، وقضى ثلاثة صحفيين نحبهم (مدون، وناشر، وصحفي حر) نحبهم في هذه المعركة، وأُهين المصورون الفوتوغرافيون وسجنوا وصودرت كاميراتهم وحواسيبهم، وقد فصلت الصحف كتابها وصحفييها فصلا تعسفيا بتهمة المشاركة في الدوار، ومنعت الصحافة الأجنبية المستقلة أو المتعاطفة مع الحراك الشعبي من دخول البلد، وخصص التلفزيون الرسمي برامج خاصة للمهنيين وللإعلاميين المشاركين في التظاهرات أوالذين فروا إلى الخارج.

والجدير ذكره أن تقرير لجنة تقصي الحقائق قد أقر بهذه الوقائع ووثقها ورأى أن هذه البرامج قد أهانت الصحفيين وحضّت على كراهيتهم وإنسانيتهم ومذهبهم وطائفتهم، إضافة إلى بعض مواقع التواصل الاجتماعي المدعومة رسميا، ولم تستطع لجنة تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق من إعادة المفصولين أو تعويضهم إلا في بعض المواقع في وزارة الإعلام، لكنهم احيلوا قسرا إلى وظائف جديدة ومغايرة لتخصصاتهم.

وقد أشار التقريرالمذكور من ضمن توصياته إلى ضرورة إفساح المجال لقوى المعارضة بمنحها مساحة لقول رأيها وكلمتها في الإعلام الرسمي المحتكر للسلطة فقط، كما رأى ضرورة أن يكون لها إعلامها المستقل الخاص بها سواء كان مرئيا او مكتوبا أو مسموعا.

إن الوضع الصحفي والإعلامي الراهن لا يختلف عما كان عليه عند انطلاق الانتفاضة أوعشية تطبيق قانون السلامة الوطنية العام الماضي، فقد عادت الصحافة المنحازة وبرامج التلفزيون الرسمية مؤخرا إلى سالف عاداتها وممارساتها وخطابها في محاولة للسيطرة على الرأي العام وتوجيهه ونشر حقائق ومعلومات ذات مصدر واحد، مجتزأة من المشهد العام بهدف استعداء الشعب على المتظاهرين، في مقابل التعمية والتجاهل لعشرات الفعاليات والندوات الحقوقية والمسيرات الحاشدة اليومية ذات الطابع السلمي.

إن إبراز بعض المظاهر الشبابية العنيفة كاستخدام القنابل الحارقة وتفجير اسطوانات الغاز وحرق الاطارات وغلاق الشوارع عنف غير مبرر ومؤذ للحركة الشعبية، ومشوه لصورتها وتدينه المعارضة دوما، إلا أنه عنف مضاد ومتأت في الأساس من قمع المظاهرات السلمية وعرقلتها أو مهاجمتها، ووحشية التعامل الأمني معها، والقتل والتنكيل بالمشاركين فيها، وممارسة العقاب الجماعي للقرى والمناطق المنتفضة، وإغراقهم بالغازات السامة والمدمعة، وإرسال فرق « البلطجية « لتخريب الممتلكات العامة وسرقة المحلات برعاية الشرطة وتحت أنظارها، وتجاهل تطبيق اللجنة المستقلة للحقائق تطبيقا أمنيا وشاملا، وبث خطاب شديد الانحياز لطرف ووجهة بعينها - هي الجهة الرسمية - والعمل على « شيطنة « الحراك الشعبي وتضخيم أخطائه واتهامه بالعمالة والاستقواء بالخارج، يعاونها في ذلك إعلام خليجي وغربي داعم ومؤيد ومتواطىء، وغاض الطرف عن كل سوءاتها، إضافة إلى عدة شركات علاقات عامة جرى توظيفها واستجلابها لتلميع صورة الحكم وتبرير أخطائه وتشويه صورة وخطاب المعارضة والمتظاهرين وحرف انتباه الرأي العام عن الخروقات والانتهاكات في سيرورة التعاطي مع حقوق الإنسان.

تابع تتمة التقرير

على موقع مرآة البحرين

×صحافية بحرينية، كاتبة عمود يومي، عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة في جريدة الأيام، مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية 1989-88.فصلت من جريدة الأيام في 1إبريل 2011.

اسمي مرآةُ البحرين

..الكلام في زمن الخوف

كان كل شيء يبدو أنه يسيرُ نحوَ نهاية قاصمة وحديدية، بعد إعلانِ السلامةِ الوطنية وما صاحبها من فظاعات لا يتوقّعها إنسانُ القرن الواحد والعشرين. النظام هيأ لنفسه غطاءً إعلاميًا وسياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، وفَّرته الجارة الكُبرى السعودية، أطلقت يدَه ليُمارس أبشع انتهاكات حقوق الانسان دون أن يُحاسبَه أحد. استماتت السعودية في تأدية هذا الدور، كان هدفُها أبعدَ من البحرين، أرادت أن تُوصل رسالتَها الحديدية إلى شعوب الخليج: سيكونُ هذا مصيرُ كلِّ من يتجرأ ويعلنها ثورةً من أجل ديمقراطيةٍ لا تُقرِّرُها نحن.

وسط ذهولنا بالجيوش الخليجية التي تحرّكت لأول مرة في تاريخها، لا لتحرير أرضٍ مقدسة، بل لقمع شعبٍ صغيرٍ أعزل، ووسط التعتيم الإعلامي والكذب المؤمّن عليه، شعرتُ أننا انتهينا كشعبٍ تجرّأ وطالب بتقرير حرّيته. السلامةُ الوطنية لم تكن شيئًا آخر غير التطهير. تَذرَعُنا بمُجَنزَراتها الثقيلة، تستعرِضُ عضلاتها في شوارع مُدننا وقُرانا، تبطِشُ بنا بمكارثية طالت كلَّ شيء: أرواحنا، أجسادَنا، ممتلكاتنا، أرزاقنا، أمنَنا وحرّيتَنا. لم يَعُدْ ليلُنا لباسًا، ولا الفجرُ أذانًا، مُداهمات وحشية مُرعبة، واقتحامات ينقصها الإنسان. لا فرق بين أن تكون ناشطًا سياسيًا، أو حقوقيًا، أو إعلاميًا، أو طبيبًا، أو معلمًا، أو رياضيًا أو عاملًا، أو أيَّ شيءٍ آخر، ستطالُك يدُ البطش المُنتقمة وتصِلُك أينما كنت، فالبحرين صغيرة كما يقول ابنُ الملك المُدلّل ناصر.

يساوي الموت

صِرنا كمن ابتلع لسانَه واختنق به، فالكلام يساوي الموت. صفحاتُنا في مواقع التواصل الاجتماعي تويتر والفيس بوك، تلك التي كانت تضجُّ بالحرية خلالَ شهرِ فبراير وحتى مُنتَصف مارس، بهتت وغاب عنها الكلام، صارت تهويمًا وإشارات. كثيرون حذفوا حساباتهم على تويتر والفيس بوك، آخرون جمَّدوها، الأكثرُ غيّروا أسماءَهم واستبدلوها برموز. لم أُغيّر اسمي، ولم أحذف حسابي أو أجمده، لكنّي كنتُ أقفُ عندَ الكلمة قبل أن أُمضيها، أزنُها وأحسبُها ألفَ مرة، خصوصًا بعدَ أن طالني التحقيق في العمل، وفي مركز الشرطة، على خلفية ما كتبت، وتمَّ توقيفي عن العمل، قبل أن يُتَّخذَ قرارٌ نهائي بفصلي، عقابًا على جريمة الرأي.

لم تعُد هناك صحافةٌ تستوعب غيرَ كلامِ السُلطة. صحيفة الوسط، المُستقلة الوحيدة بين صحافتنا، لُفِّق لها ما حُوصِرت به، وعُزِل رئيسُ تحريرِها منصور الجمري لتكميم صوتِها المُعارض، نجحت السلطة في ذلك لأشهُر. لم يبقَ صوتٌ صحافي يُعارِض، لا صحافةَ تفضح ما يجري في الشارع من انتهاكات وإذلال للشعب على أيدي الجيوش، لا صحافةَ تنشرُ فظاعاتِ المُداهمات الليلية والعُنف الذي يُختَطفُ به المطلوبين. لا صحافةَ تفضحُ الجرائمَ التي يُمارِسُها النظام في حق المهنيين، من الأطباء والمعلمين والرياضيين والاعلاميين والحقوقيين وغيرِهم. لا صحافةَ تكتب عن المحاكمات العسكرية للمدنيين، ولا عن قطع الأرزاق الذي طال الآلاف، ولا عن التحريض الإعلامي الفاقع والوشايات والفبركات والتلفيقات، ولا عن يوميات شارع الثورة، ولا عن الشهداء الذين يلفظون نَفَسَهم الأخير بين يدي العُنف المُمنهج. لا صحافةَ تُمثّلُ مرآةَ الواقع الذي نعيش انحلال إنسانِه، ثمةَ صحفٌ مُنحلّة، هي مرايا للبلاطِ فقط.

كان إحساسي بالعجز عن فعل شيء أو قول شيء يخنقُني، ثمّةَ صُراخٌ يُريد أن يخترق هذا التعتيم، يهزَّ هذا الغطاء الأرعن. لستُ سياسية ولا ناشطة حقوقية، ميداني هو الكتابة، والكتابةُ تهتَزُّ بنا حين يخترُقنا جرحٌ غائر أو غادر، وكنتُ في عُمق هذا الجرح تمامًا.

اسمي المرآة..

في هذا السياق انطلقت فكرة مشروع مرآة البحرين، قرّرتُ أن تكون صورة الشارع المُعتَّم عليها. تبنَّاها عددٌ من الصحافيين والكُتّاب، الذين فرُّوا بحرية كلمتِهم من الموت، إلى كلِّ مكانٍ في العالم. بدون تردد قبلتُ أن أكون ضِمن الفريق المؤسِّس، رغم وجودي في الداخل. كان تحديًا كبيرًا وخطرًا كذلك. هناك تحد أن تُؤسَّس نموذج صحافة مهنية مُعارضة بسقف مُرتفع وبخطابٍ مُختلف، وخطرٌ أن تُمارِس هذا العمل من الداخل تحديدًا.

في الأمر خطورة؟ حسنًا، ليبقَ اسمي مخفيًّا إذًا. لم يسبق أن أخفيتُه تحت أيِّ عُذر، لكني سأفعل هذه المرة. يجب أن أكتب من أجلِ وطني، من أجل هذا الربيع، من أجلِ أن تستمر قضية هذا الوطن، من أجلِ حريةِ إنسانِ هذه الأرض، من أجلِ صوتِه وجروحِه وآهاتِه وأوجاعِه، من أجلِ جراحاتِه المقرونة بالتحدي والصمود، من أجل إرادتِه التي لا تنكسر ولا تفل، من أجلِ خرق غطاء التعتيم الذي أُريدَ له أن يموتَ فيه، من أجلِ كلِّ هذا سأكتب، وسأترك اسمي ورائي، مادام هذا الوطنُ أمامي، فالأوطان أكبر من الأسماء. صارت المرآة هي اسمي واسمَ زملائي.

ثمّةَ أمرٌ آخر جعلَنا نميلُ إلى الكتابة بلا أسماء أيضًا في هذه الفترة بالذات، ففي الثورات تكثُر الأسماء التي تطلب البطولات، كما تكثر البطولات التي يُسبِغُها الناسُ على الأسماء. لسنا طلّابَ بطولة، بل طلّابَ قضية. أردنا أن نكسِر في داخلِنا أيَّ ظهور قد يستمرئ البطولة. جعلنا اسمنا: مرآةَ البحرين

تفريغ..

بدأنا العمل مُنذُ نهاية شهر أبريل، في الإعداد للخروج الأول، كان التركيزُ على قسمين أساسيين هما الأخبار والتقارير، بالإضافة إلى مقالات الرأي. انطلقتْ البداية في 12 مايو 2011. كُنَّا مجهولين. لا أسماءَ تقريبًا، عدا بعضُ كتّابِ الرأي الذين يوجَدُ مُعظمهم في الخارج حتى الآن. لم يمضِ وقت طويلًا حتى انتشرت المرآة، تقاريرها وأخبارُها وافتتاحياتُها بدأت تغزو عالمَ تويتر والفيس بوك شيئًا فشيئًا، صارت مُتنفَّسًا للناس ووَرقةً للنظام. كلَّما تنفَّسَ الناس ما تنشره المرآة أكثر، تورَّطَ النظامُ أكثر.

على غيرِ ما أُريدَ لي، جاء توقيفي عن العمل، بهدف مُعاقبتي، نقمةً أكبرَ على هذا النظام. لم تعلم الجهةُ التي قامت بتوقيفي ثُمَّ فصلي، أنها فرَّغتني بالكامل للعمل في مرآة البحرين، فتحتْ كلَّ وقتي للكتابة وفضح الانتهاكات ليلَ نهار دونَ توقف، كم هي رعناء وحمقاء هذه السلطة مرتين: الأولى حين خلقتْ لها خصومًا من حَمَلة الشهادات والمثقفين والصحافيين والكتاب والمهنيين، والثانية حين فرَّغتهُم بالكامل عن طريق توقيفِهم وفصلِهم من أعمالِهم، ليعملوا ضدَّها.

ليست مبالغةً أنّي كنتُ في كثير من الأيام، أعملُ بجهد مُتواصل طوالَ اليوم دونَ راحة، عدا ساعات نومي، لا أشكُّ أنَّ زُملائي في المرآة كذلك. لم يكن ذلك مهمًّا بالنسبة لنا، ليس وقتَ الراحة الآن، إنَّها معركةٌ تطهير لفئة كاملة من هذا الشعب، وما لم يتحدَّ هذا الشعبُ الموتَ حتى آخرِ نَفَس، سوف لن يكون بعد اليوم. كانوا يسيرون بنا بأسلحة القتل والتعذيب والإذلال، وكنَّا نسيرُ بهم بسلاح الفضح، وكشف قبائحِهم المُمنهَجة أمامَ كلِّ العالم.

شوكةُ المرآة

بالإضافة إلى التقارير والأخبار والرأي، استحدثتْ مرآةُ البحرين قسمًا جديدًا هو الملفات. من أهم ما تناولتُه في المرآة، ملف "شوكة الأطباء"، عملتُ عليه تحت خطورة شديدة وظرف أمني مُشدَّد (ابتداءً من يونيو 2011). لم يَطرح قبلَها أحدٌ هذا الملف إعلاميًا، وكان الجميع يترقَّبُ انتهاءَ فترة السلامة الوطنية لعلَّ انفراجةً ما تأتي. لكنَّ التشديد أكثرَ وأكثر كان هو ما ينتظرُنا بدلًا من الانفراج. لا يزالُ معظمُ الأطباء حينها معتقلين في السجون، متهمين بتهمٍ تليقُ بسفّاحين، لا اختصاصيين واستشاريين وجرّاحين، مشهودٌ لهم بالكفاءة والنزاهة والإنسانية. كان الكادرُ الطبّي يُلاقي داخل المُعتقل أبشع أنواع التعذيب، ويتمُّ إجبارُه على الاعتراف بأسخفِ الجرائم وأكثرِها غباءً.

الإعلام، وأدواتُه، ووزيرة الصحة البلوشي فوقَهم، لا يزالون حتّى ذلك الحين يُعلِنون عبرَ مؤتمراتِهم الصحافية وتصريحاتِهم، أنَّ الكادر الطبي المُحاكَم عسكريًا، عصابةٌ مجرمين وخونة ومتآمرين مع الخارج. كان لا بُد من فتح هذا الملف وإظهارِ السياق والأحداث التي عايشها الأطباء يومًا بيوم، منذ 14 فبراير، وكيف صاروا بفعلِ دورِهم المهني والإنساني داخلَ قلبِ هذا الحدَث السياسي.

مرآةُ البحرين كانت أوَّل من تجرَّأ على فتح هذا الملف وإحضارِه إلى الميديا الإعلامي في 7 حلقات مُدعَّمة بالصور والوثائق والشهادات والفيديو. ولضمانِ أن يصلَ العمل إلى أكبر شريحة مُمكنة في أنحاء العالم، عملتْ المرآة على ترجمة هذه الحلقات أولًا بأول فورَ نشرِها، فكانت تنشرُ الحلقةَ الواحدة باللغتين معًا.

وسط الخوف

وسطَ ذلك الوضع الأمني المُشدّد، كان توفير مكانٍ مُناسب وآمن للّقاءات المتعددة والمتكررة هوَ الأصعب، خاصةً أنَّها كانت لقاءات جماعية في مُعظمِها. كما أنَّ تحفُّظ بعض الأطباء على الإدلاء بشهاداتهم، وتخوُّفهم في تلك الفترة كان صعوبةً أُخرى واجهتُها، أعاقتْ إكمالي لحلقات إضافية كنتُ أنوي تناولَها داخلَ الملف، لكنَّهُ في كل الأحوال استطاع توصيلَ قضيةِ الأطباء إلى العالم في قالبٍ سردي تفصيلي لأهم الأحداث.

ملفٌ آخر عملتُ عليه باهتمام كبير هو ساحة الشرفاء: سيوفُ الكراهية (6 حلقات)، تناولتُ فيه ساحة البسيتين، التي صدَّرت أبشعَ خطابات الكراهية، ورفعتْ سيوفَ الكراهية وحرّضت عليها، واشتغلت على التمهيد لجرِّ مُكوِّنَي البلد السني والشيعي نحو حربٍ أهلية. هذا الملف سيوثّق من خلال الوقائع والأحداث والخطابات والصور والفيديوات المصوَّرة، كيف ستظلُ هذه الساحة مكاناً لقوى التطرُّف الديني والعقائدي والسياسي أيضًا، وستغذّيها العناصرُ المسعورة طائفيًا والمعروفة بشراهتِها للكراهية.

ولقُرَّاء المرآة

أحبُّكم بقدر ما أفتخرُ بهذا الشعب، سيأتي يومٌ أخاطبكم فيه باسمي، وتخاطبونني بأسمائكم، وتصير أسماؤنا ليست خوفًا، ولا استمراءً للبطولة.

الوسط ... إخماد الصوت الأخير

من عمود رئيس تحرير صحيفة الوسط، انطلقت تعريفات وتسميات وربما أطر أدبية لثورة 14 فبراير، واستعملت لأول مرة. كان عمود منصور الجمري مصدر اسم «ثورة اللؤلؤ» الذي صار يستخدم على نطاق واسع في التعبير عن الحراك السياسي البحريني واعتصام المتظاهرين المركزي في دوار اللؤلؤة، وكذلك فمنصور الجمري هو من عرّف المجموعات العدائية الموالية للنظام بـ«جماعات الكراهية»

الوسط، هي الصحيفة المحلية الوحيدة التي تتحدث عن «شهداء» لا قتلى، وهي في أوج عطائها عملت كمرصد لاعتداءات قوى الأمن، وإصابات المتظاهرين، وأعداد الجرحى وأوضاعهم الصحية، وكذلك الاعتقالات، وتعديات نقاط التفتيش، وكل انتهاكات السلطة.

ستكون هذه التسميات والتعريفات والأدبيات أكثر واقعية، بظهورها في الوسط، ستهابها السلطة أكثر، وستخشى ما تحمله من معنى، ولذلك كان الواجب في أتون حرب التطهير الطائفية والسياسية أن يخمد صوت الوسط أيضا!

اللعب على المكشوف

منذ اليوم الأول للثورة، واللعب كان على المكشوف، بين صحيفة الوسط والنظام. فإلى جانب صورة الملك وهو يحتفل بذكرى ميثاق العمل الوطني، كتب منصور الجمري في 15 فبراير/شباط 2011 مقالا تحت عنوان "ووقع المحذور"، ليكون واضحا لدى السلطة أن سقوط قتيل في 14 فبراير هو عمل لن يمر بسهولة.

غطت الوسط قمع المسيرات التي دعي إلى تنظيمها في 25 منطقة مختلفة من البحرين، وشددت في تفاصيل الخبر وصوره على الطابع السلمي الذي التزمت به الاحتجاجات، مثل وضع علم البحرين على دورية أمنية تركها الشرطة فارغة إلى جانب المتظاهرين، دون إحداث أية أضرار فيها.

كل شيء كان على المكشوف، الوسط ثبّتت تعمّد الحكومة تبطيء الإنترنت في 14 فبراير، وكذلك تحدثت عن غلق الشوارع، إغلاق المجمعات، الاستنفار الأمني، وخروج الآلاف في 25 منطقة أكثرهم في سترة، ومن ثم إصابة العشرات منهم بالرصاص الانشطاري والمطاطي وغيرها.

في اليوم الثاني تتصدر غلاف الصحيفة أول صور التجمع التاريخي في دوار اللؤلؤة، وإذن "قتيل ثان في الاحتجاجات والوفاق تعلق نشاطها البرلماني... ومتظاهرون يحتشدون في دوار اللؤلؤة". إلى جانب ذلك كانت هناك تعزية الملك وأمره بتشكيل لجنة تحقيق، وكذلك "أسف رئيس الوزراء" وادعاء وزير الداخلية التحفظ على القتلة، كان تجميع الأخبار من هذا العدد يرسم لك شكل ميزان القوى في تلك اللحظة!

ارتفاع الهامش

لدى منصور الجمري استراتيجية قديمة في العمل الصحافي، وهي التحرك وفق هامش محدد من الحرية، والعمل تصاعديا على توسيعه. 14 فبراير كان نقطة تحول كبيرة في هذا الهامش، وأعطيت الوسط الفرصة الذهبية لتوسيع هذا الهامش.

استغلت الوسط هذه الفرصة بشكل رائع في حدث "الخميس الدامي"، وكذلك في حدث مقتل عبد الرضا بو حميد برصاص حي من قبل الجيش على حدود دوار اللؤلؤة. نطقت الوسط باسم المتظاهرين مباشرة في الخبر الذي كان عنوانه "شكرا للطواقم الطبية" وبدون أي تردد نقلت الصحيفة كل ردود الفعل المنددة باستخدام القوة المفرطة تجاه المواطنين.

ومن هنا بدأت الوسط لا تتجاوز حدثا ولا تستثني قولا، نقلت خطبة عالم الدين الشيعي الشيخ عيسى قاسم بعد "الخميس الدامي"، وغطت جميع جنائز الشهداء، وكتبت قصصهم الإنسانية والتقت عوائلهم. هكذا وصولا إلى العودة للدوار "اعتصام اللؤلؤ يتجدد ... والحشود تصبغ علم الوطن بدماء الشهداء" كانت الوسط أقرب للصحافة الثورية وقتها.

خلال فترة الاعتصام في الدوار، انشغلت الصحيفة بتغطية فعاليات الخيام والحركات الشبابية، وكذلك المسيرات الجماهيرية الكبرى التي نظمتها الجمعيات السياسية، وكانت تتابع أي بيانات أو تصريحات أو تطورات على المستوى السياسي، كمطالب المعارضة في انتخاب مجلس تأسيسي وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وهذه مفردات كان سابقا تداولها الشفوي في حد ذاته جريمة!

كذلك ألقت الوسط الضوء على الاتصالات التي أجراها قادة دول العالم مع البحرين والسعودية، ونقلت كل البيانات التي أصدرتها المنظمات الدولية عن البحرين، وغطت حدث الإفراج عن خلية 25، وأجرت حوارا مع الناشط السياسي حسن مشيمع فور عودته من لندن، في الوقت ذاته كان رئيس التحرير والعديد من الكتاب يفككون ملامح المرحلة الجديدة، وينظّرون لأدبياتها.

20 عددا قبل ليلة "الراصد"

ما تعرضت له الوسط في 13 و14 مارس/آذار من ضرب لمصورها وتحطيم لمطبعتها كان رسالة واضحة، لكن استجابة الجمري كانت أن يطبع عدد الصحيفة في مطبعة أخرى لتستمر في الصدور. 20 عددا صدر من الصحيفة منذ يوم "النكبة" أي 14 مارس، اليوم الذي تلا أحداث المرفأ المالي وأحداث جامعة البحرين، وحتى استقالة منصور الجمري.

قدم عدد "الخميس الدامي" جرعة كبيرة إلى هامش الحرية في صحيفة الوسط، وهكذا فتح الباب لتجريب هذا الهامش المتسع أكثر وأكثر، في الوقت الذي لا يمكن التراجع فيه مطلقا. منذ أحداث المرفأ والجامعة كانت الوسط تنقل الحدث في صورته الكاملة دون أن تلتفت إلى التكلفة، يجري هذا أيضا على تغطيتها المسيرة الضخمة تجاه قصر الملك في "الصافرية" والمسيرة الجماهيرة التي اتجهت إلى الديوان الملكي في الرفاع.

في 14 مارس/آذار وصفت الوسط ما جرى في المرفأ المالي من محاولة لإخلاء الدوار واعتداء على آلاف المعتصمين وإصابة أكثر من 900 منهم، وصفته بالنكبة الأمنية-السياسية التي شلّت البحرين، وعزتها إلى تدخل قوى الأمن، وفضحت الممارسات التي حدثت خلالها بالصور، بما فيها إطلاق رصاص حي من قبل مدنيين، والاعتداء على مصور الصحيفة.

ونبّهت الوسط إلى "تصاعد حدة التوتر" بفرض نقاط تفتيش أهلية تسببت في عدة مشاكل ومواجهات مأساوية لم تشهدها البلاد من قبل. وكذلك سردت ما حصل في جامعة البحرين من هجوم جماعات مسلحة على مسيرة طلابية هناك، وقيام قوات الأمن بإطلاق مسيلات الدموع والقنابل الصوتية على "دار كليب" بعد أن حاول الأهالي إخراج الطالبات من الجامعة.

في اليوم التالي، امتصت الصحيفة صدمتها من دخول قوات درع الجزيرة، واستمرت في ذات الرتم. "مدنيون يصيبون شخصَين من سار بطلقات الشوزن مساء" و"تخريب محلات جواد" و "مسعفون يتعرضون للتهديد " و"باكستانيون من سكنة المنامة يتجهون لسفارتهم لطلب ترحيلهم"

الوسط في مقابل تلفزيون البحرين

ثم دخلت مرحلة فرض حالة الطوارئ "السلامة الوطنية". في تلك الأيام كان تلفزيون البحرين وحسبما أثبت تقرير بسيوني منبرا للتحريض والتفريق والفتنة والفبركات، وفي مقابل ذلك، كانت صحيفة الوسط الأمل الوحيد في ضرب مصداقية هذا التلفزيون وما يذيعه من كذب وتلفيق، وما يتغاضى عنه من أحداث جسام، قتل وهتك واقتحام واعتقال ومداهمات.

ما يحدث في البحرين، هو إذا شاهدت التلفزيون شيء، وإذا قرأت الوسط شيء آخر مختلف جدا. 16 مارس/آذار 2011، الوسط هي وسيلة الإعلام المحلية الوحيدة التي قالت إن 3 قتلى قد وقعوا إثر "مجزرة سترة"، وإن أكثر من 250 أصيبوا في أول يوم من إعلان حالة الطوارئ، وهي أيضا من نقل عن الوزير البحارنة رده على افتراءات التلفزيون: لا تمييز بالخدمات وكوادر الصحة تتعرض لحملة.

وهكذا استمرت الوسط في كشف الصورة الأخرى منذ اليوم الأول للمشير: جماعات مسلحة تهاجم عدة مناطق، سيارات الجيش تهاجم بوري، قوات الأمن تعتدي على طبيبة وطاقم مسعفين في سترة، محاولة حرق مقر جمعية وعد، استقالة 4 أعضاء من مجلس الشورى احتجاجاً، اختفاء 6 سيارات تابعة للإسعاف ومسعفين بعد ضربهم، وصورة الشهيد أحمد فرحان مفضوخ الرأس!

في اليوم التالي بدأ تدشين مرحلة التطهير رسميا، ملامح هذه المرحلة مختلفة جدا عن 17 فبراير، الصحفيون لن يستطيعوا الخروج حتى من منازلهم، المطبعة لا تعمل، والتهديدات لا تتوقف. مع ذلك خرج عدد الوسط ليقول إن البحرينيين استيقظوا أمس على وقع أصوات الطائرات والطلقات، وإن قوات الأمن قتلت الناس في الدوار واجتاحت القرى وأن الجيش يحاصر السلمانية ويمنع علاج الجرحى ويعتدي على الطواقم الطبية، ومن ثم يعتقل حسن مشيمع وإبراهيم شريف، في حين تجري صدامات شديدة في سترة والدبابات في المفارق الرئيسية، وتشل حركة المرور وتلغى رحلات الطيران، بينما المواطنون يستعدّون بالمؤن تحسباً لأيام عجاف.

وكانت الوسط أيضا هي المكان الذي اختار وزير الصحة نزار البحارنة أن يعلن استقالته منه، وهي من بث استقالات بقية الوزراء والمسئولين والقضاة وغيرهم. المرحلة الأولى من حملة التطهير، ستكتمل بهدم دوار اللؤلؤة، حينها ستخرج الوسط بصمود لتقول بالبنط العريض: "السلطات البحرينية تزيل نصب دوار اللؤلؤة الذي شهد اعتصاماً تاريخياً"

الوسط في مستشفى السلمانية المحتل

أدوار كثيرة لعبتها الوسط وهي تنقل وتغطي وتعد التقارير. كانت في دور المراقب، المتابع، الراصد، المحلل والناقد أيضا. كانت هناك تطورات على أصعدة مختلفة، حقوقية، إنسانية، اجتماعية، وسياسية، وكانت هي تحيط بكل هذه التطورات.

في مستشفى السلمانية الذي احتله الجيش، سوف لن ترى الوسط ما يحدث سوى أنه إخضاع من قبل "قوة الدفاع"، وستكون من يتابع ويرصد ما يجري فيه وخصوصا اعتقال الأطباء من داخله كالطبيب علي العكري، وستنقل جرائم كبرى قامت بها قوات الجيش هناك مثل إشهار السلاح على رؤوس الأطباء واعتقال المصابين ومداهمة الغرف تحت وقع الصرخات وأصوات التكسير، ستكون تلك بوصف الصحيفة "ليلة سوداء داخل السلمانية"

كذلك، ستتحدث الوسط في الأيام اللاحقة عن آثار هذا الاحتلال والحصار، من نقل الولادات إلى مستشفيات خاصة وإلى المنازل، وإعاقة تسليم الموتى، ومنع حصول المواطنين على الأدوية والعلاج، وخوف الناس من التوجه للسلمانية، وكذلك الخطر الذي ألم بحالات أصحاب الأمراض المزمنة ومرضى الفشل الكلوي. ستنقل الوسط أيضا ما قالته عن ذلك مفوضية حقوق الإنسان من أنه "انتهاك للقانون الدولي" وكذلك إدانات الصليب الأحمر الدولي.

الوسط بين الشهداء

منذ تشييع الشهداء أحمد فرحان في سترة وجعفر محمد في كرانة وجعفر معيوف في عالي وأحمد عبد الله في توبلي، كانت الوسط تنشر تفاصيل واسعة عن كل شهيد، ومن ثم تغطي التشييع الذي كان في حد ذاته تظاهرة سياسية ضخمة في ذروة حملة القمع، هكذا تواجدت الوسط أيضا في تشييع الشهيد عزيز عيّاد في الحجر، وهاني عبد العزيز في البلاد القديم، وعيسى رضي في سترة، وعبد الرسول الحجيري في بوري، وجواد الشملان في الحجر، وكذلك الطفل سيد أحمد شمس في سار، والشهيدة بهية العرادي في المنامة.

فيما يخص بهية فقد كانت الوسط جريئة بحيث كشفت أن الشهيدة أدخلت المستشفى باسم مستعار وأنها اختفت منذ الثلاثاء وسط ظروف غامضة، وخالفت الصحيفة بشكل معلن رواية الداخلية حول وفاة الطفل أحمد شمس، والتي نفت أنها تعود لطلق ناري، كما كشفت فبركات الصحف الأخرى حول مقتل أحمد عبد الله حيث ادعت أنه رجل أمن قتله المتظاهرون.

وحتى إيقاف الصحيفة، ظلت تتابع بشكل مكثف ودقيق سقوط الشهداء، وتحدث قائمة بحصيلتهم، كما تنقل بيانات جمعية الوفاق عنهم.

ومع المعتقلين

منذ اليوم الأولى، وبسبب الظروف الميدانية وظروف الاتصال الصعبة، كان من الصعب تحديد صحة المعلومات التي تتحدث عن اعتقال بعض الأشخاص بما فيهم القيادات السياسية. وتدريجيا نشرت الوسط تفاصيل اقتحام منازل الناشطين وخصوصا أفراد مجموعة 25.

كان تعاطي الصحيفة مع هذا الملف تعاط سياسي قوي، وظّفت فيه مفردات صريحة وجريئة "موجات اعتقال في صفوف المعارضة، حملات مداهمة، اختفاء مدونين" وهكذا غطت الوسط اعتقال "الأب الروحي للمدوِّنين البحرينيين محمود اليوسف" ونقلت عن الوفاق حصيلة المفقودين والمعتقلين الذين كان بينهم نساء حوامل، وأشارت إلى ازدياد عدد المعتقلات.

وغطت الوسط أيضا اعتقالات الطلاب والمعلمين، واختفاء الشاب الكويتي الكندي ناصر الرس، واعتقال الحقوقي نبيل رجب، وكذلك اعتقال رجال الأمن الشيعة، واستمرار البحث عن ناشطين سياسيين لاعتقالهم. وكانت الوسط قد نقلت عن المحامي التاجر قبل أن يعتقل هو الآخر أنه "من الصعب تحديد عدد المعتقلين"

تابع تتمة التقرير على موقع مرآة البحرين

أحمد إسماعيل مصور الثورة شهيداً:

أسرار كاميرا الثورة

يخرج أحمد إسماعيل دون أن يمنعه الخوف من الموت أو الإصابة أو الاعتقال، بصحبته كاميرا التصوير. هو "مواطن صحافي Citizen Journalist"، فنان، مصور، يعمل متطوعا لأجل قضية آمن بها، دون أي حماية مؤسسية، ودون انتظار أي مردود، سوى المخاطر. يلتقط إسماعيل للعالم والتاريخ ماذا يصنع النظام بهذا الشعب الأعزل، صور أحمد وتسجيلاته ترفع لكل العالم، قد لا تستقبلها وكالات الأنباء الدولية ولا أشهر الصحف والمحطات، لكنه كالمئات من المتطوعين، لن ييأس من نقل الحقيقة.

وحدهم «المواطنون الصحفيون» من نقلوا أخبار ثورة 14 فبراير للعالم، عبر «تويتر» و«فيسبوك»، بعد أن تجاهلتهم مختلف وسائل الإعلام العربية والدولية، تحت ضغوط المصالح السياسية للدول الكبرى.

طفولة الصحفي الشهيد كانت مليئة بالحركة والاكتشاف والاختراع، كان يحب تركيب الأشياء وإنتاج الجديد منها، كان طفلا يعيش في عالم من الهندسة، يفكك ألعابه ويأخذ محركاتها ويركبها في شي آخر وهكذا.

هواية رئيسية تميز عائلة أحمد، وهي حب التصوير. بدءا من جد أحمد، من ثم أبيه وأعمامه، ومن ثم هو وأخوته وأبناء عمومته (الأولاد والبنات) وأبنائهم الصغار أيضا.

أحد أعمامه هو المصور والمصمم البحريني المعروف موسى حسن موسى، وهو يعمل في وزارة الثقافة وقد أخرج عدة مطبوعات ولا زال المسئول عن إخراج وتصميم مجلة "البحرين الثقافية" التي تصدر عن الوزارة.

لا زالت العائلة تحتفظ بكاميرات قديمة جدا، ولديها أرشيف للكثير من الصور التي التقطها أفراد من العائلة على مر الزمن، بعض هذه الصور اعتبرت «تراثية» وتبرعت بها العائلة لمتحف البحرين الوطني وهي معروضة هناك.

تعلم أحمد التصوير منذ نعومة أظافره. أحب الكاميرا، كان أول من يصور أي مولود جديد في العائلة، كان يحب تصوير أنامل حديثي الولادة، روح كاميرته متعلقة بالحياة، لا الموت. صوره وصلت سباق الفورمولا، لتظل وصمة عار على جبين النظام الذي قتله، خصوصا أنه عمل أيضا كمرشد متطوع في الحلبة، في سنتها الأولى.

منذ اليوم الأول لثورة 14 فبراير، صار لكاميرا أحمد مهمة مختلفة جدا، وسيكون لها تأثير وحضور آخر، سيتحول التصوير في حياة إسماعيل إلى واجب وطني!

مصوّر ثورة معتمد

بدأ أحمد عمله التطوعي كمصور وموثق مع بداية ثورة 14 فبراير/شباط 2011م، انطلق من مجمع السلمانيه الطبي، لم يكن ينام بسبب خوفه من أن يفوته شيء ما، خلال توثيق الأحداث، تتبدل نوبات الأطباء ويظل أحمد هناك، لا يكل ولا يمل، يساعد في نقل الجرحى يأخذ أسماءهم، يصورهم ويوثق قصصهم.

بعد هجوم القوات على مستشفى السلمانية، انتقل أحمد كي يكون أول صحفي في منطقة سلماباد (جنوب غرب العاصمة)، كان يغطي أحداثها بشكل يومي، وكان هناك من يساعده في رفع الفيديوهات على اليوتيوب، ومونتاجها.

كذلك كان يقوم بتصوير المسيرات التي تنظمها جمعيات المعارضة، وكان أيضا يغطي مهرجانات تقرير المصير التي ينظمها ائتلاف 14 فبراير، حضر إسماعيل بقوة في مناطق بني جمرة، وعالي، والنويدرات.

جهود إسماعيل وجديته واستعداده للتضحية والمخاطرة، جعلت منه أحد أهم مصوري الثورة في البحرين، احتاج لخدماته وعونه مركز البحرين لحقوق الإنسان والذي يرأسه الحقوقي نبيل رجب، فصار عضوا فيه، وكان يحضر اجتماعاته.

كان يزود المركز بالمعلومات وتفاصيل الأحداث اليومية وكان خير معين في تقديم الأدلة إلى لجنة تقصي الحقائق التي أمر الملك بتشكيلها برئاسة البروفيسور بسيوني، كما أنه رفد أيضاً لجنة رصد الانتهاكات التي شكلتها الجمعيات السياسية.

كان إسماعيل يعمل بسرية، معظم أهله لم يكونوا على علم بما يفعل، وحتى أمه. صار عمل أحمد أكثر تنظيما، وتطور كثيرا، ومن أجله دخل عدة دورات سرية متخصصة في التصوير الاحترافي.

المخابرات أرادت تجنيده

منذ كان فتى يافعا، تعرض أحمد لمشاكل أمنية كبيرة حالت دون إكماله دراسته (في المدرسة الثانوية) وحطمت مستقبله وأحلامه: استدعته أجهزة المخابرات ليعمل لديها.

كانت بيئة سكنه القديمة هي السبب، وكان عقاب رفضه هو سجنه 3 مرات بتهم ملفقة. منذ كان في مرحلة الدراسة الإعدادية كان يهدد: إما أن تكون مخابرا أو تموت، ولهذا السبب انتقل أهله من منطقة مدينة حمد إلى سلماباد في 2009.

فشلت المخابرات في تجنيده، ونجحت الثورة في تتوجيه عيناً لها. في الأولى سيكون هناك أجر ثمين وحماية، وفي الثانية لن يكون هناك سوى الخطر والموت، لكنه سيكون موتا بكرامة.

كان إسماعيل أحد قادة التخطيط والعمليات في قريته الجديدة "سلماباد"، كان دائما

٤ منظمات دولية تدين نظام البحرين في اغتيال إسماعيل

اعتبرت 4 منظمات دولية أن الشهيد أحمد إسماعيل تنطبق عليه معايير الصحفي المواطن Citizen Journalist، وقالت إن جريمة اغتياله تؤكد على المخاطر الفظيعة التي يواجهها الصحفيون بينما يوثقون الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البحرين.

وقالت لجنة حماية الصحفين CPJ ومقرها نيويورك إن الحكومة البحرينية سعت إلى منع التغطية الصحفية للانتفاضة في البلاد، وعملت على إعاقة الصحفيين الأجانب ومضايقتهم، مما جعل المقاطع المصورة التي يلتقطها المواطنون الصحفيون، مثل أحمد حسن، حاسمة الأهمية في التغطية الإعلامية للاضطرابات.

من جانبها أدانت منظمة «مراسلون بلا حدودى مقتل إسماعيل، ودعت السلطات البحرينية إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للعثور على الجناة ومقاضاتهم، وقالت "بالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات أمام المجتمع الدولي، إلا أن مملكة البحرين لا تزال مسرحاً لقمع دموي يستهدف وسائل الإعلام والمصورين بشكل خاص. وطالب مسئول كبير في الأمم المتحدة الحكومة البحرينية بإجراء تحقيق في مقتل إسماعيل. ودعا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إيرينا بوكوفا، إلى إجراء تحقيق في مقتل هذا الصحفي المواطن.

٤ شهداء إعلاميين والبحرين بين الدول العشر الأكثر خطورة على الصحفيين

إلى جانب الشهيد أحمد إسماعيل سقط 3 إعلاميين آخرين على يد قوات الأمن والجيش منذ بدء الثورة في 14 فبراير/شباط 2011. وصنفت منظمة "مراسلون بلا حدود" البحرين على أنها من بين الأماكن العشرة الأكثر خطورة على حياة الصحافيين، وقالت إن الصحافيين الذين يغطون هناك يعرّضون حياتهم للخطر.

وفي أبريل/نيسان 2011، قتل عضو مجلس إدارة صحفية الوسط البحرينية المستقلة، الناشر كريم فخراوي (مؤسس وصاحب مكتبة فخراوي أيضا)، وقتل أيضا المدوّن المشرف على إحدى منتديات الإنترنت البحرينية زكريا العشيري، وذلك إثر احتجازهما في السجن من قبل الأجهزة الأمنية.

وفي 16 مارس/آذار 2011 قتل المصور الشاب جعفر الكراني برصاصة حية أطلقت عليه من قوات الجيش التي حاصرت قرى شارع البديع يومها، حين كان يقوم بتصويرها.

من جانب آخر، تعرض المصور البحريني مازن مهدي العامل في وكالة دي بي آي، والمصور محمد حمد العامل في وكالة رويترز، والمراسل سيميون كير لصحيفة فاينانشال تايمز، للملاحقة والاستهداف بقنابل الغاز خلاف الضرب والاعتقال المؤقت في بعض الأحيان، وذلك أثناء قيامهم بتغطية اعتداءات القوى الأمنية على المتظاهرين

على سطوح البنايات، يراقب الطرقات أثناء تنفيذ العمليات، ويصور!

في إحدى المرات، اقتحمت قوات الأمن بناية اختبأ فيها المتظاهرون، واستطاعت الوصول إليهم فوق سطح البناية، لتنهال عليهم بالضرب والتنكيل وتسقط أحدهم من أعلى البناية إلى الأرض، أحمد كان في بناية مقابلة يصور، أحدهم اكتشف أمره وأطلق عليه!

أصدقاء أحمد اعتقلوا، كان يلجأ لتخبئة كاميرته في أي مكان في الشارع كلما حمى الوطيس، في حين يخوض هو مغامرته الخاصة بالقفز على سطوح البنايات، للفرار من سطوة المرتزقة، الذين طالما لاحقوه.

شهر سبتمبر/أيلول 2011، صور أحمد قوات الأمن وهي تقتحم «سلماباد». القوات شكت في أن أحدا ما يصور، وسلطت ضوءا نحوه، لكنهم استداروا وأطلقوا عدة قذائف في الاتجاه المعاكس، بعد أن شغلهم بعض المتظاهرين.

في 9 مارس/آذار 2012، يوم المسيرة الجماهيرة التاريخية، ألقي القبض على أحمد، اجتمع عليه عدد من أجياب المرتزقة، وتم ضربه واعتقاله، دون أية أسباب. بعد ساعات أفرج عنه، وفي طريقه للخروج من المركز، هدده أحد الضباط: "صايدينك صايدينك" رجع إسماعيل إلى المنزل، دقائق وخرج مرة أخرى كي يكمل تغطيته الصحفية.

في 19 مارس/آذار 2012، أحد المخبرين التقى أحمد عند منزله، هدده بأنه سيبلغ عنه في مركز الشرطة أنه يصور المظاهرات والمواجهات الأمنية، كان رد أحمد صارما جدا هذه المرة "هل تستطيع الإمساك بالماء؟ أنا كالماء، أنا زئبق، لن تستطيعوا الإمساك بي"

على وضع التشغيل دائما

في 4 مارس/آذار 2011، صور إسماعيل مسيرة نسائية ضخمة متجهة إلى دوار اللؤلؤة، مركز الاحتجاجات التاريخية. كانت تلك فترة المسيرات السلمية الهادئة في الدوار. بعد أيام ستبدأ كاميرا إسماعيل توثق الأحداث المأساوية التي أعقبت دخول قوات درع الجزيرة إلى البلاد.

في 14 مارس/آذار 2011، رفع أحمد على يوتيوب فيديو لمتظاهر مصاب يتحدث أثناء تلقيه العلاج في مجمع السلمانية الطبي. ثم تتابعت الفيديوهات التي صورها أحمد لتكون من أوائل الأدلة على حملة القمع الوحشية التي شنها النظام على المتظاهرين وقراهم.

«هل الكاميرا جاهزة، الزووم يعمل؟» يسأله صاحبه، يجيب أحمد "كل شيء يعمل" أغلب عمله كان في الليل، وهو الوقت النموذجي لغارات الشرطة، وانتهاكاتها. على هذا النحو، وكما يصف موقع EA World News كان أحمد في معركة مستمرة مع الضوء والتركيز للحصول على صور جيدة.

كانت كاميرا إسماعيل ومنذ عام تراقب على وجه الخصوص "البلطجية"، ترصد كل تحركاتهم بدقة، وتفضح كل سلوك الميليشيات التي استخدمتها السلطة لتنفض الحشود عن دوار اللؤلؤة قبل أن تنقض هي على من بقي فيه مرابطا في 16 مارس/آذار 2011.

إلى جانب شجاعته، قام أحمد بتصوير بعض المشاهد الساخرة لقوات الأمن. أحد تلك المشاهد هي ملاحقتهم لمصدر النغمة الشهيرة "تن تن تتن" والتي تعني "يسقط حمد"، كلما زادت الطلقات على السطوح والأحياء، ارتفع صوت الأبواق والطرق على الأعمدة، كانت كاميرا إسماعيل تلتقط كل ذلك.

وثق أحمد أيضا الأسلحة المستخدمة من قبل النظام، فقد أظهر في أحد الفيديوهات أنواعا مختلفة من قنابل الغاز المسيل للدموع جمعت في قرية سلماباد بعد وقوع عدة هجمات.

حتى لو كانت التكلفة حياته

منذ فترة طويلة والنظام حريص على وقف أعمال أشخاص مثل أحمد من خلال التخويف والتهديد والاعتقال وغيرها من الأساليب البوليسية. في شهر مارس/آذار 2012، وكما يروي موقع EA World News الإخباري، مشّط رجال الشرطة قرية الدير منزلا منزلا لرصد جميع المواقع المحتملة للتصوير!

أن تكون مصور ثورة منسية، مضى عليها أكثر من عام، وراح ضحيتها الآلاف بين معتقل ومعذب وشهيد، فهذا يعني أنك يجب أن تستعد لتكون مضحيا في أي وقت. هكذا كان إسماعيل، كلما قال له أبوه لا تخرج في المظاهرات، كان يقول: هل هؤلاء الذين يضحون من أجل الحرية أفضل مني؟!

آخر كتاب قرأه الشاب الشهيد هو "الرحلة إلى العالم الآخر"، هل كان يتهيأ لرحلته؟ وهل كان يهيئ أصدقاءه لحمله لهذه الرحلة؟ كان لدى أحمد صديق "كيني، اتصل به قبل أسبوع من استشهاده، وقال له "إذا اتصل بك أهلي وطلبوا منك أن تأتي، فتعال بسرعة، لا تتأخر، أريدك أن تحمل نعشي"!

أحمد حذر، لكنه مستمر دون انقطاع في توثيق المعارك والمواجهات وحملات القمع التي تشنها قوات الأمن والجيش ضد المحتجين على مدى العام الماضي، ليس لأجل أن تصل المعلومات الضرورية محليا وعالميا، ولكن لأنه شاب موهوب يحرص على حفظ سجل للثورة، مهما كانت التكاليف.

تعبر مواقع صحفية عن مقتل إسماعيل: إنها لمأساة كبيرة أن التكلفة كانت حياته، لا سيما أن عمله في الكشف عن الحقيقة كان الدافع وراء مقتله.

دم الكاميرا: الموقف الأخير

في 29 أبريل/نيسان 2012، نزل أحمد ليصور على الأرض لأول مرة، لم يكن يصور أو يعمل إلا من فوق سطوح البنايات. استغرب رفاقه من نزوله كثيرا. وبينما كان يمسك بكاميرته، ويمازح الجميع، ظهرت سيارة "لاند كروزر" مدنية وأطلق رجل من داخلها خمس أو ست رصاصات حية، في ظل تواجد سيارات الأمن العسكرية.

اضطر المتظاهرون إلى التراجع داخل القرية بجانب المقبرة. كان أحمد واقفا في ساحة بالقرب من الطريق الرئيسي. وكانت "اللاند كروزر" تصوب أشعة ليزر خضراء على الشباب. وفي حوالي الساعة 12:30 بعد منتصف الليل، قرر المتظاهرون العودة إلى القرية، وبينما كانوا يغادرون قام رجل في "اللاند كروزر" بإطلاق النار مجددا، وصوب ضوءه الأخضر تجاه أحمد إسماعيل ليصيبه برصاصة أسفل البطن. صبغت دماء إسماعيل شوارع سلماباد، ولأن المستشفى الحكومي محتل ومحاصر من قبل قوى الأمن والمخابرات، نقل إلى مستشفى خاص، وفي كل الأحوال لم يحصل على العلاج في الوقت المناسب.

هناك كان له موقف أخير مع عناصر المخابرات، وموقف أخير مع الكاميرا. أحاط بجسده الممزق رجال المخابرات الذين رفض أن يعمل معهم، ضحكات الشماتة كانت تبدو على وجوههم، منعوا أهله من الحضور إلى جانبه، ومنعوا الأطباء من الكلام معهم. حتى وقت إعلان وفاته، كانت المخابرات يحيطون بجثمانه وكأنهم في حفلة!

الكاميرا، التي تعود إسماعيل أن يحملها هو ويصور بها المخابرات وقوى الأمن، كان يحملها هذه المرة أحد عناصر المخابرات، كان يصور بها دماءه، جروحه، آلامه، وابتسامة الشهادة. استدارت الكاميرا، لتشمت بأهله أيضاً حتى وهم يبكون.

كم هو الفارق بين كاميرا أحمد، وكاميرا المخابرات؟

كان أحمد ينوي أن يشتري كاميرا جديدة قبل يوم واحد، لأن كاميرته سقطت خلال المواجهات عدة مرات واختلت فيها تقنية التقريب "الزووم". لم يسعه الوقت، ورجعت كاميراه إلى أهله، وهي تحمل دماءه، ليكون شاهدا وشهيدا.

كاميرا الصحفي المواطن: أكثر ما لا يخاف

في ثورة البحرين، الكاميرا، أكثر ما لا يخاف. يعتلي المصورون سطوح البنايات، ويتحدون المدرعات في الشارع، لأجل قضية آمنوا بها. بعض الكاميرات تطل خارجة من الغمام، تصاب أو تتكسر، لكنها تظل تنجز!

منذ 14 فبراير وإلى اليوم والصورة لاعب كبير في ميدان الصراع البحريني. كوادر المصورين والمراقبين أكثر تنظيما وعددا وانتشارا من قوات الأمن، تكاد تكون وراء كل كتيبة كاميرا. كل زاوية تحت رقابة الكاميرا، تحت احتوائها وسيطرتها، الكاميرا تحكم في الشارع أكثر من السلاح.

في 30 أبريل، أقامت شبكة 14 فبراير الإعلامية وجمعية العمل الإسلامي مهرجان "الانتصار الإعلامي". من حق البحرينيين أن يحتفلوا فعلا بانتصارهم إعلاميا، هذا الانتصار اعترفت به السلطة وموالوها وتجمعاتها، هذا الانتصار هو ما أجبر النظام على تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية في جرائمه، كانت الأولى في كل تاريخه الدموي.

لقد كانت الكاميرا سلاح هذا الانتصار، بهذه الكاميرا انتصر الفن على الرصاص. ولقد كان الشهيد أحمد إسماعيل يقبض على كاميراه، كالقابض على الجمر. التقطت كاميرا إسماعيل آلاف الصور ومقاطع الفيديو، منذ فبراير 2011 وحتى ساعة مقتله، كان قابضا على الكاميرا.

استشارات إعلامية دولية بـ 80 الف يورو قدمتها شركة IMCA للبحرين لمواجهة النجاح الإعلامي الشعبي وفشل إعلام السلطة، لكنها فشلت أيضا. لقد أسقطت الثورة كاميرا النظام، بكل فبركاتها وزيفها، ولأن طبيعته الانتقام، أراد النظام من قتل إسماعيل، أن يسقط كاميرا الثورة!

أخيرا باغتته رصاصة من أحد من كان يصورهم! اغتيل المصور البحريني الشاب أحمد إسماعيل، بعد عام قضاه يجول بالكاميرا موثقا للتاريخ كل جريمة ترتكب في حق هذا الشعب. سقطت كاميراه، واصطبغت بدمائه. لكنها لا تزال على وضع التشغيل، لا زال هناك ما تقوله!

بعض الفيديوهات التي صورها الشهيد أحمد إسماعيل، مرفوعة على يوتيوب:

http://www.youtube.com/watch?v=nSdwlau6J1Q&feature=player_embedded
http://www.youtube.com/watch?v=97WN4s7vKt4&feature=youtu.be
http://www.youtube.com/watch?v=tiBKOeECLy0&feature=player_embedded
http://www.youtube.com/watch?v=Ehhpp-sLX9s&feature=youtu.be
http://www.youtube.com/watch?v=YM6iv0lTFRo&feature=youtu.be
http://www.youtube.com/watch?v=lWytZnFpt4g&feature=player_embedded
http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=ftfo-T6kA1k
http://www.youtube.com/watch?v=KmiSAvwWjvc&feature=player_embedded
http://www.youtube.com/watch?v=UsfaLPqITmk&feature=player_embedded

أكثر من عام كامل والإعلام الأجنبي ما يزال متأرجحاً تجاه البحرين

العاصمة واشنطن- مراسلة مرآة البحرين: ندى الوادي

طوال أكثر من عام كامل، تأرجحت تغطية الصحافة الأجنبية للملف البحريني بين الحماس والاهتمام، إلى التعتيم والتجاهل، إلى الحماس مرة أخرى. ولعل المطلع على تفاصيل الحدث البحريني في الداخل يعرف تماماً بأن الأحداث لم تغب عن الشارع المحلي يوماً منذ أن انطلقت شرارة الثورة في 14 فبراير من العام 2011، لكنها غابت فترات عن وسائل الإعلام الأجنبية، حتى صار الكثيرون في الولايات المتحدة مثلاً، وحتى المطلعين على الأخبار منهم، يظنون بأن الحدث البحريني قد انتهى، أو قارب على الانتهاء.

ولعل من المفيد البدء من النهاية في شرح الصورة التي تعاطت فيها وسائل الإعلام الأجنبية مع الملف البحريني. فمنذ شهر مارس الماضي تقريباً عاد الملف البحريني للظهور بقوة في وسائل الإعلام والفضل في ذلك يعود إلى أمرين اثنين: أولهما سباق الفورملا واحد الذي اهتمت به وسائل الإعلام الأجنبية وحاورت بشأنه المؤيدين والمعارضين على إقامة السباق، وقد أضافت الحملات الداعية لمقاطعة السباق في كل أنحاء العالم بعض الإثارة على هذا الحدث مما دفع المزيد من وسائل الإعلام للالتفات للقصة البحرينية وفتحها من جديد.

أما العامل الآخر فهو قضية الحقوقي البحريني الشهير عبدالهادي الخواجة الذي دخل اليوم الثالث والسبعين في إضرابه عن الطعام حتى كتابة هذه السطور، وقصة الخواجة بدورها هي قصة مثيرة جداً لوسائل الإعلام الأجنبية التي اهتمت بمتابعة تفاصيلها ومستجدات الأوضاع فيها، ومن خلالها حضر المشهد البحريني من جديد في خريطة الإعلام الأجنبي المتشعبة.

قبل هاتين القصتين تقريباً، كانت وسائل الإعلام الأجنبية، وخصوصاً الكلاسيكية منها، صامتة تقريباً حول الملف البحريني. لم يصل حماس وسائل الإعلام التقليدية حول الحدث البحريني أبداً للذروة التي وصلها مع بدء الأحداث في البحرين. فقد لمعت تغطية الحدث البحريني في وسائل الإعلام الأجنبية في الشهرين الأولين من انطلاق الثورة في 2011، حيث المجاميع الضخمة من المتظاهرين وذرورة أحداث الربيع العربي، ووصول مراسلين أجانب من كل أنحاء العالم ليشهدوا الحدث من الداخل. غير أنه منذ إطلاق قانون السلامة الوطنية وإبعاد وسائل الإعلام الأجنبية ومنع إعطائها تصاريح دخول في الغالب، علاوة على استهداف الصحافيين والمراسلين المحليين، والحدث البحريني غائب تقريباً عن وسائل الإعلام الأجنبية.

يظهر التعتيم والتجاهل الإعلامي الغربي للقصة البحرينية واضحاً تماماً عند مقارنة التغطية التي كانت تمنح للبحرين مع الأحداث التي كانت تجري في سوريا ومصر وليبيا. وقد ينظر البعض إلى هذا التجاهل كنتيجة لدموية الأحداث في سوريا وليبيا والتي تتجاوز بمراحل أعداد الضحايا في البحرين، إذ جعل من الأحداث في سوريا وليبيا " أكثر جاذبية" من حيث التغطية الخبرية من أحداث البحرين واليمن مثلاً. غير أن وسائل الإعلام الأجنبية نفسها لا يمكن أن تغفل حقيقة النسب العددية للضحايا في البحرين وما يجري فيها مقارنة مع حجم هذه الدولة الصغيرة وأهميتها الاستراتيجية.

السبب الأكثر إقناعاً ووضوحاً في التجاهل الإعلامي هو الموقف السياسي الغربي إجمالاً والأميركي بشكل خاص من الملف البحريني، وهو الموقف الذي انعكس بشكل مباشر على التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام الأجنبية. ومهما ناقشنا جميع الأراء السياسية بهذا الخصوص، لا يمكننا إلا الخروج باستنتاج رئيسي وهو أن الولايات المتحدة تحديداً والغرب بشكل عام ليس داعماً لأي تغيير سياسي في البحرين حالياً، لذلك ترى التغطية الإعلامية التقليدية انعكاساً لهذا الموقف.

فلفترة طويلة، وتحديداً منذ أن تم تشكيل اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في البحرين، وبعد أن أصدرت اللجنة تقريرها في نوفمبر 2011، كانت التغطية الإعلامية الأجنبية، والأميركية بشكل خاص، لا تكاد تتجاوز اللجنة وأخبارها وتقرير اللجنة وما تم تحقيقه. كانت الصورة النمطية التي يعززها الإعلام الأجنبي التقليدي هي كالتالي "أن البحرين شهدت تجاوزات في حقوق الإنسان، وارتكبت أخطاء من الطرفين، لكن الحكومة تسعى للإصلاح، لكن الصراع طائفي". وقد سيطرت هذه الصورة النمطية على أغلب التغطيات الإعلامية التي يقوم بها الإعلام الأجنبي الكلاسيكي ولا تزال، وأثرت وتأثرت بالقرار السياسي الدولي تجاه البحرين منذ العام الماضي.

وربما لا تكون توصيفات "التعتيم الإعلامي" أو "التجاهل الإعلامي" صالحة تماماً في هذا الشأن، إذ كانت القصة البحرينية حاضرة في عدد من وسائل الإعلام الأجنبي الكبرى، على الأقل في الشأن الخبري منها. فقد تقرأ تقريراً هنا، أو تشاهدا تقريراً هناك من وقت لآخر يرصد ما يحصل في البحرين وخصوصاً عندما تسقط ضحية جديدة من المتظاهرين، إلا أن التقارير التفصيلية ومقالات الرأي والتحقيقات لم تكن تتطرق إلى البحرين إلا قليلاً.

وأكثر ما انتشر واشتهر من مواد صحافية تم إنتاجها دولياً حول البحرين هي الأفلام الصحافية والتقارير المصورة، ولا ننسى في هذا الخصوص الفيلم الوثائقي الذي انتجته قناة الجزيرة الانجليزية "صراخ في الظلام" والذي فاز بثلاث جوائز صحافية حتى الآن، ويعتبر عملاً صحافياً متميزاً للغاية مع الأخذ بالاعتبار أن قناة الجزيرة المملوكة من قطر هي التي أنتجته.

قامت قناة البي بي سي والقناة الرياضية ESPN وغيرها من القنوات التلفزيونية بإنتاج عدد من من التقارير المصورة التي انتشرت بسرعة فائقة لتشرح وتتحدث عما جرى ويجري في البحرين. وتميزت في هذا الشأن المواد الصحافية التي قام بها الصحافي الأميركي الشهير نيك كريستوف مع فريقه الذي زار البحرين مرتين قصيرتين منذ بدء الأحداث، لكنه أنتج قصصاً قوية للغاية.

الصحافي البريطاني الشهير روبرت فيسك كان بدوره أحد أهم من كتبوا في وسائل الإعلام الأجنبية عن قضية البحرين، حتى دفع هيئة شئون الإعلام البحرينية إلى التهديد برفع قضية ضده وضد صحيفته العريقة " الاندبندنت". كان آخر ما كتبه فيسك عن البحرين مقالاً قوياً يهاجم فيه منظمي سباق الفورملا واحد.

تميزت أيضاً الفترة التي أعقبت إطلاق تقرير لجنة تقصي الحقائق في البحرين وتنظيم فعالية احتلال شارع البديع، إذ انتشرت الصور التي تم التقاطها للناشطة البحرينية زينب الخواجة أثناء اعتقالها من قلب الشارع انتشار النار في الهشيم في كافة وسائل الإعلام الكبرى، حتى نشرت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية تقريراً مصوراً عن الحدث.

ولا شك أن قلة أو انعدام المراسلين الأجانب في البحرين، ومحاصرة الصحافيين المحليين لمنعهم من أداء عملهم كان أحد أهم العوامل التي ساهمت في عدم وصول كافة تفاصيل ما يحدث في البحرين للإعلام الخارجي، وبهذا اعتمدت وسائل الإعلام العالمية على تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والتصريحات السياسية التي يدلي بها شخوص المعارضة في الداخل أو الخارج، إذ أصبحت الطريقة شبه الوحيدة لمعرفة القصص التي تجري في الداخل. علاوة على قليل من المراسلين المحليين الذين لا يزالون يرسلون الأخبار من الداخل إلى الخارج.

في مقابل كل ذلك، لا تزال المواقع الأجنبية المتخصصة والمؤسسات المختصة بالشئون السياسية في الشرق الأوسط تنشر باستمرار تقارير وتحليلات لمراقبين ومتخصصين في الشأن البحريني أو الخليجي، وقد دأب عدد لا بأس به من الكتاب على التطرق للملف البحريني وانتقاد الموقف الغربي منه، وشرح تبعات هذا الموقف وتفاصيل الأزمة في المنطقة. وعلى الرغم من أن جمهور هذه المواقع والمؤسسات المتخصصة ليس هو الجمهور العام، إلا أن لها تأثيرا كبيرا على صناع القرار في الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

لا يزال الإعلام الأجنبي متأرجحاً تجاه البحرين، وهو تأرجح يفسره الموقف السياسي الدولي تجاه ما يجري في هذه البلد الصغير جداً على خريطة العالم. فالصحافيون المهنيون أو أولئك الذين زاروا هذه البلد وشاهدوا القصص التي تُروى يجدون أهمية كبرى في معالجة هذا الحدث إعلامياً، أما أولئك المأخوذون بالسياسة الدولية وصراع القوى فسيستمر موقفهم الإعلامي متأرجحاً على الأغلب.

وصلات المواد الفيلمية والمقالات المتعلقة بهذا التقرير، تجدونها على موقع صحيفة مرآة البحرين.

الإعلاميون بعد توصيات بسيوني.. مثل ما رحتِ جيتي..

مؤخراً، قُدم للملك تقرير (اللجنة الوطنية) لتنفيذ توصيات تقرير (لجنة تقصي الحقائق) برئاسة علي الصالح. أكدت اللجنة أن توصيات الأخيرة تم تنفيذها على أرض الواقع، وأن كل الأمور (عال العال) و(البلد بخير وتمام). لكن في الواقع، لم يتم تنفيذ ولو جزئية بسيطة من التوصيات المتعلقة بحرية الإعلام والصحافة والانتهاكات التي طالت الإعلاميين، ولا ما يخص فتح القنوات الإعلامية أمام المعارضين، بل زاد التهجم على المعارضة ورموزها بشكل أكبر، ولا زال التضييق على الصحفيين يزداد حده، وتهميش المعارضين يزداد ضراوة، والإصرار على عدم إرجاع الإعلاميين المفصولين في مختلف المواقع مستمرا، يحدث هذا خلافاً لكل التوصيات الواردة في تقرير (بسيوني).

تغييب وتحريض

ففي الباب العاشر من تقرير بسيوني المتعلق بالمضايقات الإعلامية جاءت التوصية رقم 1641" بأن تتبنى الحكومة نهجاً أكثر مرونة في ممارستها للرقابة وأن تسمح للمعارضة بمجال أوسع في البث التلفزيوني والإذاعي ووسائل الإعلام المطبوعة"، في حين لم يتم -قبل التقرير أو بعده- استضافة شخصية واحدة في التلفزيون الرسمي محسوبة على المعارضة، بل لا يزال التهميش هو (سيد الموقف) والتلميح والهجوم في أحيان أخرى على المعارضين هو الغالب، فضلا عن الإذاعة والصحف الرسمية التي لا تزال تتهجم على الشخصيات المعارضة ولا من حسيب أو رقيب.

وكانت لجنة بسيوني قد أكدت في النتيجة رقم 1629 الواردة في التقرير أن المواد التي عُرضت في تلفزيون البحرين والإذاعة الرسمية ووسائل الإعلام المطبوعة الموالية للحكومة قد "تضمنت لغة مهينة وتغطية تحريضية للأحداث، وقد يكون بعضها قد انطوى على التشهير". في حين لا يزال المسؤولون ممن قادوا هذه الحملات التشهرية والتحريضية ينعمون في مواقعهم الإعلامية ويمارسون الأسلوب ذاته من التحريض والتهميش للمعارضة خلافا لتوصيات "بسيوني".

فصل من العمل

وكما أكد تقرير بسيوني في النتيجة رقم 1634 بشأن ملاحقة الصحفيين والانتهاكات ضدهم أن "عدد من الصحفيين قد اتهموا بالمشاركة في تجمعات غير مرخص بها عندما كانوا يغطون الأحداث، (...) وحاولت السلطات تقييد حرية التعبير والرأي لدى الصحفيين والمصورين والمدونين وغيرهم من الإعلاميين البحرينيين، وقد أدت هذه الحملة إلى الفصل من العمل، وفرض الرقابة على المقالات، والقيام بعمليات قبض وتوقيف بل وإلى إساءة المعاملة في بعض الحالات أثناء التوقيف".

ورغم التوصية بإرجاع المفصولين لمواقع عملهم وتأكيد الملك نفسه على ذلك، إلا أن المؤسسات الإعلامية الرسمية لا تزال تصر على عدم إرجاع الصحفيين لمواقع عملهم، مستمرة في فصلهم تعسفياً.

تخوين وترهيب

وأورد تقرير بسيوني في نتيجته رقم 1599 تقرير لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية غير حكومية، أكدت أن "العديد من الصحفيين الذين كانوا ينتقدون حكومة البحرين تعرضوا لحملة مضايقات وترهيب من السلطات، كما وثقت اللجنة العشرات من حالات توقيف الصحفيين، ووفاة صحفيين أثنين أثناء التوقيف، وتوقيف المدونين المنتقدين للحكومة لفترات طويلة، وإغلاق الصحيفة اليومية المستقلة الأولى في البلاد، والترحيل التعسفي، وإنشاء لوحات إعلانية وعمل إعلانات برعاية الحكومة تهدف إلى تلطيخ سمعة الصحفيين والناشطين، وعدد كبير من الاعتداءات البدنية على الصحفيين".

الاتحاد الدولي للصحفيين، يؤكد الانتهاكات الفظيعة التي طالت الإعلاميين خلال تلك الفترة ولا زالت مستمرة، أصدر بيان شديد اللهجة في مايو العام الماضي أدان حملة الترهيب التي تستهدف الصحفيين الذين يعملون في الصحف التي تنتقد الحكومة البحرينية، موجهاً الاتهام للسلطات البحرينية بالتضييق الممنهج على الإعلام في أعقاب الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

بيان الاتحاد الدولي للصحفيين، أكد أن "هناك ما لا يقل عن 68 صحفيا قد تم فصلهم من عملهم، أو اعتقالهم، أو اتهامهم بالخيانة، في حين اضطر آخرون للهرب إلى المنافي لتفادي الاعتقال في ظل حملة الترهيب المستمرة"، وأشار إلى أن "هناك حملة مروعة لإسكات المعارضة والصحافيين في البحرين. حيث تتدخل السلطات في شؤون الاعلام وتلجأ للترهيب الفاضح في محاولة للسيطرة على المعلومات وتحجيم التغطية المستقلة"، مبدياً قلقله العميق "لحالة الصحفيين في البحرين الذين تأثروا بهذه الحملة، سواء كانوا قيد الاعتقال، أو في انتظار المحكمة، أو المشردون في المنافي".

اعتقال وتعذيب

وهذا ما أكدته النتيجة رقم 1591 من تقرير بسيوني من أنه "ألقي القبض على عدد من الإعلاميين وخضعوا للسؤال خلال أحداث فبراير ومارس 2011 وتوفي اثنان من الصحفيين أثناء توقيفهم لدى الشرطة أو جهاز الأمن الوطني"، في الإشارة إلى الشهيدين الإعلاميين كريم فخراوي وزكريا العشيري الذين استشهدا تحت وطأة التعذيب في المعتقلات خلال فترة وجيزة.

ونموذج للانتهاكات التي طالت الإعلاميين من اعتقالات وتعذيب وتنكيل، هو ما تعرض له الصحافي فيصل هيات في السجن من تعذيب منذ أول يوم من اعتقاله، وأيضا المدون العالمي محمود اليوسف، وكذلك الإعلامية نزيهة سعيد التي وثق تقرير بسيوني قضيتها في النتيجة رقم 1603 من التقرير حيث كانت تغطي الأحداث لصالح وكالة (فرانس 24) وراديو (مونت كارلو)، فضلا عن الإقالات الجماعية والفصل من العمل في وزارة الإعلام والثقافة للإعلاميين.

وذكر التقرير قصة نزيهة سعيد وما تعرضت له من تعذيب في السجن – كنموذج لما نال الإعلاميين من انتهاكات – بعد اتهامهما بالمطالبة بإسقاط النظام، حيث حققوا معها عن التقارير الصحفية التي كانت تكتبها لوسائل الإعلام العالمية، وقد نالت الكثير من الركل والضرب بخرطوم مطاطي، وتعريضها للصعق بالكهرباء على ذراعيها، وسكب البول على وجهها، وحشر حذاء في فمها، كما أكرهت على التوقيع على ورقة لم يسمح لها بقراءتها.

منع وترحيل

ولم تقتصر الانتهاكات ضد الإعلاميين من المواطنين، بل طالت حتى الإعلاميين الأجانب العاملين في البحرين أو المراسلين لمحطات فضائية عالمية.

ومثال على ذلك، ما ذكره تقرير بسيوني في الفقرة رقم 1611 من إساءة معاملة التي طالت الأجانب العاملين في وسائل الإعلام الوطنية، وهو مواطن عراقي يعمل في صحيفة الوسط، حيث تم اعتقاله بعد استدعائه لهيئة شئون الإعلام، وقد تم تعذيبه في مركز الشرطة ضربا وتهديداً أثناء التحقيق، وترحيله فيما بعد هو وعائلته من البحرين، ومنعه من دخول البلاد مرة أخرى وتعميم ذلك المنع على دول عربية أخرى، حيث منع من دخول الأردن وسلطنة عمان في وقت لاحق.

وبعد كل هذه الأنتهاكات والعذابات والترهيب الذي نال الصحفيين من السلطات، نددت نقابة الصحفيين البحرينية – حينذاك – بعمليات إلقاء القبض على الصحفيين وتوقيفهم لتغطيتهم أحداث فبراير ومارس 2011، وذهب النقابة إلى أن عمليات القبض تشكل جزءاً من الحملة المنظمة التي قادتها حكومة البحرين ضد الصحفيين والمصورين والمدونين وغيرهم من الإعلاميين البحرينيين، وتبلورت تلك الحملة في شكل الفصل من العمل والرقابة على ما ينشر والاعتقالات وإساءة المعاملة.

وبعد تقرير بسيوني الذي صدر منذ أشهر، وبعد تقرير لجنة تنفيذ توصيات تقرير بسيوني الذي سُلم للملك مؤخراً، لا يزال الإعلاميون منتهكة حقوقهم ومضيق عليهم، مفصولين من أعمالهم، ومشردين في المنافي، ولم ينفذ من تقرير بسيوني وتوصياته بشأن ذلك (إلا الهواء)، والحبر الذي على الورق، وكما يقول المثل الشعبي: تيتي تيتي، مثل ما رحتِ جيتي..

حصاد الانتهاكات الإعلامية:

البحرين ضمن أسوأ عشر دول في العالم

المنظمات الدولية صنفت البحرين خلال العام 2011 ضمن أسوأ عشر دول في العالم يتعرض فيها الصحافيون إلى معاملة غير إنسانية، إما بالحبس أو التعذيب أو الاعتداء في الشارع.وسُجلت حالتا وفاة لإعلاميين في سجون البحرين خلال العام الماضي، هما المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي.

إضافة إلى عشرات الاعتقالات، واعتداءات بدنية، وعمليات طرد تعسفية خارج الحدود، وحملات تشهير وجهتها الحكومة ضد الصحافيين، وانتهاكات أخرى. إن الانحدار الشديد في تدني حرية الصحافة وحق الحصول على المعلومة، أثر بشكل كبير على المدونين ومدوناتهم بطبيعة الحال. فضلا عن حظر المواقع الإلكترونية المحسوبة على المعارضة.

هذه مجموعة من حالات الانتهاك التي رصدتها مرآة البحرين للعام الماضي من 3 مايو/ آيار 2011 إلى 3 مايو/ آيار 2012

انتهاكات إبان سباق الفورمولا ١

سباق الفورمولا 1 الذي أقيم في البحرين بين 22 و24 أبريل 2012، سجلت من خلاله المنظمات الحقوقية الدولية وعلى رأسهم الاتحاد الدولي للصحافيين، عددا من الانتهاكات التي مارستها السلطات الأمنية البحرينية في حق الصحافيين الأجانب.

الأبرز في تلك الانتهاكات، اعتقال وطرد 3 صحافيين من طاقم قناة الرابعة البريطانية من البحرين، بعد السماح لهم بالدخول لتغطية السباق. مراسل قناة الرابعة البريطانية جونثان ميلر والمصورة جوا شفر، والمنتج ديف فيولر، اعتقلتهم السلطات أثناء تنقلهم بين القرى التي تشهد احتجاجات شعبية، وحققت معهم ومن ثم نقلتهم إلى مطار البحرين الدولي لتسفيرهم خارج البلاد.

كما واعتقلت السلطات الأمنية في البحرينية صحافيين يابانيين كانوا يقومون بتغطية المظاهرة التي كانت متجهة نحو حلبة البحرين لسباق الفورمولا 1. وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد التحقيق معهم.

اعتقال الناشط محمد حسن

عمدت السلطات الأمنية في البحرين إلى ترويع واعتقال الناشط محمد حسن بعد تعاونه مع الفريق الصحافي الأمريكي الذي أعد البرنامج الوثائقي الشهير دان راذر. وتلقى الناشط محمد اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف وإصابته بإستهداف مباشر من قبل قوات الأمن، وتعرضه للاعتداء الجسدي في تاريخ 21 أبريل 2012.

منع الصحافيين من دخول البحرين

منعت السطات البحرينية مراسل فايننشال تايمز سيمون كير والصحافية في جريدة التايمز كارين لي والصحفية الأمريكية في قناة CNN أمبر لايون وستيوارت رامسي رئيس المراسلين من سكاي نيوز من دخول البحرين، في تاريخ 19 أبريل 2012. كما منع صحفيان من وكالة أنباء أسوشيتدبرس من دخول البحرين رغم حصولهم على تصريح بتغطية السباق من الهيئة المنظمة (الاتحاد الدولي للسيارات). واكتفت هيئة شئون الإعلام البحرينية، بالتعليق بأن طلبات إقامتهم لازالت معلقة.

تغريم الصحافية ريم خليفة ٦٠٠ دينار

غرمت المحكمة الجنائية البحرينية بتاريخ 19 أبريل 2012 الصحافية والكاتبة ريم خليفة مبلغ 600 دينار، عن تهمتي الاعتداء على سلامة جسم الغير والسب العلني. وتعرضت ريم للمضايقات والتهديدات وحملات التشهير الممنهجة من بعض الكوادر النسائية التي وصفهم الجسم الصحافي بالتابعين لوزارة الداخلية.

ملاحقات قضائية للمعذبين دون جدوى

قدمت وزارة الداخلية البحرينية عددا من عناصر الشرطة النسائية للقضاء بتهمة تعذيب الصحافية نزية سعيد مراسلة مونتوكارلوا. لكن حكم القضاء في 18 أبريل 2012 بإعادة الدعوى إلى النيابة العامة من جديد، بعد جلسات متقطعة دامت أكثر من خمسة شهور.

المتورطون وبحسب أقوال الصحافيين الذين تعرضوا للتعذيب ليسوا من عذبوا نزية سعيد فحسب، بل هناك عشرات الصحافيين والإعلاميين تعرضوا للتعذيب على أيدي رجال أمن خلال فترة السلامة الوطنية.

الاعتداء على الصحافي أحمد البوسطة

اعتدت قوات مكافحة الشغب البحرينية بالضرب على الصحافي أحمد البوسطة في العاصمة البحرينية المنامة، وذلك بتاريخ 8 أبريل 2012. وقال الشهود إن البوسطة تعرض للكم والركل والسب بالكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده ضمن مسيرة احتجاجية سلمية. واعتقل لنصف ساعة وافرجَ عنه لاحقاً.

منع العثمان من الكتابة في صحيفة البلاد

منعت صحيفة البلاد البحرينية الكاتب محمد العثمان المحسوب على السلطات الرسمية من الكتابة في صفحاتها منذ 3 أبريل 2012. العثمان الذي كان يكتب في صحيفة البلاد المحسوبة على نجل رئيس الوزراء، رفعت كل مقالاته السابقة من الموقع الإلكتروني للصحيفة، وهذه تعتبر سابقة في هذا الشأن.

مقتل المواطن الصحافي أحمد اسماعيل

مقتل (المواطن الصحفي Citizen journalis) أحمد اسماعيل في 31 مارس 2012 على أيدي مدنيين مسلحين، زاد من قلق المنظمات الدولية مجددا، بشأن انتهاكات سلطات الأمن البحرينية للصحافيين والإعلاميين على وجه العموم.

منع الصحافيين الأجانب من دخول البحرين

رفضت السلطات البحرينية طلبات ستة صحافيين يرغبون بالحصولِ على تأشيرة سفر لدخولِ البلاد في 9فبراير/ شباط 2012، لتغطية الأحداث المتزامنة مع الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة.

المتورطون في قتل المدون العشيري

تتجهة المحكمة الجنائية وبحسب المحامي محمد التاجر إلى تبرئة المتهمين الخمسة الباكستانيين المتورطين في قتل المدون البحريني زكريا العشيري. وفي 26 فبراير/ شباط 2012 أحالت المحكمة الجنائية الدعوى إلى المحكمة المدنية التي رفضت الدعوى بحجة عدم الاختصاص.

منع الديري من دخول مصر

منعت السلطات المصرية الكاتب د.علي الديري من دخول أراضيها في 24 يناير/ كانون الثاني 2012، وتم ترحيله إلى لبنان.

وبعد التحري، اتضح بأن السلطات البحرينية سلمت السلطات المصرية قائمة من النشطاء البحرينيين لمنعهم من دخول مصر، وقد تم لاحقا منع: قاسم الهاشمي، نبيل رجب، فلاح ربيع.

ملاحقات للصحافية الفرنسية ستيفاني

في تاريخ 18 يناير/ كانون الثاني 2012 قالت الصحافية الفرنسية ستيفاني لامور لـ"مرآة البحرين" إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقت في البحرين، بعد أن ظلت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية 3 أيام. وأكدت لامور أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه، حتى خروجها من البلاد.

الاعتداء على الصحافي مازن مهدي

تعرض مراسل الوكالة الألمانية DPA مازن مهدي لضرب من قبل أحد أفراد قوات مكافحة الشغب، أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج (شمال العاصمة المنامة)، في 3 يناير/ كانون الثاني 2012. وسبق أن تعرض الصحافي مازن إلى انتهاكات عدة أثناء استدعائه للتحقيق في مركز الرفاع الغربي.

وحيد البلوشي أمام القضاء

في 2 يناير/ كانون الثاني مثل الإعلامي وحيد البلوشي أمام المحكمة الجنائية مع المحامي سامي سيادي. وأسندت إليه النيابة العامة تهمة الإهانة بطريقة العلانية رمزاً موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين، بعد شكوى كيدية تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية (تنظيم إسلامي سلفي).

إحالة الصحافي علاوي للمحاكمة

استدعت السلطات القضائية البحرينية الصحافي الرياضي عبدالله علاوي للمثول أمام القضاء في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. علاوي الذي جرى احتجازه بين 26 أبريل حتى 10 يوليو 2011، تعرض للتعذيب خلال فترة توقيفه، وأسندت النيابة العامة له أربع تهم، هي التحريض على كراهية النظام والتجمهر وبث أخبار كاذبة والمشاركة في مسيرة غير مرخصة. ولم تصدر المحكمة الجنائية حكمها بعد.

حبس المصور حسن معتوق

في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية، الحكم الصادر ضد المصور حسن معتوق بالسجن لمدة ثلاث سنوات. واعتُقلَ المصور في 24 مارس/ آذار في مستشفى السلمانية أثناء فترة

عملـه. وبـدأت محاكمتـه أمام محكمـة عسـكرية فـي 9 أيار/ مايو وبدون حضور أي محام.

مضايقات المصور محمد العرادي

استُدعيَ الصحافي المصور محمد العرادي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبـر 2011 بتهمة تغطيـة مسـيرات احتجاجيـة مناهضـة للحكومة والتحريض على كراهية النظـام من خلال نشـر الصـور علـى الإنترنـت. وتشـير المعلومـات أن العرادي خرجَ مـن البحرين قبـل موعد الجلسـة، بعد مضايقات تعرض لها بعد الإفراج عنه في 2 يوليو 2011.

فصل الكاتبة والصحافية باسمة القصاب

فصلت السـلطات البحرينية الصـحافية والكاتبـة باسـمة القصـاب من عملهـا. واتهمتها بتحريض العامـة علـى العنف والمشـاركة فـي تجمّـع غيـر قانونـي. واسـتُدعت القصـاب للمحكمـة الجنائيـة فـي 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 وقبـل موعـد الدعـوى حفظـت القضية.

وحققت السلطات الأمنية مع الكاتبة القصـاب في 19 أيار/ مايـو بسـبب تصـريحات على موقع بي بي سي العربية في 17 شـباط/ فبراير 2011 بشأن أعمـال العنـف التـي ترتكبهـا الشـرطة ضـد المتظاهريـن، فضـلا عن مقالات الـرأي التي كتبتهـا. السـلطات البحرينيـة عاقبتهـا بإقالتها مـن وظيفتها في وزارة التربية والتعليم في 8 يونيو/ حزيران 2011.

المصوران مجتبى وزُهير الشماع

حـدد القضـاء البحرينـي شـهر نوفمبـر 2011 لعرض المصـورين مجتبـى سـلمت وزهير عون الشماع للمثول أمام المحكمـة، بعـد إحالتهـم مـن القضـاء العسـكري دون حضور محـام لهم. زهير عون الشـماع اعتقـلَ فـي 16 أبريـل حتى 2 يوليو 2011 والمصور مجتبى سـلمت تـم اعتقالـه فـي 20 مارس 2011 وحتى 27 ابريل 2011. ولم يعلن القضـاء أي موعد آخر بعد انقضـاء الموعد الBول للدعوى، رغم أن النيابة العامـة وجهـت إليهمـا تهمـة المشـاركة وتغطيـة مسـيرات غير مرخصـة والتحريض على كراهية النظام من خلال نشـر الصور على الإنترنت والتصوير لحساب قنوات خارجية.

المصور محمد الشيخ أمام القضاء العسكري

أمـرت المحكمـة الجنائيـة البحرينيـة فـي 23 أكتوبـر/ تشـرين الأول 2011 رئيـس جمعية التصوير الضوئي محمد الشـيخ للمثـول أمامهـا، بتهمة تصـوير مسـيرات احتجاجيـة مناهضـة للحكومـة. وسـبق أن مثـل المصـور الشـيخ أمام القضاء العسكري أثناء اعتقاله فـي 11مايـو/ آيـار 2011، دون حضور محام.

صحيفة الوسط أمام القضاء

فـي 11 أكتوبـر/ تشـرين الاول 2011 مثلَ أمام القضاء الجنائـي ثلاثة صـحافيين من صحيفة الوسط البحرينية، هم رئيس التحرير منصور الجمري ومديـر التحريـر وليـد نويهض والمسـؤول عـن قسـم الأخبـار المحلية عقيـل ميـرزا. وقررت المحكمة تأجيل دعوتهم للدراسة والنظـر فيهـا. النيابـة العامـة اتهمتهـم بارتـكاب (انتهـاكات خطيرة) ونشـر معلومات كاذبة تسيء إلى البلاد.

تأييد الحكم على مدونين

فـي 27 أيلـول/ سـبتمبر 2011 أيد قضـاء الاستئناف البحرينـي الحكـم الصـادر بمعاقبـة المدونيـن عبدالجليل السـنكيس والمـدون المشـهور علـي عبـد الNمـام صـاحب موقـع بحريـن أون لاين. وكانت محكمة أول درجة أمرت بمعاقبة السنكيس بالسجن المؤبد، فيما أمرت بسـجن عبـد الإمام مدة خمسة عشر عاماً.

منع فريق من الجزيرة

منعـت السـلطات البحرينية فريقـا من قنـاة الجزيـرة كان يأمـل فـي تغطيـة الانتخابـات التشـريعية التكميليـة فـي 24 أيلـول/ سـبتمبر 2011. الانتخابـات التـي أقيمـت دون مشـاركة المعارضـة، شـابتها الكثيـر من الشـوك حـول عدم نزاهتها.

الصحافية نور عقيل

اعتُقلـت الصـحافية نـور عقيـل في تاريخ 23 سـبتمبر/ أيلـول 2011. ضـمن حملـة الاعتقالات التي شنتها السلطات الأمنيـة البحرينية في القضـية المعروفـة باسـم احتجاجـات ستي سنتر، وتم الإفراج عنها.

وبحسـب بعض الشـهادات، تعرضـت نور للتعذيب في الليلة الأولى من احتجازها.

المصور صادق مرزوق

امتنع المصور صادق مرزوق من تلبية الاسـتدعاء القضـائي فـي 16 سـبتمبر/ أيلـول 2011 خوفاً من اعتقاله. وفي 16 مارس/ آذار 2011، عمد إلـى تغطية أعمـال العنف التـي ارتكبهـا الجيش ضـد المحتجيـن. وفي اليـوم التالي داهمت قـوات الشـرطة منزله وصـادرت معداتـه، ولكنـه لـم يكـن متواجـدا بالمنـزل. وفي تاريـخ 14 نوفمبـر تم التحفظ على قضـيته أمام القضـاء دون التعليق على الأسباب.

مراسل قناة العالم علي الموسوي

استدعى القضـاء البحريني مراسـل قنـاة العالـم علـي الموسـوي، للمثـول لمحاكمـة جنائيـة بتهمـة الخيانة في 12 سـبتمبر/ أيلـول 2011. وقد فرضت السـلطات الرقابة على القنـاة وحـدّت مـن إرسـالها، خاصة وأن أجهزت البث للأقمار الصناعية في البحرين. وبسبب الملاحقات الأمنية والقضـائية للمراسـل علي الموسـوي، خرج من البحرين.

استهداف مراسل نيويورك تايمز

في 9 ديسـمبر/ كانون الأول 2011 استهدفت قوات الأمن البحرينيـة مراسـل صـحيفة نيويورك تايمز نيك كريسـتوف ومصـوره بقنابـل غـاز مسـيل للدمـوع. وقد تعرضـت معداته للضرر بشكل بسيط، ولم تسجل أية أضرار صحية لهما.

ملاحقة الصحافي العالمي روبرت فيسك

فـي 14 يونيـو/ حزيـران أعلنـت السـلطات الإعلاميـة فـي البحريـن عزمهـا ملاحقة مراسـل صـحيفة إندبندنـت الصـحافي العالمـي روبـرت فيسـك، مطالبة فيسك بالاتزام بالنزاهة المهنية والمصـداقية فـي تغطيتـه للأحـداث. وكان فيسـك الحاصـل علـى جوائـز عالمية في تغطيـة الأزمات، قد شـن حملة للإفراج عن الأطباء والممرضـين المتهميـن بدعـم الحركة الاحتجاجية. واعتبر أن القوات السعودية غزت البحرين.

استدعاء المصور جميل حسن الشويخ

اسـتدعى القضـاء العسكري البحريني جميل الشويخ مصور جمعيـة الوفـاق، للمثـول فـي 14 يونيو/ حزيـران 2011، بتهمة تغييـر الحقائق وفبركتها وإرسـالها إلى منظمات أجنبية بهـدف تشـويه سـمعة النظام. وبثـت المعارضـة مقاطع فيديو توضـح طريقة اعتقال الشويخ، والاعتداء عليه بالضرب بتاريخ 21 ابريل/ نيسان 2011.

الكاتب عباس المرشد أمام القضاء

ألغـت السـلطات القضـاية البحرينيـة الدعـوى المقدمـة ضد الكاتب عباس المرشد قبل آخر دعوى جنائية في 7 يوليو/ تمـوز 2011. المرشـد الذي ألقي القبض عليه في 16 أيار/ مايـو 2011، اتهمتـه النيابـة العامة بالمشـاركة في تجمعات غيـر شـرعية ونشـر أخبـار كاذبة على منتديـات إلكترونية والتحريض على الكراهية ضـد الحكومة.

صحافة المتظاهرين